

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج: نحو ملامحة
أكثر مع السوق

رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية
فرع التحليل الاقتصادي

لجنة المناقشة :

الأستاذة شيخة بلقاسم : رئيسة
الأستاذ بوكرامي سيدعلي : مقرر
الأستاذة بوزيدي سعيدة : عضوا

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور: علي بوكرامي

من أعداد الطالب:

مجلد ميلود

السنة الجامعية ٢٠٠١-٢٠٠٢

أ	المقدمة
١	الفصل الأول : تطور الصناعة البترولية في الجزائر
٢	١,١ : مجهودات تطوير الاحتياطات
٢	١,١,١ : سياسة الشراكة و ملائمة التنظيم القانوني
٣	٢,١,١ : المسح الزلزالي
٤	٣,١,١ : الأملاك المنجمية للمحروقات
٨	٤,١,١ : الحفر الاستكشافي و التطويري
٩	٥,١,١ : تطوير الاحتياط
١٠	٢,١ : تطور إنتاج المحروقات
١١	١,٢,١ : الطاقة الإنتاجية للصناعة النفطية في الجزائر
١٢	٢,٢,١ : إنتاج البترول الخام و المكثفات
١٥	٣,٢,١ : إنتاج الغاز
١٨	٤,٢,١ : غاز البترول المسال (GPL)
٢٠	٥,٢,١ : إنتاج المشتقات البترولية
٢٢	٣,١ : النقل و الشحن
٢٢	١,٣,١ : مختلف أنواع النقل
٢٣	٢,٣,١ : النقل البحري
٢٧	٣,٣,١ : النقل عبر القنوات
٢٧	٤,٣,١ : مقارنة بين مختلف تكاليف أنواع النقل
٢٩	٤,١ : نقل المحروقات في الجزائر
٢٩	١,٤,١ : نقل البترول
٣٠	٢,٤,١ : نقل المكثفات
٣١	٣,٤,١ : شبكة نقل الغاز الطبيعي
٣٢	٥,١ : نشاط التصدير
٣٢	١,٥,١ : تطور قيمة الصادرات

٣٣	: تطور حجم لصادرات	٢,٥,١
٣٥	: الاستهلاك الطاقوي	٦,١
٣٦	: الاستهلاك الطاقوي في الجزائر	١,٦,١
٣٨	: استهلاك الطاقة في البلدان العربية	٢,٦,١
٣٨	: الاستهلاك الطاقوي في العالم	٣,٦,١
٤٢	: الفصل الثاني : السوق البترولية العالمية	
٤٢	: مدخل للسوق البترولية	١,٢
٤٤	: تطور التجارة الدولية	٢,٢
٤٤	: سنوات السبعينيات	١,٢,٢
٤٥	: سنوات الثمانينيات	٢,٢,٢
٤٦	: سنوات التسعينيات	٣,٢,٢
٤٧	: أسعار التوازن في الأسواق البترولية	٣,٢
٤٧	: مختلف أنواع الصفقات	١,٣,٢
٤٨	: منطقت تحديد أسعار الخام	٢,٣,٢
٤٩	: منطقت تحديد أسعار الموا	٣,٣,٢
٥٠	: التعاملات التجارية في الأسواق البترولية	٤,٢
٥٠	: اتفاقيات المقايضة	١,٤,٢
٥٠	: الصفقات شحنة بشحنة	٢,٤,٢
٥١	: العقود الطويلة الأجل	٣,٤,٢
٥٣	: الأسواق الفورية	٥,٢
٥٣	: ماهية الأسواق الفورية	١,٥,٢
٥٤	: مختلف الأسواق الفوري	٢,٥,٢
٥٤	: المتعاملون في الأسواق الفورية	٣,٥,٢
٥٥	: التوازن العام لأسعار الخام و المنتجات البترولية	٤,٥,٢

٥٦.....	: سعر التعاملات الفورية للخا	٦,٢
٥٦.....	: التعاملات.....	١,٦,٢
٥٧.....	: سوق البرانت	٢,٦,٢
٥٧.....	: خصوصيات البرانت.....	٣,٦,٢
٥٨.....	: شفافية الأسعار.....	٤,٦,٢
٥٨.....	: منهجية الإسناد.....	٥,٦,٢
٦١.....	: محددات هذا النظام.....	٦,٦,٢
٦٢.....	: تكوين أسعار المنتجات.....	٧,٢
٢٦.....	: سوق المنتجات لروتريام	١,٧,٢
٣٦.....	: قائمة أسعار المنتجات.....	٢,٧,٢
٤٦.....	: الأسواق الآجلة المادية	٨,٢
٤٦.....	: الأسواق الآجلة	١,٨,٢
٥٦.....	: مبدأ التغطية.....	٢,٨,٢
٦٦.....	: المضاربة.....	٣,٨,٢
٦٦.....	: متعاملي الأسواق الآجلة	٤,٨,٢
٧٦.....	: البرنت بتاريخ و برانت الخمسة عشر يوما	٥,٨,٢
٦٧.....	: محددات الأسواق الآجلة.....	٦,٨,٢
٦٨.....	: الأسواق المالية الآجلة	٩,٢
٦٨.....	: التطور التاريخي للبورصات البترولية.....	١,٩,٢
٦٩.....	: العقود الآجلة.....	٢,٩,٢
٧٠.....	: سير الأسواق الآجلة.....	٣,٩,٢
٧٢.....	: المتدخلون في الأسواق الآجلة	٤,٩,٢
	: بنية	٥,٩,٢
٧٣.....	: الأسعار.....	
٧٤.....	: محددات الأسواق الآجلة المالية.....	٦,٩,٢

٧٦.....	الفصل الثالث: تطور الإطار القانوني للحماية البترولية في الجزائر.....	٧٦
٧٨.....	١,٣ : تطوير أنظمة الامتياز.....	٧٨
٧٩.....	١,١,٣ : خصائص الامتياز الأولى.....	٧٩
٨٠.....	٢,١,٣ : التفسير النظري لنظام التنازلات الأولى.....	٨٠
٨٢.....	٣,١,٣ : أنظمة الامتياز و تأثيراتها على الأسعار.....	٨٢
٨٣.....	٢,٣ : الحماية البترولية قبل الاستقلال.....	٨٣
٨٣.....	١,٢,٣ : التطور التاريخي لسعر البترول.....	٨٣
٨٤.....	٢,٢,٣ : القانون البترولي الصحراوي.....	٨٤
٨٦.....	٣,٣ : تطور الحماية البترولية بعد الاستقلال ٦٢-٨٢.....	٨٦
٨٦.....	١,٣,٣ : تطور الحماية البترولية بناء على اتفاقيات الجزائر و قيتي.....	٨٦
٨٧.....	٢,٣,٣ : الإصلاحات الجبائية في فترة السبعينات.....	٨٧
٩٢.....	٣,٣,٣ : إصلاح النظام الجبائي سنة ١٩٨٣.....	٩٢
	٤,٣ : الإصلاحات الجبائية بناء على قانون	
	١٤/١٩٨٦..... ٩٤	
٩٤.....	١,٤,٣ : تعديلات تخص الوعاء الضريبي.....	٩٤
٩٥.....	٢,٤,٣ : تعديلات تخص المعدل.....	٩٥
٩٦.....	٣,٤,٣ : تعديلات تخص طرق التسديد.....	٩٦
٩٧.....	٥,٣ : الدوافع الاقتصادية و القانونية لتعديل قانون ١٤/١٩٨٦.....	٩٧
٩٧.....	١,٥,٣ : تكثيف جهود البحث غير المستغلة.....	٩٧
٩٨.....	٢,٥,٣ : استصلاح الحقول المكتشفة غير المستغلة.....	٩٨
٩٩.....	٣,٥,٣ : تحسين نسبة استخراج الاحتياطي الموجود في الحقول المنتجة.....	٩٩
١٠٠.....	٤,٥,٣ : تحفيز الشركات الأجنبية للإنتاج الحالي.....	١٠٠
١٠١.....	٦,٣ : المقاييس الاقتصادية و الجبائية لعقود تقاسم الإنتاج.....	١٠١

	النظام :	١,٦,٣
١٠١.....	الجبائي	
١٠٢.....	دفع الضريبة	٢,٦,٣
	مبادئ و خصائص عقد تقاسم الإنتاج	٣,٦,٣
	١٠٢.....	
١٠٣.....	توزيع الإنتاج في عقد تقاسم الإنتاج.....	٤,٦,٣
١٠٧.....	التعديلات الأساسية لقانون ٩١-٢١	٥,٦,٣
١٠٩.....	الفصل الرابع : جباية العقود البترولية في البحث و الإنتاج.....	
	المحيط الاقتصادي للبحث و	١,٤
	الإنتاج.....	١١٠.....
١١٠.....	المتعاملون في المنبع البترولي.....	١,١,٤
١١١.....	علاقة الدولة بالشركات البترولية.....	٢,١,٤
١١٢.....	العوامل الاقتصادية و المالية لعقود البحث والإنتاج.....	٣,١,٤
١١٣.....	سوق البحث البترولي.....	٤,١,٤
١١٤.....	طرق منح العقود البترولية.....	٥,١,٤
١١٦.....	البنود الأساسية لعقود البحث و الإنتاج.....	٢,٤
١١٦.....	التطورات الأساسية في العقود البترولية.....	١,٢,٤
١١٧.....	البنود التقنية.....	٢,٢,٤
١١٨.....	البنود العملية و الإدارية.....	٣,٢,٤
١١٩.....	البنود الاقتصادية و المالية و التجارية	٤,٢,٤
١١٢.....	عقود الامتياز.....	٣,٤
١١٢.....	ملكية الإنتاج و المنشآت.....	١,٣,٤
١٢٢.....	تطور مصادر مدا خيل الدولة.....	٢,٣,٤

١٢٣.....	: إتاوة الإنتاج	٣,٣,٤
١٢٤.....	: الضريبة المباشرة على الأرباح البترولية	٤,٣,٤
١٢٥.....	: الرسم الإضافي على الأرباح البترولية	٥,٣,٤
١٢٧.....	: عقود تقاسم الإنتاج	٤,٤
١٢٧.....	: خصائص عقود تقاسم الإنتاج	١,٤,٤
١٢٨.....	: طرق تحصيل التكاليف البترولية	٢,٤,٤
١٢٩.....	: طرق تقاسم الإنتاج	٣,٤,٤
	: مصادر مدا خيل	٤,٤,٤
١٣٠.....	: الدولة	
١٣١.....	: عقود الخدمات	٥,٤
١٣١.....	: عقود الخدمات بالمخاطرة	١,٥,٤
١٣٢.....	: عقود المعونة الفنية	٢,٥,٤
١٣٣.....	: المرونة الاقتصادية للعقود البترولية	٦,٤
١٣٤.....	: نقص المرونة في العقود التقليدية	١,٦,٤
١٣٤.....	: مرونة السياسة البترولية	٢,٦,٤
١٣٥.....	: أهداف نظام مرن تدريجي	٣,٦,٤
١٣٦.....	: المرونة في إطار نظام الامتياز	٤,٦,٤
١٣٨.....	: مرونة عقد تقاسم الإنتاج	٥,٦,٤
١٣٩.....	: توزيع الإنتاج العالمي للمحروقات حسب نوع العقود البترولية	٦,٦,٤
١٤٢.....	: الخاتمة	

مقدمة:

يعتبر النظام الجبائي المطبق لأنشطة البحث و الإنتاج عامل أساسي في السياسة البترولية للدول المنتجة للنفط و استراتيجية هامة للاستثمار بالنسبة للشركات البترولية العالمية، منذ الأزمة البترولية لسنة ١٩٨٦ تطورت تدريجيا أنظمة العقود و الجباية من قبل عدة دول في إطار جديد للصناعة البترولية الحديثة، و هذا من اجل مواصلة تشجيع الاستثمارات و تنمية حقول البترول الصغيرة و الهامشية اقتصاديا لإدخالها في الإنتاج وهذا من اجل الرفع من قدراتنا الإنتاجية و تنمية احتياطياتنا البترولية والغازية.

لهذا تولي السياسة البترولية في الجزائر أهمية خاصة لتنمية هذه المادة الاستراتيجية و ذلك عن طريق التكامل بين شركات البترول العالمية لتعظيم الاستخدام الأمثل لتسهيلات الإنتاج و التي تؤدي إلى الرفع من قدراتنا في التصدير.

إن تقليل التكلفة الاستثمارية العالية اللازمة لتنمية الحقول البترولية و الغازية تعتبر احد أهداف هذه السياسة، حيث من المعلوم أن الطرق التقليدية لتنمية مثل هذه الحقول البترولية ليست هي الطريقة المثلى و ذلك بسبب المخاطرة الاقتصادية التي تتمثل في احتمال عدم استرجاع نفقات التطوير لذا و جب استخدام طرق فنية خاصة و تكنولوجيا متطورة باللجوء إلى شراكة أجنبية.

أن عدم ملاءمة القوانين و التشريعات البترولية فيما يخص خاصة جباية العقود البترولية في البحث و الإنتاج ضمن إطار تشريعي مرن يضمن من جهة عوائد معتبرة للدولة و من جهة أخرى يعمل على جلب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية أصبح ضروري.

إن عدم مسايرة هذه التشريعات في الجزائر فيما يخص البحث و الإنتاج مع التغيرات العالمية كانت عائقا في توسيع أكثر لهذا القطاع الحساس.

واعتبارا أن الجزائر حاليا تعتمد اعتمادا كليا على قطاع المحروقات حيث تمثل الصادرات النفطية أكثر من ٩٥% من إجمالي الدخل الخارجي و تمثل الجباية البترولية أكثر من ٦٠% من إجمالي إيرادات ميزانية الدولة.

بالإضافة إلي التركيز القوي للقطاع المحروقات في بنية الاقتصاد الوطني جعل منه اقتصاد هش مرتبط ارتباط كبير بالسوق النفطية العالمية و بالتالي أي تقلب أو تذبذب في أسعار البترول بالانخفاض سوف يكون له اثر و خيم على صادراتنا و الذي ينعكس سلبيا على الجباية البترولية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بهذه العوائد.

إن الهدف من الدراسة هو محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في:

١. كيفية الوصول إلى ملائمة جباية عقود البحث و الإنتاج مع تطورات السوق العالمية ؟

٢. هل أن التشريع الجبائي الحالي المعمول به في الجزائر يتلاءم و هذه التطورات ؟

٣. و في حالة ما إذا كان التشريع الحالي المعمول به غير ملائم، كيف يمكن تكيفه لكي يصبح أكثر مرونة و تطابقا مع ما هو سائد في عقود البترولية ؟

من خلال هذه الأسئلة سوف نقوم بدراسة هذا الموضوع و محاولة فهم البنود الأساسية في مجال التعاقد في ميدان البحث و إنتاج المحروقات و للوصول إلى الهدف المراد سوف نعتمد على جملة من الفرضيات نذكر منها:

(١) إن الموقع الاستراتيجي و الجيوسياسي للجزائر الذي جعل منها من الأحسن البلدان من الناحية الجغرافية و قريبا من المناطق الأكثر استهلاكا في العالم سيمكنها من جلب اكبر عدد ممكن من المستثمرين في مجال البحث والإنتاج.

(٢) إن التشريعات الجبائية المطبقة في الجزائر لا تتوافق كلية مع التشريعات الحالية في ميدان البحث والإنتاج.

٣) إن اتخاذ إجراءات جديدة في مجال العقود من شأنها أن تعمل على تشجيع البحث و الاستكشاف.

٤) إن الجزائر تتمتع بثروات باطنية معتبرة لذا يجب أن تكون مرونة في العقود و البحث و الاستكشاف من اجل جلب أكثر لاستثمارات الأجنبية.

٥) إن تذبذب وتطاير الأسعار في الأسواق العالمية كان له أثر في عدم استقرار عوائد الجباية البترولية.

٦) إن القدرة العالية على التصدير المتزامن للغاز الطبيعي نحو أوروبا و أمريكا سوف يؤدي إلى تطوير صناعة الغاز في الجزائر.

٧) السعر الاستخراجي الضعيف نسبيا (حوالي ٤ دولارات للبرميل)، يعتبر حافز كبير للاستثمار في ميدان المحروقات.

٨) هناك قدرات كبيرة للجزائر لزيادة إنتاج النفط و الغاز والمنتجات النفطية بصورة إضافية متى ما قررت ذلك ومتى ما سمحت السوق والأسعار بذلك.

إن المبررات التي دفعت الباحث إلى اختيار الموضوع تتمثل في محاولة دراسة الصناعة البترولية في الجزائر باعتبارها المصدر الرئيسي للجبابة البترولية و تفهم مدى ملائمة جباية العقود البترولية في مجال البحث و الإنتاج مع التشريعات و القوانين العالمية المطبقة في هذا الميدان و إمكانية إدخال مرونة أكثر في نظام التعاقد و الأنظمة الجبائية، بالإضافة إلى أسباب موضوعية وذاتية نلخصها فيما يلي :

فالسباب الموضوعية تتمثل في أهمية الموضوع باعتباره موضوع حساس و يمس قطاع هام يعتبر العصب الأساسي للاقتصاد الوطني و الذي يشهد المدة الأخيرة إصلاحات كبيرة، كذلك إيماني الكبير بان هذه الثروة هي ملك كل الأجيال و خاصة أولادنا و لذا يجب الحفاظ عليها و مراقبة إنتاجها بواسطة أنظمة ضريبية فعالة.

أما الأسباب الذاتية فنتمثل في رغبتني في البحث في هذا الميدان باعتباري اعمل في هذا القطاع و اهتم كثيرا بهذا الجانب، و كذا إمكانية تزويد المكتبة العربية بمثل هذه الدراسات.

وتبعا لطبيعة الموضوع استندت الدراسة على توليفة من المناهج منها المنهج الوصفي والتاريخي من خلال سرد التطور التاريخي للجباية البترولية و مختلف الأطر التنظيمية و القانونية التي مرت بها، والمنهج الاستدلالي من خلال تحليل الوقائع الاقتصادية و تطورات الصناعة البترولية وكذا إجراءات التعاقد بالاعتماد على جملة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي ومستعملين بعض الوسائل الإحصائية ومجموعة العقود البترولية و الجدول الرقمية المتوفرة في هذا الشأن و المؤشرات الكمية، الجداول و المقالات، و بعض الكتب و الدراسات إلى جانب شبكة الانترنت و كل بحث له علاقة بالموضوع.

إلى جانب كل هذه التساؤلات و الفرضيات و الأهداف الموجودة في هذا البحث تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول: نتناول في الفصل الأول تطور الصناعة البترولية في الجزائر من المنبع إلى المصب و مقارنتها بالصناعة البترولية العربية و العالمية.

أما الفصل الثاني فقد خصصته للأسواق البترولية العالمية من خلاله نقوم بدراسة تطور هذه الأسواق وميكانزمات سيرها.

أما بالنسبة للفصل الثالث فقد تناولت فيه تطور الإطار القانوني لجباية البترولية مع التطرق لأهم الإصلاحات الجبائية في الجزائر.

وفي الأخير تعرضت ضمن الفصل الرابع إلى جباية العقود البترولية في البحث والإنتاج عبر ما هو معمول به في التشريعات العالمية في هذا الميدان.

الفصل الأول: تطور الصناعة البترولية في الجزائر

عرف قطاع المحروقات تطورا ملحوظا إذا ما قورن بالقطاعات الأخرى باعتباره القطاع الحساس و العصب الأساسي للاقتصاد الوطني، هذا التطور كان راجع للشراكة التي تضاعفت في السنوات الأخيرة بحيث ساهمت في رفع قدرات الجزائر في الاستثمار بصفة معتبرة في كل النشاطات من نشاط البحث و التنقيب إلى الإنتاج و التحويل و التميع باعتبار هذا الأخير شهد عمليات تجديد و تحديث زيادة إلى دعم شبكة نقل المحروقات بالأنابيب الجديدة باتجاه أوروبا بالإضافة إلى رفع قدرات الجزائر في عمليات الاسترجاع المدعم و هذا باستعمال تقنيات حديثة جد متطورة كالحفر العمودي و الآبار النحيفة.

لكن تبقى كل هذه الجهود غير كافية مقارنة مع تطور الصناعة البترولية في العالم و لعل أهم المشاكل التي يواجهها القطاع تكمن في نقص التمويل الكافي وعدم مسايرة التنظيم التشريعي الحالي لمتطلبات هذه الصناعة الهامة.

فأهم تطورات هذه النشاطات من المصب إلى المنبع مقارنة مع الصناعة البترولية العربية والعالمية سوف تكون موضوع دراستنا في الفصل الأول و الذي قسمناه إلى ست مباحث، خصص المبحث الأول لتطور الصناعة البترولية والمبحث الثاني لتطور إنتاج المحروقات ويتناول المبحث الثالث النقل والشحن ويتضمن المبحث الرابع نقل المحروقات في الجزائر والمبحث الخامس نشاط التصدير أما المبحث السادس والأخير فيتطرق إلى الاستهلاك الطاقوي.

١,١ مجهودات تطوير الاحتياطات :

إن تطوير الاحتياطات البترولية والغازية يحتاج إلى جهود وتقنيات نتطرق إليها من خلال المطلب الأول المخصص لسياسة الشراكة وملائمة التنظيم القانوني وندناول ضمن المطلب الثاني المسح الزلزالي، ونخصص المطلب الثالث إلى الأملاك المنجمية للمحروقات ونتطرق للحفر الاستكشافي والتطويري ضمن المطلب الرابع وخصص المطلب الأخير لتطوير الاحتياطات.

١,١,١ إستراتيجية سياسة الشراكة و ملائمة التنظيم القانوني:

يمثل نشاط البحث و التنقيب المصدر الأساسي لتطوير احتياطات المحروقات سواء من البترول أو الغاز و يلعب دورا كبيرا في الصناعة البترولية باعتباره المصدر الرئيسي لهذه الثروة كما يمتاز هذا النشاط بعنصر المخاطرة لأنه يتطلب أموال كبيرة ومعطيات حديثة و دقيقة، يرتبط هذا النشاط بتوقعات العرض و الطلب العالمية على عناصر الطاقة و بالتالي فهو في تزايد مستمر مادام أن هناك نمو في الاستهلاك و في هذا الإطار أولت الجزائر اهتماما بالغا بهذا النشاط، بحيث فتحت هذا القطاع للاستثمار الأجنبي باعتبار هذا الأخير لديه الإمكانيات التكنولوجية و المادية، و هذا طبقا لقانون ٨٦-١٤ المتعلق بالبحث، الاستغلال، الإنتاج ونقل المحروقات، و كذا قانون ٩١ - ٢١ المعدل و المتمم لقانون ٨٦-١٤ و ازداد الاهتمام أكثر في الآونة الأخيرة مما أدى إلى تشجيع أكثر للشراكة الأجنبية و هذا ما سوف يؤكد مشروع قانون ٢٠٠٢، الذي يعطي تحفيزا كبيرا للمتعاملين الأجانب و سيسمح بتشجيع الاستثمار الذي يؤدي إلى تطوير القدرات الجزائرية في الإنتاج التي يتوقع أن تصل إلى مليون و ٤٠٠ ألف برميل في اليوم مع نهاية ٢٠٠٤.^(١)

(١) مداخلة السيد وزير الطاقة والمناجم، شكيب خليل أمام إدارات سوناطراك بمناسبة تأميم المحروقات، ٢٤ فبراير ٢٠٠١.

وبالرغم من عدد الاكتشافات المحققة و التطورات الإيجابية في معدلات الاسترجاع المدعم على مستوى المكامن المستغلة والتي أدت إلي إعادة تكوين جزء هام من الاحتياطات المستخلصة خلال العشرية الأخيرة، تبقى العقبات البيروقراطية العقيمة خاصة في المدة الطويلة للمفاوضات أثناء إبرام العقود عائقاً^(١) للسير الحسن لهذا القطاع فضلا عن الشروط التعاقدية الصعبة في صناعة النفط الجزائرية و التي تحد في جلب أكثر للاستثمار الأجنبي.

٢,١,١ المسح الزلزالي :

تعتبر الجزائر من الأوائل في هذا النشاط مقارنة مع الدول العربية بحيث تصل هذه المساحات الزلزالية كما هو مبين في الجدول رقم (١) إلى مستوى أكثر من ١٠٠ شهر /فرقة في السنوات ٩٠ إلى ١٩٩٦ إلا أن هذا المجهود تراجع نوعا ما خلال الفترة (١٩٩٧ . ٢٠٠٠) حيث يساهم الشركاء بأكثر من ٣٠٪ من إجمالي هذا المجهود.

إن إعادة النظر في ملائمة قانون المحروقات مستمرة وهذا من أجل جعل عمليات البحث أكثر فاعلية في المناطق الغير مستغلة كلية أو التي لم تستغل تماما و هذا بإدخال التكنولوجيا لخفض التكاليف في عمليات الاستكشاف والإنتاج، حيث تطورت المساحات الزلزالية ثلاثية الأبعاد، وهي المسوحات التي تساعد على إعطاء صورة أوضح على التراكيب الجيولوجية، مما يؤدي إلى تحديد أفضل لمواقع الآبار^(٢) وبالتالي خفض عدد الآبار الجافة وخفض تكاليف الحفر، بالإضافة إلى تطوير المسوحات الرباعية الأبعاد التي تساعد على متابعة حركة السوائل في المكامن.

(١) تعمرى هلتالي، مستشار الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك، مجلة البترول والغاز العربي، Vol. XXXVII. افريل ٢٠٠٠، ص ٢٢

(٢) النشرة الشهرية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد ١٠ ، أكتوبر، كلمة العدد.

جدول رقم: (١) المسح الزلزالي

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٦١	٦٣	٤٨	٥٤	٦٠	٥٤	٨٤	٦٧	٧٧	٨٥	١٢٠	سوناطراك شهر/فرقة ^(١)
١٢	١٩	٢٤	٣٦	٤٢	٤٨	٤٧	٨٧	٦٦	٣٥	١٢	الشراكة شهر/فرقة
٧٣	٨٢	٧٢	٩٠	١٠٢	١٠٢	١٣١	١٥٤	١٤٣	١٢٠	١٣٢	المجموع

المصدر: الدليل الإحصائي، وزارة الطاقة والمناجم، سنة ٢٠٠٠، ص، ٧.

٣,١,١ الأملاك المنجمية للمحروقات :

تتربع الجزائر على مساحة قدرها ٤٤٢.٤٤٢ كلم^٢ من الأملاك المنجمية للمحروقات غير مستغلة كلية ٤٢ % فقط من إجمالي المساحة خاضعة للنشاط الاستكشافي من قبل سوناطراك و الشركات الأجنبية.

من بين ٨٤٤٤٢ كلم^٢ و التي تمثل ٥ % من الأملاك المنجمية للمحروقات مستغلة من طرف الشركاء ٤٥ % من هذه الأملاك مستغلة من طرف شركات أمريكية.

وتشير دراسة لشركة الاستشارات البريطانية (روبرستون) أن انفتاح الجزائر على الشركات النفطية العالمية و التسهيلات المحدودة التي تقدم لهذه الشركات في إطار القوانين التعاقدية الحالية ووجود كميات معتبرة من النفط غير مكتشفة جعل من الجزائر الأكثر جذبا للشركات العالمية على صعيد المشاريع الجديدة في ميدان الاستكشاف و الإنتاج.^(٢) لكن تبقى هذه الأملاك المنجمية غير مستغلة استغلالا كاملا بحيث يصل معدل عمليات الحفر الاستكشافي في العالم إلى أكثر من ٩٠ بئر استكشافي في ١٠,٠٠٠ كلم^٢ بينما لا يتعدى هذا المعدل التسعة (٠٩) أبار في الجزائر.^(٣)

(١) شهر/فرقة: وحدة قياس في المسح الزلزالي.

(٢) مجلة البترول والغاز العربي، Vol. XXXV، أبريل ١٩٩٨، ص ١٢.

(٣) Salah KALOUNE, Production Sharing Agreement, Cas de l'Algérie, IEDF, ١٩٩٧, P ١٠.

إن النتائج التي حققتها سوناطراك من خلال العقود التي أبرمتها مع الشركات الأجنبية كانت معقولة بحيث ومنذ صدور قانون ٨٦-١٤ والمتعلق بالمحروقات إلى نهاية سنة ٢٠٠٠، يتدخل ٢٢ متعامل أجنبي في الشراكة مع سوناطراك في إطار ٣٢ عقد محقق في مجال البحث عن النفط والغاز.^(١)

(١) المذكرة الظرفية لقطاع الطاقة والمناجم، لسنة ٢٠٠٠، ص ٣٤.

جدول رقم: (٢) وضعية عقود الشراكة إلي غاية ٢٠٠٠،/١٢/٣١

(١) الولايات المتحدة

الشركة	الدولة	المحيط	المساحة كلم ٢	تاريخ الإمضاء	مرسوم المصادقة
ANADARCO	الولايات المتحدة	بركين المرق سيدي بدي قارة طاسلي	٣٨٠٣ ٢٤٨٦ ٣٥٠٩ ٥٨١٤	١٩٨٩/١٠/٢٣	مرسوم تنفيذي رقم ٠٨-٩٠ ليوم ١٩٩٠/٠١/١
ARCO	الولايات المتحدة	حاسي بركايز	٤٩٤٥	١٩٩٢/٠٥/١٥	م.ت رقم ٩٢-٩٢ ليوم ٩٢/٠٩/٤
ARCO	الولايات المتحدة	رورد البائل	-	١٩٩٦/٠٢/١٥	م.ت رقم ٩٤-١٧٩ ليوم ٩٤/٠٦/٢٦
MOBIL	الولايات المتحدة	توقرت	٩٩٤٢	١٩٩٤/٠٢/٢٧	م.ت رقم ٩٦-٢٢٧ ليوم ٩٦/٠٦/٢٩
LOUISIANA	الولايات المتحدة	ولد نسير منزل لجمات	٣٣٩٩ ٢٨٨٥	١٩٩٢/١١/٢٤ ١٩٩٢/١١/٢٤	م.ت رقم ٩٣-٦٤ ليوم ٩٣/٠٢/٢٧
KERMAOGEE	الولايات المتحدة	تسميلت	٧٥٧٠	١٩٩٨/٠١/١٤	م.ت رقم ٩٨-٢٠٤ ليوم ٩٨/٠٥/٢٠
PETROCANADA	كندا	تيمربت	١١٢٧٥	١٩٩٣/٠٤/٢٦	م.ت رقم ٩٤-٥١ ليوم ٩٤/٠٢/٢٦
MONUMENT et ASAMERA	بريطانيا و كندا	الوعر II الواعر الجنوبي	٣٤٠٤ ٢٤١١	١٩٩٨/١٢/١٩ ١٩٩٠/٠٣/١٣	م.ت رقم ٩٩-٢٩٢ ليوم ٩٩/١٢/١٥ م.ت رقم ٩٠-١٥٦ ليوم ٩٠/٠٥/٢٦
AMERADA HESS	الولايات المتحدة	رودود الروني	١٤٦٠	٢٠٠٠/٠٤/١٦	م.ت رقم ٢٧٢-٢٠٠٠ ليوم ٠٠٠/٠٩/٢٣
AMERADA HESS	الولايات المتحدة	القاسي العقرب الزوطي	١٤٦٠	٢٠٠٠/٠٤/١٦	م.ت رقم ٢٧٢-٢٠٠٠ ليوم ٢٠٠٠/٠٩/٢٣
FIRST CALGRY PETROLEUM	كندا	رورد يعقوب	١٠٩١	٢٠٠٠/٠٦/٢٥	م.ت رقم ٢٠٠٠-٣٥٣ ليوم ٢٠٠٠/١١/١١

(٢) أو روبا

الشركة	الدولة	المحيطات	المساحة كلم ^٢	تاريخ الإمضاء	مرسوم المصادقة
TOTAL REPSOL	فرنسا إسبانيا	TFT	-	١٩٩٦/٠١/٢٨	م ت رقم ٢٢٦-٩٦ ليوم ٩٦/٠٦/٢٩
TOTAL	فرنسا	حمراء جنوب شرقي	-	-	م ت رقم ٣٣٩-٩٦ ليوم ١٩٩٦/١٠/١٢
AGIP	إيطاليا	وادي الطح	٥٩١	٩٦/٠٦/٠٣	م ت رقم ١٨١-٩٨ ليوم ١٩٩٨/٠٥/٣٠
		عين امجان	٢٢٨٤	٩٧/٠٥/٢٧	م ت رقم ٣٢٥-٩٦ ليوم ٩٦/١٠/٠١
		زمول الأكبر	١٦٤٧	٩٩/٠٥/٣٠	م ت رقم ١٠٤-٢٠٠٠ ليوم ٢٠٠٠/٠٥/١٠
		برج عمر ادريس	٢٨٤٨	٩٩/٠٥/٣٠	م ت رقم ١٠٥-٢٠٠٠ ليوم ٢٠٠٠/٠٥/١٠
CEPSA	إسبانيا	روود يعقوب	١٦٤٠	١٩٩٢/٠٥/٢٥	م ت رقم ٣٧٢-٩٢ ليوم ٩٢/١٠/١٠
REPSOL	إسبانيا	اساوان	٣٩٣٠	١٩٩٠/١٢/٢٠	م ت رقم ١٣٨-٩١ ليوم ٩١/٠٥/١١
REPSOL	إسبانيا	ريارة	٦٤٢٣	٩٤/٠٥/١٢	م ت رقم ٣٢-٩٥ ليوم ٩٥/٠١/١٢

(٣) باقي العالم

الشركة	الدولة	المحيطات	المساحة كلم ^٢	تاريخ الإمضاء	مرسوم المصادقة
BP AMOCO	بريطانيا الولايات المتحدة	عين صالح عين امناس	-	٩٥/١٢/٢٣ ٩٨/٠٦/٢٩	م ت رقم ٢٢٨-٩٦ ليوم ٩٦/٠٦/٢٩
BHP	أستراليا	سيف فاطمة رورد اللوح بوخشة	٣٠٦٠ ٣٠٢٦ ٨٢٨٥	٨٩/٠٦/٢٤ ٩٧/٠٥/٣١	م ت رقم ١٦٣-٨٩ ليوم ٨٩/٠٨/١٥
PETRONAS	ماليزيا	كرا المخبرة	٨٢٨٦	١٩٩٦/١٢/٠٤	م ت رقم ٣٨٩-٩٧ ليوم ٩٧/١٠/١٩
BHP-JOOG PETROFAC		أوهنات		٢٠٠٠/٠٧/٠٢	م ر رقم ٣٥٤-٢٠٠٠ ليوم ٢٠٠٠/١١/١١

المصدر: الدليل الإحصائي، وزارة الطاقة والمناجم، سنة ٢٠٠٠، ص ٩.

يوضح الجدول رقم(٢) كل العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية إلى غاية ٢٠٠٠/١٢/٣١ ، تخص هذه العقود نشاطات الاستكشاف و الاستغلال و كذا نشاط تطوير معدل الاسترجاع.

تسيطر الشركات الأمريكية على ٤٥٪ من هذه الأملاك تليها الشركات الأوروبية بـ ٤٠٪ ثم باقي العالم بـ ١٥٪ ، من خلال الأرقام المقدمة نلاحظ ضعف النشاط الاستكشافي خصوصا إذا ما قورن بشساعة المساحة الرسوبية للجزائر و ضخامة و أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.(١)

٤,١,١ الحفر الاستكشافي والتطويري :

يقاس نشاط الحفر بإجمالي عدد الأمتار المحفورة و كذا نسبة شهر/ حفارة، نلاحظ في الجدول رقم (٣) أن عدد الأمتار المحفورة من سنة ١٩٨٦ إلى غاية ١٩٩٥ في تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض ، إلا انه هناك ثبات في الارتفاع بين سنتين ١٩٩٣ و ١٩٩٨ بنسب معتبرة بحيث ارتفعت عدد الأمتار المحفورة من ٦٨,٢٠٨ متر في ١٩٩٣ إلى ١٤١,٠٦٠ م في نهاية ١٩٩٨ أي بنسبة ارتفاع تقدر بأكثر من ١٠٠٪، تضاعف هذا المجهود كان ناتج عن مشاركة الشركات الأجنبية التي ضاعفت من مجهودها.

نلاحظ كذلك أن هناك تقنيات حديثة تم إدخالها في طريقة تطوير الحفر الأفقي الذي يخترق المكامن النفطية لمسافات بعيدة، فيقلل من عدد الآبار الواجب حفرها، ويرفع معامل الاستخلاص من الاحتياطات. كما تم تطوير تقنيات حديثة مثل حفر الآبار النحيفة(ذات القطر الصغير) و الآبار المتشعبة ذات البداية المشتركة، والتي تنتج من جهات مختلفة من المكن أو عدة مكامن متتابعة، مما يؤدي إلى خفض عدد الآبار الرئيسية.(٢)

(١) ابراهيم بورنان، قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ١٩٩٥، ص ٣٩.

(٢) النشرة الشهرية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد ١٠ ، أكتوبر، كلمة العدد.

جدول رقم (٣) : تطور نشاط التنقيب في الجزائر (١٩٩٠-٢٠٠٠)

٢٠٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	٩٥	٩٤	٩٣	٩٢	٩١	٩٠	
١٠٢٧٠٦	٦٦٢٣٧	١٤١٠٦٠	١٤٠٨٤	١٠٨٣٣	٧٨٠٥٥	٧٤٨٨٨	٦٨٢٠٨	٥١٤١٩	٧١٣٥٩	٤٢٦٦٦	المجموع
٩٦	٤٥	٩٨	٢	٢	٧٨	٦٨	٩٠	٩٣	١٣٤	١٢٨	عدد الأمتار المحفورة حفارة/شهر
٦٠	٢٥	٥٥	٩٨	٩٤	٣١	٣٥	٢٧	٢٩	٣٣	٢٤	عدد الآبار المحفورة
٣٨	٢١	٤٨	٤٩	٣٩	٢٦	٢٨	٢٢	٢٣	٢٣	١٥	عدد الآبار المنتهية
			٣٧	٣٣							
٤٠٩٣٧	١٧١٧٨	١٦٩٨٣	٨٥٥٦	٢٨٦٨٣	٢٣٧٣٧	٢١٦٩٤	٣٢٨٣٩	٣٤٣٤٧	٤٥٥٢٧	٣٤٧٧٢	سوناطراك وحدها
٥٢	١٨	١٤	١١	٣٩	٣٤	٢٦	٦٦	٧٦	١٠٦	١١٩	عدد الأمتار محفورة حفارة/شهر ^(١)
٢٩	٧	٨	٧	١٤	١٠	١٠	١٤	٢٣	٢٥	٢١	عدد الآبار المحفورة
١٠	٦	٥	٦	١١	٠٧	٠٩	١٢	١٩	١٦	١٣	عدد الآبار المنتهية
٦١٧٦٩	٤٩٠٥٩	١٢٤٠٧٧	١٣٢٢٨	٧٩٦٤٩	٥٤٣١٨	٥٣١٩٤	٣٥٣٦٩	١٧٠٧٢	٢٥٨٣٢	٧٨٩٤	سوناطراك و الشركاء
٤٤	٢٧	٨٤	٦	٥٥	٤٤	٤٢	٢٤	١٧	٢٨	٠٩	عدد الأمتار المحفورة حفارة/شهر
٣١	١٨	٤٧	٨٧	٢٥	٢١	٢٥	١٣	٠٦	٠٨	٠٣	عدد الآبار المحفورة
١٨	١٥	٤٣	٤٢	٢٢	١٩	١٩	١٠	٠٤	٠٧	٠٢	عدد الآبار المنتهية
			٣١								

المصدر: الدليل الإحصائي، وزارة الطاقة والمناجم، سنة ٢٠٠٠، ص، ٩.

إذا ما قارنا هذا النشاط مع الدول العربية نجد أن الجزائر تحتل المرتبة الخامسة بعد كل من العربية السعودية، مصر، الإمارات العربية ثم ليبيا.

(١) حفارة /شهر: تمثل وحدة قياس بالنسبة لاستعمال الحفارة.

٥,١,١ تطوير الاحتياطات :

أن ضرورة وضع سياسة الحفاظ الأمثل للاحتياطات من المحروقات تؤدي إلى صيانة مصالح الأجيال القادمة لأن ثروة البلاد لا بد أن توزع على كافة الأجيال و بالتالي تمثل المحروقات رأسمال، استعماله لا بد أن يكون مثالي بشرط أن يتناسب مع مستويات تطور سريعة، حيث أن استهلاك برميل اليوم سوف لا يعوض في المستقبل إلا إذا قبلنا بالخطر الباهظ من أجل تعويض هذا البرميل لإضافته في الاحتياطات و يمكن أن يتحقق هذا بواسطة مجهودات الاستكشاف لتحقيق اكتشافات جديدة أو بوضع التقنيات و التكنولوجية الحديثة في عمليات الاسترجاع المدعم هذا ما يقام الآن بواسطة الشراكة الأجنبية التي تتحقق نتائج لا بأس بها في هذا الميدان.^(١)

جدول رقم (٤): تطور احتياطات النفط و الغاز

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	الوحدة	
	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٢	مليار برميل	البترو
	٤٥٢٢	٣٦٩٠	٣٦٩٠	٣٦٩٠	٣٦٩٠	٣٣٠٠	مليار م ^٣	الغاز الطبيعي

المصدر، التقرير الإحصائي لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترو، ٢٠٠٠، ص ٥٣ .

يبرز الجدول رقم(٤) أن احتياطياتنا من البترول الخام عرفت استقرار طيلة العشر سنوات الأخيرة بينما عرفت احتياطات الغاز نموا ملحوظا في سنة ٢٠٠٠.

من خلال مقارنةنا بالدول العربية تأتي الجزائر في المرتبة الخامسة من حيث احتياطات الخام و في المرتبة الرابعة من حيث احتياطات الغاز الطبيعي هذه الاحتياطات سوف تعرف نمو في الأعوام القادمة و هذا بناء على مجهودات الشراكة في البحث القائمة خلال السنوات الأخيرة.

^(١) (Mohamed-Nasser Thabet , le Secteur des Hydrocarbures et le Développement de l Algérie , ENAL

, ١٩٨٩, p ١١٤.

٢,١ تطور إنتاج المحروقات :

تعد الجزائر بلد ذو طاقات إنتاجية معتبرة في مجال المحروقات ويمكنها الرفع من هذه الطاقات وتطويرها، من خلال هذا المبحث سوف ندرس ضمن المطلب الأول الطاقة الإنتاجية للصناعة النفطية في الجزائر وخصص المطلب الثاني لإنتاج البترول الخام والمكثفات والمطلب الثالث لإنتاج الغاز ونتناول من خلال المطلب الرابع غاز البترول المسال ويخصص المطلب الخامس لإنتاج المشتقات البترولية.

١,٢,١ الطاقات الإنتاجية للصناعة النفطية في الجزائر :

تتمتع الجزائر بطاقات إنتاجية هائلة مقارنة مع الدول العربية بحيث تحتل المرتبة الأولى من حيث إنتاج و تسويق المكثفات والغاز الطبيعي و المرتبة الثانية من حيث إنتاج الطاقة و قدرة لآبأس بها من ناحية التكرير بحيث تأتي في المرتبة الخامسة ، و سادسا في إنتاج البترول و المكثفات، (١) هذه الإمكانيات سمحت للجزائر أن تضع نسيج صناعي كبير في قطاع المحروقات و هي مؤهلة أن تطور من هذه الثروات في المستقبل بفضل سياسة الشراكة التي أولتها الحكومة اهتماما كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة من خلال الإصلاحات الكبيرة التي مست هذا القطاع من الناحية التنظيمية و التي سوف تفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي و سوف تتجسد هذه الإصلاحات التنظيمية لمشاريع قوانين الأول يمس قطاع المناجم و الذي صدر مؤخرا والثاني والثالث هما قيد التحضير ويتعلقا بقطاع المحروقات و قطاع الكهرباء.

جدول رقم (٥): الطاقات الإنتاجية للصناعة النفطية في الجزائر

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠٠، ص ٦٥.

الوحدات	الوحدة	الطاقة
١. معالجة الغاز الطبيعي في الحقول	مليار م ^٣ /سنويا	١٤٦,٩
٢. غاز البترول المسال	مليون طن/سنويا	
طاقة الاستخلاص GPL في الحقول	مليون طن/سنويا	٩,٦
حقول الغاز	"	٤,٧
حقول بترولية	"	٢,٣
طاقة إنتاج غاز البترول المسال	"	١٠,٦
وحدات الفصل (Séparation) غاز البترول المسال	"	٨,٨
وحدات الغاز الطبيعي المميع	"	١,٣
وحدات التكرير	"	٠,٦
٣. المكثفات	مليون طن/سنويا	٢٨
٤. الغاز الطبيعي المميع	مليون م ^٣	٥٠٧٤٨
٥. تكرير البترول	مليون طن/سنويا	٢٢

المصدر: الدليل الإحصائي، وزارة الطاقة والمناجم، سنة ٢٠٠٠، ص، ١٥.

٢,٢,١ إنتاج البترول الخام والمكثفات

ارتفع إنتاج البترول بمعدل سنوي يقدر بـ ١٤ % وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين سنة ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ ، هذا الارتفاع كان ملحوظا أكثر في السنوات الأخيرة وهذا ناتج عن مجهود الشراكة بحيث تضاعف إنتاج هذه الأخيرة لينتقل من ١ % في سنوات التسعينيات إلى ٢٠ % في سنة ٢٠٠٠ و هذا حسب ما هو مبين في الجدول رقم (٦).

تنتج الجزائر حاليا أكثر من ٨٠٠ ألف برميل في اليوم إلا أن حصتها في الأوبك تقلصت لتتراجع نوعا ما، التقديرات المستقبلية لإنتاج البترول في الجزائر تتحدث عن كمية تتعدى ١,٤ مليون/يوم وهذا مع نهاية ٢٠٠٤^(١).

الجدول رقم (٦) : تطور إنتاج النفط والمكثفات بآلاف الأطنان

٢٠٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	٩٥	٩٤	٩٣	٩٢	٩١	٩٠	
٣٢٣٥	٣٢٩٤	٣٣٢٨	٣٣٧٣	٣٤٣٦	٣٤٩٨	٣٥٢٢	٣٤٩٣	٣٤٦٧	٣٤٦٣	٣٥٠٠٢	البترول الخام سوناطراك الشراكة المجموع
١	٤	٩	٥	٨	٥	٠	٥	٩	١	٣١٦	
٩١١٢	٧٧٣١	٥٨١١	٤٥٢٨	٣٦٤١	٩٢٢	٢٣٥	٢٤٩	٢٧٩	٢٦٩	٣٥٣١٨	
٤١٤٦	٤٠٦٧	٣٩١٠	٣٨٢٦	٣٨٠٠	٣٥٩٠	٣٥٤٥	٣٥١٨	٣٤٩٥	٣٤٩٠		
٣	٥	٠	٣	٩	٧	٥	٤	٨	٠		
١٧١٢	١٥٥٥	١٥٨٢	١٦١١	١٦٣٩	١٥٩٤	١٦٠٠	١٦٨٩	١٧٠٩	١٧٢٣	١٧٥٨٨	المكثفات
١	٦	٤	٢	١	١	٧	٣	٦	٢		

المصدر: الدليل الإحصائي، وزارة الطاقة والمناجم، سنة ٢٠٠٠، ص، ١٨ و ١٩.

و يمثل إنتاج الجزائر من البترول والمكثفات ٤٪ من إنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول OPEP، و ٢٪ من الإنتاج العالمي.

تنتج منظمة الدول المصدرة للبترول حاليا حوالي ٢٨ مليون برميل/يومية وهذا وفقا لاتفاق فيينا الأخير لمجلس الوزراء في شهر مارس ٢٠٠٠ وطبقا للميكانيزم التي وضعتها (OPEP) لضبط سعر البترول ما بين ٢٢ دولار و ٢٨ دولار وبالتالي فعندما يتعدى سعر البترول مستوي ٢٨ دولار في مدة أقصاها ٢٠ يوم تضيف المنظمة ٥٠٠ ألف برميل إضافية عن سقف الإنتاج، أما إذا أنخفض تحت مستوى ٢٢ دولار في مدة أقصاها ٢٠ يوم فتقوم المنظمة بتخفيض حصة الإنتاج بكمية ٥٠٠ ألف

(١) مداخلة السيد وزير الطاقة والمناجم، شكيب خليل أمام إدارات سوناطراك بمناسبة تأميم المحروقات، ٢٤ فبراير ٢٠٠١.

برميل وهدف المنظمة من ذلك هو الحفاظ على متوسط سعر يساوي إلى ٢٥ دولار/البرميل.

جدول رقم (٧): احتياطي وإنتاج الدول المصدرة للبترول OPEP ١٩٩٧

الدول	احتياطيات البترول والمكتفات مليار طن	إنتاج البترول والمكتفات MB/J
العربية السعودية	٣٥,٨	٩,٤
إيران	١٢,٧	٣,٧
العراق	١٥,١	١,٢
الكويت	١٣,٣	٢,١
الإمارات المتحدة	١٢,٦	٢,٧
قطر	٠,٥	٠,٧
الجزائر	١,٢	١,٤
ليبيا	٣,٩	١,٥
إندونيسيا	٠,٧	١,٦
فنزويلا	١٠,٣	٣,٤
نيجيريا	٢,٣	٢,٣

Source :BP, Statistical REVIEW, ١٩٩٧, P ٣٧.

من معلومات الجدول رقم (٧) نلاحظ عدم تجانس الثروة لدى أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول، فدول الشرق الأوسط وخاصة السعودية والكويت والإمارات العربية تملك احتياطيات هائلة في حين عدد سكانها نسبيا قليل في المقابل هناك نيجيريا

الجزائر وإنديسيا تتمتع باحتياطات قليلة أو أقل أهمية وكثافة سكانية عالية^(١) ، هذه الأخيرة لابد عليها أن تبحث عن تقويم سريع لثرواتها وبأسعار مقبولة نسبيا عكس الدول ذات الاحتياطات الكبيرة التي هدفها المحافظة على نصيبها في السوق واجتتاب استبدال البترول بمصادر أخرى للطاقة.

٣,٢,١ إنتاج الغاز في الجزائر :

من خلال الجدول رقم (٨) نلاحظ أن الغاز الطبيعي سجل متوسط ارتفاع سنوي يقدر ب ٥٪ في السنة ليصل الإنتاج الخام إلى حوالي ١٦٠ مليار م^٣ هذه الزيادة في الإنتاج كانت تبعا لازدياد الاستهلاك بحيث أصبح يعتمد على الغاز الطبيعي في محطات توليد الكهرباء وإحلاله محل المنتجات البترولية لما يمتاز به من مزايا من ناحية التقليل من التلوث ويساهم الغاز مساهمة أساسية في تلبية احتياجات الطاقة.

و يبلغ إنتاج الغاز المسوق حوالي ٨٣ مليار م^٣ هذا التطور في الإنتاج كان ناتج عن وضع حقول جديدة في الاستغلال أهمها حقل حاسي بركين.

يستعمل جزء كبير من الإنتاج الكلي في الحقن وإعادة الحقن في حقول أخرى وجزء آخر يستعمل في الاستهلاك الذاتي والباقي أي نصف الكمية يبعث عن طريق الأنابيب إلى الشمال إما للمعالجة أو التصدير.

جدول رقم (٨): إنتاج الغاز، الغاز الطبيعي المميع وغاز البترول المسال

٢٠٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	٩٥	٩٤	٩٣	٩٢	٩١	٩٠	
٨٣	٨١	٧٢	٦٨	٦٠	٥٥	٤٩	٥٢	٥٢	٥١	٤٨	الغاز الطبيعي مليار م ^٣
٤٥	٤٣	٤١	٤١	٣٣	٣٠	٣٠	٣٤	٣٣	٣٢	٣١	الغاز الطبيعي المميع مليون م ^٣
٨,٢	٧,٦	٧,٤	٦,٥	٥,٣	٤,٩	٤,٩	٥,٠	٤,٩	٥,٠	٤,٩	غاز البترول المسال مليون طن

^(١) (Jean-Pierre FAVENNEC, Exploitation et Gestion de la Raffinerie ,Editions Technip, ١٩٩٨,P ٢٧.

المصدر: الدليل الإحصائي، وزارة الطاقة والمناجم، سنة ٢٠٠٠، ص ٢٣.

١,٣,٢,١ تطور التجارة العالمية للغاز :

إن تطور التبادلات الغازية في العالم كان سريعا خاصة في العشرية الأخيرة حيث سجلت التدفقات عن طريق الأنابيب أو السفن البترولية تطور سنوي ٦,٩ و ٦,٥ ٪ على التوالي ووصلت التجارة العالمية من الغاز الطبيعي سنة ١٩٩٩ إلى مستوى ٥٨١ مليار م^٣،^(١) كما بلغ الإنتاج العالمي حسب الجدول رقم(٩) إلى أكثر من ٢٥٠٠ مليار م^٣ في سنة ٢٠٠٠.

و جاء هذا الارتفاع في حجم التجارة الدولية للغاز الطبيعي نتيجة الزيادة التي شهدتها تجارة الغاز الطبيعي المسيل المصدر والتي بلغت حوالي ١١٣ مليار م^٣ لكل من قطر والجزائر وإندونيسيا، على الرغم من الانخفاض الطفيف من الكميات المصدرة من كل من ليبيا والإمارات وماليزيا، كما ارتفعت كميات الغاز الطبيعي المصدرة بواسطة الأنابيب من حوالي ٤١٦ مليار م^٣ عام ١٩٩٧ لتصل إلى حوالي ٤٢٦ مليار م^٣ عام ١٩٩٨ أي بزيادة قدرها ٢,٥ ٪ ويعود ذلك أساسا إلى الزيادات التي طرأت على صادرات الغاز من كل من أمريكا الشمالية (خاصة من كندا اتجاه الولايات المتحدة) وأمريكا اللاتينية وروسيا على الرغم من الانخفاض الهام الذي طرأ على صادرات هولندا باتجاه الأسواق الأوروبية.^(٢)

٢,٣,٢,١ التوقعات المستقبلية لإنتاج الغاز في العالم :

^(١) Le Bulletin de l'Industrie Pétrolière, Numéro, ٩٢٩٧, document ٢.

^(٢) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠٠، ص ٦٧.

تصل التدفقات الغازية حاليا أكثر من ٦٢٠ مليار م^٣ في حين عدة مؤشرات تأمل بتطور سريع للتبدلات الغازية العالمية في العشرينات القادمة، أهمها إدراك الدول المستهلكة بأهمية الغاز الطبيعي كأحسن مصدر للطاقة للخصوصيات التي يمتاز بها من حيث انه غير ملوث للبيئة، بالإضافة إلى أهمية احتياطاته العالمية مقارنة مع مختلف أنواع مصادر الطاقة الأخرى.

جدول رقم (٩): الإنتاج التجاري للغاز الطبيعي في العالم (مليار م^٣)

المناطق	١٩٩٩	٢٠٠٠
أمريكا الشمالية :	٧٠٤,٢	
كندا	١٧٥,٨	١٨٣-١٧٨
الولايات المتحدة	٥٢٨,٤	٥٣٢-٥٢٨
أمريكا اللاتينية :	١٢٨,٩	١٣٧-١٣٤
الأرجنتين	٣٤,٦	٣٨-٣٧
المكسيك	٣٤,٨	٣٦-٣٤
فنزويلا	٣٠,٩	٣٢-٣٠
أوروبا :	٢٧٤,٥	٢٨٨-٢٨٣
النرويج	٤٩,٩	٥٥-٥٣
هولندا	٧٢,٠	٧٥-٧٣
بريطانيا	٩٨,٧	١٠٦-١٠٣
أوروبا الوسطى :	٢٣,٨	٢٥-٢٣
رومانيا	١٤,٢	١٤-١٣
دولا الكومنولث المستقلة	٧٠٢,٩	٧٢٠-٧١٥
أوزباكستان	٥٥,٦	٥٦-٥٣
روسيا	٥٨٩,٧	٥٩٠-٥٨٥
إفريقيا :	١١٦	١٢٦-١١٢
الجزائر	٨٢,٠	٨٦-٨٣
الشرق الأوسط :	١٩٢,٨	٢١٢-٢٠٨
أبو ظبي	٢٧,٢	٢٩-٢٧
العربية السعودية	٤٦,٢	٤٧-٤٦
إيران	٥٣,٠	٥٦-٥٤
قطر	٢٤,٠	٣٢-٢٩
دول شرق آسيا :	٢٥٤,٤	٢٦٥-٢٦٠
أستراليا	٣١,٧	٣٣-٣١
إندونيسيا	٦٦,٤	٦٨-٦٦

ماليزيا	٤١,٤	٤٤-٤٢
المجموع	٢٣٩٧,٦	٢٤٨٨-٢٤٥٥

Source, CEDIGAZ, ١٩٩٩, p ٤٥.

تقدر بعض الجهات المختصة أن التبادل التجاري العالمي للغاز خارج تجارة كومونلث الدول المستقلة سوف يصل إلى ٨٠٠ مليارم ٣ ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٥ .

إن من أهم مشاكل استغلال الغاز الطبيعي هي مشاكل متعلقة بالتكلفة المرتفعة للنقل، فيما عدا كومونلث الدول المستقلة والولايات المتحدة فإن أغلب المنتجين هم بقرب من المستهلكين الكبار كما هو الحال بالنسبة لكندا (الولايات المتحدة) هولندا، إنجلترا والجزائر (أوروبا) ^(١)

٤,٢,١ غاز البترول المسال (GPL) :

يسمى كل من البوتان (C٤) والبروبان (C٣) بغاز البترول المسال لأن درجة حرارة تبخرهم هي على التوالي ٠C و ٤٢° بضغط متوسط من أجل الحفاظ عليهم في شكل سوائل أو بدرجة عادية. ^(٢)

^(١) (le Bulletin de l'Industrie Pétrolière, Numéro, ٩٢٩٧, document ٢)

^(٢) (Benoit Mourez, les Produits Pétroliers, Utilisations, Caractéristiques, Marchés, ENSPM, ١٩٩٨, P

يوجد مصدرين لإنتاج غاز البترول المسال، المصدر الأول هو استرجاع البروبان و البوتان في حقول البترول والغاز الطبيعي و الذي يمثل ٦٠٪ و المصدر الثاني عن طريق وحدات تمييع الغاز الطبيعي.

نظرا لسهولة استعمال غاز البترول المسال والمزايا التي يتمتع بها من الخصوصيات الكبيرة فهو يستعمل أساسا في ما يلي:

- ◀ القطاع السكني والتجاري من أجل الطهي خاصة،
- ◀ القطاع الصناعي الذي يتطلب وقود نظيفة كالزجاج والخزف،
- ◀ قطاع البتروكيميا الصناعية،
- ◀ قطاع النقل كوقود (غاز البترول المسال-وقود GPL/C) بدلا من البنزين للمزايا التي يتمتع بها من ناحية انه غير ملوث للبيئة.

تنتج الجزائر حاليا أكثر من ٨ ملايين من الأطنان في السنة، هذا الإنتاج تميز بالاستقرار في بداية التسعينات ثم بدأ في الارتفاع بمتوسط ١١٪ ابتداء من سنة ١٩٩٦.

هناك إستراتيجية من اجل تطوير قدرات الإنتاج بواسطة تجديد وإنشاء وحدات جديدة لتمييع الغاز من اجل النهوض بهذا المنتج الهام لما يتمتع من مزايا خاصة وكذا الطلب عليه في السوق الخارجية .

ينتج العالم حاليا حوالي ٢٠٠ مليون طن سنويا من غاز البترول المسال، جزء كبير من هذه الكمية تنتج وتستهلك في أمريكا الشمالية يتوزع الإنتاج والاستهلاك العالمي كما هو موضح في الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠): إنتاج واستهلاك غاز البترول المسال في العالم بملايين الأطنان

المناطق	الإنتاج	الاستهلاك
أمريكا الشمالية	٦٤,٦	٦٦,٦
أمريكا الجنوبية	١٣,٧	١٥,٤
أوروبا	٢٤,٤	٢٧,٩
دول الكومنولث المستقلة	٥,٨	٤,٧
إفريقيا	٩,٢	٥,٤
الجزائر	٧,٦	١,٥
آسيا	٢٤,٧	٤٦,٢
أوقيانوسيا	٣,٢	٢,٢
الشرق الأوسط	٣٤,١	٩,٤

Source, Benoit Mourez, les Produits Pétroliers, Utilisations, Caractéristiques, Marchés, ENSPM, ١٩٩٨, P ٦٦.

إن استعمال غاز البترول المسال في الدول النامية يبقى ضعيف نوعا ما من ناحية الكمية مقارنة مع المناطق السابقة الذكر رغم أن قدرات النمو في القطاع السكني (من أجل الطهي) مهمة جدا.^١

لذلك تشجع بعض الحكومات خاصة في إفريقيا تطوير هذه المادة في القطاع المنزلي من أجل الحد من القضاء على الغابات والتقليل في استعمال الحطب في الطهي.

وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى إلى تشجيع غاز البترول المسال في الاستهلاك لكن يبقى استعمال هذه المادة متوسط نوعا ما في المقابل تسعى الجزائر إلى تعميم استعمال الغاز الطبيعي، لكن يتطلب هذا الأخير تطوير شبكة نقل واستثمارات ثقيلة مقارنة مع حدود إمكانيات الدولة، لهذا ولأن تكلفة تموين غاز البترول المسال مقبولة كانت عائقا كبيرا في تطوير استخدام الغاز الطبيعي في الجزائر.

٥,٢,١ إنتاج المشتقات البترولية :

^١ Benoit Mourez, les Produits Pétroliers, Utilisations, Caractéristiques, Marchés, ENSPM, ١٩٩٨, P ٦٦.

تصل الطاقة الإنتاجية للتكرير في الجزائر إلي ٢٢ مليون طن سنويا أي نسبة ٦٠ % من الإنتاج الكلي للبترول.

تتوزع منشآت التكرير في الجزائر إلي أربع مصافي بطاقة إنتاجية تقدر ب ٢٢ مليون طن سنويا وهم على التوالي : مصفاة الجزائر في الوسط ، مصفاة سكيكدة في الشرق و مصفاة ارزيو بوهراة وأخيرا مصفاة حاسي مسعود بورقلة، عرف إنتاج المنتجات البترولية في الجزائر حسب الجدول رقم (١١) ركود طيلة العشرية الأخيرة بحيث لم يتعدى ٢٠ مليون طن، ٤٠ % من هذا الإنتاج يوجه للسوق الداخلية و الباقي أي ٦٠ % يوجه للتصدير ،بحيث يمثل زيت الديزل (GAZ OIL) ٣٠ % و البنزين ٢٠ % من الإنتاج الكلي. طاقة التكرير في الجزائر سوف تعزز بمصفاة جديدة هي قيد الدراسة الآن و المشروع سوف ينطلق قبل نهاية سنة ٢٠٠١ لتغطية الجهة الغربية من الجنوب الجزائري (ادرار).

جدول رقم (١١) : إنتاج المشتقات البترولية بآلاف الأطنان

٢٠٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	٩٥	٩٤	٩٣	٩٢	٩١	٩٠	المنتجات البترولية
------	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	--------------------

١٤١٧	١٦٠٠	١٦٣٨	١٦١٨	١٦٩٩	١٧٣٣	١٦٥٩	١٥٩٧	١٧١١	١٨٣٩	١٨٥٠	بنزين عادي
٣٢٩	٣٩٩	٣٦٧	٣٧٠	٦٣٥	٨٠٦	١٢٤٣	٨٨٠	٣٨٨	٣٩٤	٣٢٩	بنزين ممتاز
١٥٧١	١٣١٥	٩٧٠	١١٩٧	١١٠١	٩٩٧	١٠٧٤	٥٥٣	٣٨٦	٣٨٩	٤٨٦	بنزين بدون رصاص
٦٠٠٨	٦٤٥٢	٦١٩٨	٦٥٢٠	٦١٤٤	٦٨٦٥	٦٥٤٥	٧٥١٨	٧٨٣٢	٧٧٩٨	٧٧١٠	وقود الطائرات
٥٥٢٦	٥٦٨٣	٥٠٦٢	٥٥٥٤	٤٩٨٤	٥٣٢٢	٥٠٨٥	٥٥٢٢	٥٦٥٨	٥٥٦٥	٥٧٤٤	زيت الديزل
٥٤٥	٥٣٤	٤٥٥	٤٦٦	٤٥٦	٤٥٣	٤٥٢	٤٨٥	٤٩٥	٤٩٣	٤٦٩	زيت الوقود
٢٥٠	١٨٧	١٧١	١٨٣	٢٠٨	٢٣٣	٢٢٣	٢٥٨	٢٥٨	٢٣١	٢١٦	غاز البترول المسال
١١٠	١١١	١٠٥	٩٨	١١٥	١٢٦	١٢٤	١٣٨	١٣٧	١٢٣	١١٥	الزفت
٩٥	١١٢	٤٨	٥٦	٣٦	٠	٦٦	٧٢	٥٠	٣١	٣٥	زيوت التشحيم
١٩٥٨	٢٠٠٧	١٩٤٤	٢٠٤٢	١٩١٠	٢٠٠٨	١٩٥٦	٢٠٦٥	٢٠٩٦	٢٠٨٦	٢٠٦٤	المجموع
٤	٩	٩	٤	٤	٠	٨	١	٤	٦	٣	

المصدر، الدليل الإحصائي لوزارة الطاقة والمناجم، ٢٠٠٠، ص ٣٤.

يمثل إنتاج المشتقات البترولية في الجزائر ٦ % من إجمالي إنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول و ٠,٦ % من الإنتاج العالمي.

٣,١ النقل و الشحن :

إن مشاكل النقل والشحن وبشكل خاص نقل البترول الخام أهمية خاصة ولذا خصصنا لهذا الجزء أربعة مطالب، المطالب الأول خصص لمختلف أنواع النقل ويتناول المطالب

الثاني النقل البحري المتضمن أنواع الناقلات البترولية ومختلف أنواع الاستئجار البحري وأسعاره ويخصص المطلب الثالث النقل عبر القنوات وضمن المطلب الرابع نجري مقارنة بين مختلف تكاليف أنواع النقل.

١,٣,١ مختلف أنواع النقل :

إن التموقع الجغرافي لأهم الاحتياطات البترولية في العالم وتوزع مناطق الاستهلاك سوف يؤدي حتما إلى أن جزء كبير من البترول سوف ينقل بكميات هائلة عبر مسافات شاسعة، غالبا ما تكون مناطق الإنتاج متطرفة عن الدول الصناعية الأكثر استهلاكاً، نذكر ببساطة أن هذه الكميات من البترول الخام و المنتجات هي موضوع تبادلات على مسافات طويلة تمثل ما يقارب ١٩٠٠ مليون طن في ١٩٩٦ حيث يطرح نقل المنتجات السائلة مشاكل تقنية بحتة، و الملاحظ أن الأنابيب ممكن أن تحل هذا المشكل لكن استعمال هذا الأخيرة ليس مرنا في كل الأحيان. في الواقع إن المشتري لنفط ما ليست له الحرية في اغلب الحالات الخيار في طريقة النقل، التي تفرض عليه حسب نظام الإمداد المعمول به، فالنوع الفعال و المعتاد و المقبول في اغلب الأحيان سوف يكون بطبيعة الحال النقل البحري.

إن إنتاج بحر الشمال و اغلب خامات البلدان الإفريقية و جزء كبير من إنتاج الشرق الأوسط منقول عبر البحر، إلا في بعض الحالات يكون للمشتري الخيار ما بين النقل البحري كلية أو التوفيق ما بين النقل البحري و النقل عبر الأنابيب.^١

نلاحظ أن اغلب الدول التي طورت صناعة التكرير من اجل تلبية جزء كبير من احتياجاتها قد أنقصت على عاتقها نقل كميات كبيرة من المنتجات البترولية مقارنة مع نقل البترول الخام، فالتوازنات ما بين المناطق فيم يخص المنتجات البترولية تتطلب عامة اللجوء إلي بواخر ذات حجم اقل من ناقلات البترول.

^١Christian Lesne, La Logistique du Transport et expedition, ESSO, ١٩٩٧, P ٤١٧

١،٣،٢ النقل البحري :

١،٢،٣،١ مختلف أنواع الناقلات البترولية :

في سوق النقل للمستأجر هناك ثلاثة أنواع من الناقلات البترولية حسب درجة طاقة الحمولة:

أ) **الناقلة العملاقة للبترول ULCC** : هم بواخر تتراوح طاقة حمولتهم ما بين ٣٢٥,٠٠٠ و ٦٠٠,٠٠٠ طن يعني تستطيع شحن ما يعادل ٢,٥ و ٤,٥ مليون برميل من البترول (أي لما يكفي تموين مصفاة كبيرة لمدة ٢٠ يوم)، استعمل هذا النوع لفترة طويلة في سنوات السبعينات لكن لم يصمد هذا الأخير للمعطيات الجديدة التي جاءت بعد الأزمات النفطية وبالتالي تم الاستغناء عنه.^١

ب) **الناقلات الكبرى جدا للبترول VLCC** : هي عبارة عن الناقلات ذات حجم أكبر من ١٦٠,٠٠٠ طن استعملت في النقل ما بين الخليج الفارسي باتجاه الغرب (الكارايب، الولايات المتحدة و أوروبا) و باتجاه آسيا الشرقية (اليابان، كوريا و سنغافورة) استعمل هذا النوع من البواخر الكبيرة في أوروبا و الولايات المتحدة، بحيث يمكن لهذه السفن أن تمر عبر قناة السويس بدون حمولة.^٢

ج) **سويس ماكس** : هي من الناقلات التي تتراوح حمولتها ما بين ١٠٠,٠٠٠ و ١٦٠,٠٠٠ طن وبالتالي يمكن لهذا النوع أن يمر مشحون عبر قناة السويس استعمل في التجارة ما بين إفريقيا الغربية باتجاه جزر الكاراييب و الولايات المتحدة الأمريكية.

^١ Christian Lesne, La Logistique du Transport et expedition, ESSO, ١٩٩٧, P ٤١٨.

^٢ Christian Lesne, op.cit, ٤١٩.

(د) افراماكس : تبلغ طاقة حمولتها ما بين ٨٠,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ طن استعملت من اجل التجارة الجهوية (بحر الشمال باتجاه البحر الأبيض المتوسط، الكاراييب، الولايات المتحدة)، وتعتبر الحمولة القصوى التي يمكن أن تستقبلها الموانئ الأمريكية،^(١) الجزء الكبير من هذه الناقلات (٨٠ %) تملكه أطراف مستقلة و الباقي هو بحيازة الشركات البترولية العالمية.

١,٢,٣,٢ مختلف أنواع استئجار السفن :

نتطرق إلى مختلف أنواع و إجراءات النقل البحري:

(أ) استئجار الناقلة (La coque -nue) : هو عقد أيجار بموجبة يوضع تحت تصرف المستأجر سفينة خلال فترة معينة (عدة سنوات طيلة مدة عمر الباخرة) بحيث تجهز السفينة من قبل المستأجر الذي يتحمل تكاليف التشغيل التي تعكس الإيجار الشهري لمصاريف رأس مال الناقلة.

(ب) استئجار لمدة الوقت (Time) : هو عقد نقل بموجبه يوضع تحت تصرف المستأجر ناقلة لمدة معينة (٦ اشهر، سنة أو عدة سنوات). تجهز السفينة من قبل المالك الذي يتحمل بدورة تكاليف التشغيل والوقود بينما مصاريف الميناء هي على عاتق المستأجر.^٢

(ج) استئجار برحلة فورية أو متعاقبة (Charter Spot):

هو عقد نقل بموجبه يقوم المالك بنقل شحنة من ميناء معين إلى آخر بحيث يفوتر المالك معدل شحن للطن المنقول الذي يغطي كل التكاليف بما فيها تكاليف الوقود

(١) مجلة البترول والغاز الغربي، vol XXXVII، افريل ٢٠٠٠، ص١٥

^٢ Christian Lesne, op.cit, P ٤٢٠.

والميناء عادة يستعمل هذا النوع من الاستئجار برحلات متوالية لمدة أو لرحلات معينة، ويوضح الجدول رقم (١٢) مختلف أنواع استئجار الناقلات .

الجدول رقم (١٢): الخصائص الأساسية لمختلف أنواع استئجار الناقلات

استئجار رحلة فورية Spot	استئجار لمدة من الوقت Time	استئجار الناقلة La Coque nue	
المالك	المالك	المالك	مصاريف رأس المال
المالك	المالك	المستأجر	تكاليف التشغيل
المالك	المستأجر	المستأجر	تكاليف الرحلة

Source, J.P, FAVENNEC, Exploitation et Gestion de la raffinerie, Technip, ١٩٩٨, P ١٠١.

١,٣,٢,٣ تكاليف النقل البحري :

يتكون سعر تكلفة النقل البحري من العناصر التالية :

(أ) **اهتلاكات الناقلات** : ترتبط أسعار الناقلات بتكاليف بناء السفينة من جهة وبتوازن السوق من جهة أخرى فلقد تراجعت هذه التكاليف في سنوات الستينات، وهذا بفضل الجهود اليابانية في التقليل من استعمال الصلب والتكنولوجيا الجديدة التي أدت إلى تحسن الإنتاجية.

من اجل بناء ناقلة ضخمة VLCC ٢٨٠,٠٠٠ طن ساكن فإن السعر في سنة (١٩٩٧) كان يقارب ٣٠٠ دولار للطن الساكن إلى غاية ٢٠٠,٠٠٠ طن ساكن فان تكلفة بناء الطن الواحد قد انخفضت مع الحجم.^(١)

(ب) **تكاليف التسيير** : تخص أولا المصاريف العامة الغير موزعة على الرحلات، تكاليف رأس مال الناقلات، تكاليف التصليح والصيانة وكذا تكاليف التفتيش التي تحمل

(١) مجلة البترول و الغاز العربي،المركز العربي للدراسات البترولية،Vol XXXVII، مارس ٢٠٠١، ص٢٣

مباشرة للناقلة، بالإضافة إلى التكاليف المحملة للرحلات كمصاريف المستخدمين، الضمان الاجتماعي، الإطعام والتموين طيلة مدة الرحلة، مصاريف وحقوق الموانئ و العبور عبر القنوات، الاتصال الجوي وفي الأخير تكاليف الوقود والتشحيم التي ترتبط بالمسافة، الحمولة والسرعة.

١,٣,٢,٤ سعر النقل البحري :

غالبا ما يتم التفاوض على السعر ما بين المالك والمستأجر بالإضافة إلى وجود سوق للنقل أين تلتقي قوى العرض والطلب على النقل كما هو الحال في مختلف الأسواق فالأسعار متغيرة وتستطيع أن تستبعد التكاليف، ينشر في لندن سلم مرجعي فيما يخص تسعيرة الاستئجار يسمى بسلم (Words Scale Association LTD).

يمكن أن يقيم المالك ما يربحه دون الأخذ في عين الاعتبار تكاليف رأس المال والتكاليف العملية وبالتالي سوف يقارن المالك مستوى الهامش اليومي على التكاليف المتغيرة وهذا ما نسميه (Daily Net Return) والذي يحسب بالطريقة التالية:

$$\text{الهامش اليومي} = (\text{DNR} = \text{Taux de fret} \times \text{tonnage})$$

$$\text{DNR} = \text{معدل تكاليف النقل} \times \text{الحمولة} - \text{تكاليف الوقود} - \text{تكاليف الموانئ}.$$

يتغير هذا المعدل كليا بناءا على تكاليف الوقود وكذا عمر الناقلة لأن باخرة جديدة تستهلك أقل من باخرة قديمة.

١,٣,٣ النقل عبر قنوات :

¹J. P. FAVENNEC, Exploitation et Gestion de la raffinerie, Technip, 1998, P 103.

يكمل النقل عبر القنوات النقل البحري و يعتبر ذو أهمية كبيرة في سلسلة التموينات عبر العالم (الشرق الأوسط، آلاسكا، الولايات المتحدة، روسيا) إلا أن الحالات التي تكون فيها قنوات نقل البترول موصولة مباشرة مع مناطق الإنتاج والمصافي ليست في غالب الأحيان هي المعتاد.

١,٣,٣,١ تكلفة النقل عبر القنوات :

الأسعار المقترحة أو المفروضة من قبل الشركات التي تستغل القنوات تأخذ في عين الاعتبار أسعار التكلفة بإدخال التكاليف الثابتة (إهتلاكات الاستثمارات، مصاريف المستخدمين وتكاليف الصيانة) وكذا التكاليف المتغيرة (الطاقة) إلا أن المستعمل للنقل عبر القنوات يمكن أن يقتصد مقارنة مع النقل البحري باعتبار هذا الأخير ذو تكاليف أكثر من النقل عبر القنوات.^(١)

٤,٣,١ مقارنة بين مختلف تكاليف أنواع النقل:

يوضح الجدول رقم (١٣) مختلف تكاليف أنواع النقل والملاحظ هو الفارق المعتبر بين النوع الأقل تكلفة (النقل البحري) والنوع الأكثر تكلفة (شاحنة صغيرة على مسافة قصيرة).

الجدول رقم (١٣): مقارنة مختلف تكاليف أنواع النقل

(١) مجلة البترول و الغاز العربي،المركز العربي للدراسات البترولية،Vol XXXVII، مارس ٢٠٠١، ص٢٥.

أنواع النقل	التكلفة /سنتا/طن/كلم
قنوات وأنابيب	٨ إلى ١٠
النقل البري	
رافقة ٢٠ طن	٦٠ إلى ٨٠
شاحنة قاطرة ٤٠ طن	٣٥ إلى ٥٠
السكك الحديدية	
قطار ثقيل ٢٣٠٠ طن	١٦ إلى ١٧
ناقلة بحرية	
١٠,٠٠٠ طن على مسافة ١١٠٠ كلم	٩ إلى ١٧
٦,٠٠٠ طن على مسافة ٣٠٠ كلم	١٢ إلى ١٨

Source , CPDP et AFTP , France, p ١٠٤.

و يلعب النقل دورا هاما في الصناعة النفطية و بالتالي يؤثر تأثيرا كبيرا في تكلفة البترول سواء كان النقل عن طريق الأنابيب أو البواخر البترولية، أو عن طريق البر، يولي الاقتصاد البترولي اهتماما كبيرا لهذه المصاريف من حيث أنها تؤثر تأثيرا كبيرا في هامش الشركات النفطية و بالتالي دائما نتكلم عن صيغة النقل بواسطة (FOB) أو سعر (CIF).

٤,١ نقل المحروقات في الجزائر

تخصص عملية نقل المحروقات في الجزائر نقل البترول والمكثفات والغاز الطبيعي خصص لكل نوع من هذه المحروقات مطلب، المطلب الأول نقل البترول، المطلب الثاني نقل المكثفات والمطلب الثالث نقل الغاز الطبيعي.

١,٤,١ نقل البترول :

كما هو مبين في الجدول رقم(١٤) تتكون الشبكة الوطنية لنقل البترول من ٤ خطوط للأنايبب تضخ نحو الشمال و ٥ أخرى تخلي نحو مراكز الجمع مدعمة بعدة محطات للضخ، وبطاقة إجمالية تقدر بـ ٩٠ مليون طن سنويا ويبلغ طولها حوالي ٣٨٠٣ كلم. اغلب هذه الأنايبب قديمة متوسط عمرها أكثر من ٢٥ سنة (استثمارات مهلكة) يجب إعادة تجديدها و ترميمها ، البعض منها انطلقت عملية تجديدها و الباقي هو قيد الدراسة.

جدول رقم(١٤) : شبكة نقل البترول الخام

القطر ق م	الطول (كلم)	الطاقة	بداية الاستعمال	الأنايبب
٢٨	٨٠١	٢١	١٩٦٥	حوض الحمراء أرزيو (٠Z١)
٢٤	٦٦١	١٧,٠	١٩٥٩	حوض الحمراء بجاية (OB١)
٣٤	٦٣٧	١٨,٠	١٩٧٢	حوض الحمراء سكيكدة (OK١)
٢٤	٢٦٥	١٣,٩	١٩٦٠	عين امناس الحدود التونسية (OT١)
٣٠	٦٢٩	٨,٩	١٩٧٥	عين امناس حوض الحمراء (OH١)
٢٠	٢٧٢	١,٩	١٩٧٧	البورمة المصدر OD١
٢٦	١٠٨	٠,٦	١٩٧٢	المصدر حوض الحمراء OH٢
	٢٩٢		١٩٩٩	حاسي بركين حوض الحمراء HEH
١٦	١٣١	٣,٥		برج المنصورة سيدي ارسين OG١
	٣٨٠٣	٩٠		المجموع

المصدر، الدليل الإحصائي لشركة سوناطراك، ١٩٩٩، ص٧٢،

٢,٤,١ نقل المكثفات و غاز البترول المسال:

تتكون الشبكة الوطنية للنقل المكثفات حسب الجدول رقم (١٥) من ٤ خطوط للأنابيب تضخ نحو الشمال و ٣ نحو مراكز الجمع، بطاقة إجمالية تقارب ٥٢ مليون طن سنويا جزء من هذا الإنتاج موجه للسوق الداخلية أي إلى المصافي والباقي يصدر على حاله عبر مينائي سكيكدة و ارزيو، يبلغ طولها ٣٦٥٧ كلم .

جدول رقم (١٥) : شبكة نقل البترول المكثفات وغاز البترول المسال

الأنابيب	بداية الاستعمال	الطاقة مليون طن	الطاقة كلم	القطر (ق م)
حوض الحمراء حاسي الرمل (LNZ)	١٩٧٣	٤,٢	٨٠١	١٦
حوض الحمراء حاسي الرمل ارزيو (LZ١)	١٩٨٣	٦,٠	٥٠٣	٢٤
حاسي الرمل - أرزيو NZ١	١٩٧٨	٢١,٠	٥٠٦	٢٨
حاسي الرمل حوض الحمراء (NH٢)		٦,٠	٢٩٨	٨
أوهانت حوض الحمراء (NH١)		٧,٩	٥٦١	٣٠
الرار حاسي الرمل		٦,٥	٩٨٨	٢٤
المجموع		٥٢	٣٦٥٧	

المصدر، الدليل الإحصائي لشركة سوناطراك، ١٩٩٩، ص ٧٢.

٣,٤,١ شبكة نقل الغاز الطبيعي :

بناء على الجدول رقم (١٦) تعتبر شبكة نقل الغاز من أهم الشبكات فهي تتكون من ٨ خطوط للأنايبب تضخ نحو الشمال و ٤ أخرى للنقل الداخلي، طول هذه الأخيرة على التوالي ٤٢٠٠ كلم و ٢١٠٠ كلم وتكمن أهميتها في أنها تربط الجزائر بأوروبا عبر الخطين الرئيسيين الأول عبر تونس والثاني عبر المغرب و بطاقة إجمالية تتعدى ١١٠ مليارم ٣ .

جدول رقم(١٦): شبكة نقل الغاز الطبيعي

القطر(ق م)	الطول كلم	الطاقة مليون طن	سنة أول استعمال	الأنايبب
٢٤	٥٠٩	٣,٦	١٩٦١	تضخ نحو الشمال حاسي الرمل أرزيو GZ٠
٤٠	٥٠٧	١٣,٥	١٩٧٦	حاسي الرمل أرزيو GZ١
٤٠	٥١٢	١٣,٥	١٩٨٢	حاسي الرمل أرزيو GZ٢
٤٢	٥١٢	١٥,٤	١٩٨٩	حاسي الرمل أرزيو GZ٣
٤٢	٥٧٣	١٣,٥	١٩٧١	حاسي الرمل سكيكة GK١
٤٢	٤٣٦	٧,١	١٩٨١	حاسي الرمل يسر GC١
٤٨	٥٤٩	١٧,٦	٨٤/٨٢	حاسي الرمل واد الصفصاف O١/GO٢
٤٨	٥٢١	٧,١	١٩٩٦	حاسي الرمل العريشة GME
٤٢	٤٣٧	٧,١	١٩٨١	حاسي الرمل ارزيو GC١
٤٨	٩٦١	٥,١	١٩٨٦	الرار حاسي الرمل GR١
٤٠	١٥٠	٦,٣	١٩٩٦	قاسي الطويل حاسي مسعود GM١
٤٠	٥٢١		١٩٩٦	قاسي الطويل حوض الحمراء
	٦١٨٨	١١٠		المجموع

المصدر، الدليل الإحصائي لشركة سوناطراك، ١٩٩٩، ص ٧٢.

٥,١ نشاط التصدير :

إن حصر نشاط تصدير المحروقات يتم من خلال تحليل تطور قيمة وحجم الصادرات لذا خصص المطلب الأول لتطور قيمة الصادرات والمطلب الثاني لتطور حجم الصادرات.

١,٥,١ تطور قيمة الصادرات

يبين الجدول رقم (١٧) أن هناك تراجعاً معتبراً في المستوى العام للصادرات من المحروقات مقارنة بسنة ١٩٩٠ فقد سجل انخفاضاً قدره ٣% في ١٩٩١ و ٩% عام ١٩٩٢ وأدنى مستوى في ١٩٩٤ بحيث انخفض بنسبة ٣٠% ثم عاد إلى التطور تدريجياً في سنة ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ليتقهقر من جديد في سنة ١٩٩٨ وهذا نظراً لتدهور الأسعار البترولية في الأسواق العالمية إلا أنه بدأ في التحسن في سنة ١٩٩٩ إلى أن وصل إلى أعلى مستوى في سنة ٢٠٠٠ رقم أعمال لم تحققه الجزائر منذ بداية الصناعة البترولية في نهاية الخمسينات.

هذا التذبذب يفسر بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية بحيث بلغ سعر البرميل في ١٩٩٠ ٢,٢٤ دولار لينخفض إلى مستوى ١٦ دولار للبرميل في سنة ١٩٩٤، ثم لينخفض إلى أدنى مستوى في سنة ١٩٩٨ وهذا راجع لعدة عوامل أهمها زيادة سقف الإنتاج من قبل منظمة الدول المصدرة للبترول بعد مؤتمر جاكرتا و الأزمة المالية لدول شرق آسيا بالإضافة إلى ارتفاع المخزونان للدول الأكثر استهلاكاً في العالم.^(١)

جدول رقم (١٧) : تطور إجمالي الصادرات بملايين الدولارات

٢٠٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	٩٥	٩٤	٩٣	٩٢	٩١	٩٠
------	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----

(١) مجلة البترول و الغاز العربي، المركز العربي للدراسات البترولية، Vol XXXVII، افريل ٢٠٠٠، ص ٢٢.

٤٨١٥	٢٧٢٥	١٩٥٥	٢٦٦١	٣٠٩٦	٢١٣٥	١٩٧٧	١٩٦٥	٢٠٩٠	٢١٩٤	٢٣٣٤	البترول الخام
٣٩٩٥	٢٤٣٩	١٨٤٥	٢٨٠٦	٣٠٠٢	٢٣٩٢	٢١٩٤	٢٥٤٣	٢٩٤٧	٣٢٠٧	٣٥٥٥	المكثفات
٣٢٨١	١٩٩٥	١٤٢٠	٢٢٧٢	٢٢٠٨	١٨٧٥	١٦٩٢	١٨٦١	٢٢٥٠	٢٢٧٩	٢٦٢٧	المنتجات البترولية
٢١١٤	١١٥٥	٧٧٠	٩٨٧	٨١٤	٥٧٩	٤٧٥	٥٣٥	٥٩٩	٧٨٥	٦٧٢	غاز البترول المسال
٣٢٨٠	١٨٣١	١٩٦٠	٢٤٦٤	١٨٢٥	١٤٢٧	١٣٨١	١٧٣٩	١٨٤٢	٢١٠٨	١٧٦٨	الغاز الطبيعي المميع
٣٥٨٧	١٨٩٢	١٧١٥	١٩٩١	١٥٩٢	١٣٥٥	٨٩٠	١٠٩٨	١١٤٩	١٤٠٢	١٠١٨	الغاز الطبيعي
٢١٠٧	١٢٠٣٧	٩٦٦٥	١٣١٨٠	١٢٥٣٧	٩٧٦٢	٨٦٠٩	٩٧٤٠	١٠٨٧٧	١١٩٧٥	١٢٣٧٤	المجموع
٢٨,٦	١٨,٠	١٢,٩	١٩,٤	٢١,٤	١٧,٣	١٦,٢	١٧,٥	٢٠,١	٢٠,٤	٢٤,٢	سعر الخام دولار/برميل
٧٦,٠	٦٦,٨٠	٥٨,٨٠	٥٧,٧٣	٥٤,٧٥	٤٧,٦٥	٣٥,٠٦	٢٣,٣٥	٢١,٨٣	١٨,٤٧	٨,٩٦	سعر الصرف دولار/دينار

المصدر، الدليل الإحصائي لوزارة الطاقة والمناجم، ٢٠٠٠، ص ٧٥.

٢,٥,١ تطور حجم الصادرات

من خلال الجدول رقم (١٨) نلاحظ أن تطور الكميات المصدرة كان معتبرا في المحروقات الغازية أكثر منه من المحروقات السائلة حيث ارتفع نصيب المحروقات الغازية من إجمالي الصادرات في سنة ٢٠٠٠ مقارنة مع سنة ١٩٩٠ من (٤٠%)

إلى (٥٥%) أي أصبح نصيب الكميات الغازية المصدرة أكثر من نصف إجمالي الصادرات أي بزيادة (+١٥).^(١)

و هذا ناتج عن المجهودات الكبيرة التي تبذلها شركة سوناطراك من اجل تطوير الصادرات الغازية وهذا لتوفر احتياطات هائلة من هذه المادة.

جدول رقم(١٨): تطور حجم الصادرات بملايين الأطنان المكافئة للنفط(TEP)

٢٠٠	٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	٩٥	٩٤	٩٣	٩٢	٩١	٩٠
-----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----

(١) المذكرة الظرفية لشركة سوناطراك، ٢٠٠٠، ص ٣١.

٠											
٢٤	٢١	٢١	١٩	٢٠	١٦	١٦	١٥	١٤	١٥	١٤	البترول الخام
١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٩	١٩	١٩	١٩	المكثفات
١٥	١٥	١٤	١٥	١٤	١٤	١٤	١٤	١٥	١٤	١٥	المنتجات البترولية
٨	٨	٧	٥	٤	٣	٣	٤	٣	٤	٤	غاز البترول المسال
٢٦	٢٦	٢٤	٢٤	١٩	١٨	١٧	٢٠	١٩	١٩	١٨	الغاز الطبيعي المميع
٣٣	٣٢	٢٦	٢٢	٢٠	١٩	١٣	١٤	١٥	١٤	١١	الغاز الطبيعي
١٢٤	١٢	١١	١٠٨	٩٥	٨٨	٨١	٨٦	٨٥	٨٥	٨١	
	٠	٤									

المصدر، الدليل الإحصائي لوزارة الطاقة والمناجم، ٢٠٠٠، ص ٧٥.

كما نلاحظ كذلك أن إجمالي حجم الصادرات قد ارتفع بأكثر من ٥٠% سنة ٢٠٠٠ مقارنة مع ١٩٩٠ هذه الزيادة كانت معتبرة في المحروقات الغازية أكثر منه من المحروقات السائلة، فقد تضاعفت صادرات غاز البترول المسال وارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المميع بنسبة ٤٤% والغاز الطبيعي بـ ٢٠٠% وبقت المحروقات السائلة ثابتة نسبيا باستثناء صادرات البترول الخام التي عرفت انتعاشا كبيرا + ٧١% وهذا راجع لمجهود الشراكة.

٦,١ الاستهلاك الطاقوي :

خصصنا المطلب الأول لاستهلاك الطاقوي في الجزائر والمطلب الثاني لإستهلاك الطاقة في البلدان العربية ويتناول المطلب الثالث الإستهلاك الطاقوي في العالم.

إن الاستهلاك النهائي من الطاقة حسب القطاعات يعكس العلاقة بين النمو الاقتصادي من جهة و أنماط الطلب على الطاقة من جهة أخرى، إذ تؤدي التغيرات الهيكلية الناجمة عن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تغيرات في التوزيع النسبي لاستهلاك الطاقة حسب القطاعات ووفق المصادر المختلفة للطاقة وفي الدول النامية ذات الدخل المنخفض و يشكل استهلاك الطاقة في القطاع المنزلي حصة عالية نسبيا من إجمالي استهلاك الطاقة،⁽¹⁾ بينما يشكل القطاع الاقتصادي حصة أقل ومع تقدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن النمط يطرأ عليه تغيرات، إذ تزداد حصة كل من القطاع الاقتصادي من إجمالي استهلاك الطاقة على حساب القطاع المنزلي.

ولا يخفى أيضا أن عملية التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغيرات في بنية وطبيعة القطاعات الاقتصادية وفي أنماط استهلاكها من الطاقة، إذ أن القطاع الصناعي الذي يعتمد على الصناعات ذات الاستخدام الكثيف من الطاقة يختلف عن القطاع الصناعي القائم على الصناعات الخفيفة، كما أن الاهتمام بالبيئة يؤدي بتحول قطاع المواصلات من الاعتماد الشبه كلي على المنتجات البترولية (البنزين/زيت الديزل) إلى الاستخدام المتزايد للغاز الطبيعي، كما يتأثر استهلاك قطاع المواصلات بالطبيعة الجغرافية والتوزيع السكاني بصورة كبيرة.

١,٦,١ الاستهلاك الطاقوي في الجزائر :

من أهم مصادر الطاقة في الجزائر الكهرباء، الغاز، المنتجات البترولية والفحم بحيث يعتمد على مختلف هذه الأنواع، وفي الميزانية الطاقوية حيث يشكل الغاز

(1) ثامر غضبان، غازي حيدر، صباح الجوهري، النفط و التعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، المجلد السابع والعشرون، العدد السابع والتسعون، ٢٠٠١، ص ٥٣.

الطبيعي أهم مصدر في الاستهلاك الوطني و تلعب المنتجات البترولية دورا أساسيا في النشاط الاقتصادي كالنقل، الصناعة والزراعة لهذا تطرقنا بنوع من التدقيق لهذه المادة.

عرف استهلاك المنتجات البترولية كما هو مبين في الجدول رقم (١٩) تراجعاً نسبياً بمعدل ١% خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)، إلا أن هناك انتعاش طفيف في السنوات الأخيرة بحيث ارتفع هذا الاستهلاك بمعدل ٤% في سنة ١٩٩٨، ثم ٢% في ١٩٩٩ و ٦% في سنة ٢٠٠٠، انخفاض الاستهلاك المسجل في السنوات الأخيرة كان راجع لعدة عوامل أهمها:

- ← ارتفاع الأسعار بحيث تضاعفت أسعار البنزين بـ ٥ مرات والبر وبن بـ ١٢ مرة و ارتفعت كذلك أسعار زيت الديزل المازوت بـ ٧ مرات.^(١)
- ← الركود الاقتصادي.
- ← تحديث حظيرة النقل الوطنية الذي نجم عنه التقليل من استهلاك الوقود.

جدول رقم (١٩) : تطور استهلاك المشتقات البترولية بآلاف الأطنان

(١) المذكرة الظرفية لقطاع الطاقة والمناجم، لسنة ٢٠٠٠، ص ١٧.

المواد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
البنزين	٢١٨	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢١٨
بنزين منزلي	١٢	١٠	١٠	١١	١٢	١٦	١٠	٣	٦	٩	١٨٩
وقود الطائرات	٣٤٥	٣٠٣	٣٠٧	٣٠٩	٣٠٣	٣٠٤	٣٠٣	٣٠٣	٣٠٩	٣٠٧	٣٢٥
زيت الديزل	٣٢٥	٣٥٣	٣٤٣	٣٢٦	٣٠٣	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦	٣٢٦
زيت الوقود	٨	٦	٨	٥	٨	٢	٣	٦	٥	٨	٣٦٦
وقود البواخر	١٤٣	١٠١	٨٤	٧٦	٣٦	٢٩	٢٣	١٦	٣٦	٨٤	١٥
الزفت	٤٣٨	٣٨١	٣٧٥	٣٣٤	٣٥٨	٣٧٥	٣٣٤	٣٣٤	٣٧٥	٣٧٥	٢٤٨
زيوت التشحيم	٣٣٠	٣٠٦	٢٩٩	٣٢٣	٢٥١	٢٥٧	٢٢١	١٨٢	٢٥١	٢٩٩	٢٥٧
غاز البترول المسال	١٤٣	١٣١	١٢١	١٢٩	١٢٢	١١٤	١١٢	٩٣	١٢٢	١٢٩	٩٨
	١٣٣	١٤٢	١٤٨	١٥١	١٤٢	١٣٦	١٣٩	١٤١	١٤٢	١٤٨	١٥٧
	٣	٥	٤	١	٢	١	٢	٢	٤	٤	٩
المجموع	٨١٨	٨٤٦	٨٣٨	٨٣٨	٧٧٥	٧٥٤	٧٣٨	٧٢٢	٧٧٥	٨٣٨	٨١٥
	٢	١	٧	٦	٩	٠	٣	٧	٧	٧	٢

المصدر، الدليل الإحصائي لوزارة الطاقة والمناجم، ٢٠٠٠، ص ٥٩.

٢,٦,١ استهلاك الطاقة في البلدان العربية :

ازداد استهلاك الطاقة في الأقطار العربية بمعدل ٢,٧ % في عام ١٩٩٩ وبلغ حجم الزيادة حوالي ٢٠ ألف طن مكافئ نפט إذ وصل إجمالي استهلاك الطاقة في الأقطار العربية حوالي ٨٠٠ ألف طن مكافئ نפט في اليوم مقابل ٧٧٠ مكافئ نפט في اليوم من عام ١٩٩٨.

وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من ناحية حجم استهلاك الطاقة في الدول العربية إذ بلغت حصتها ٣٠ % من إجمالي استهلاك الطاقة وتليها مصر نسبة ١٥ % والجزائر بنسبة ١١ % ثم الإمارات والعراق ٩ % لكل منها.^(١)

تعتبر المنتجات البترولية المصدر الرئيسي لسد حاجة الدول العربية من الطاقة على الرغم من انخفاض حصتها من ٥٥ % من إجمالي استهلاك الطاقة من عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٥٣ % من عام ١٩٩٩ ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الثاني حيث ازدادت حصته من حوالي ٤٢ % في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٤٤ % في عام ١٩٩٩ بسبب السياسة التي اتبعتها الدول العربية في الاعتماد المتزايد على الغاز الطبيعي.

٣,٦,١ الاستهلاك الطاقوي في العالم :

يوضح الجدول رقم (٢٠) أن استهلاك الطاقة التجارية للفرد متغيرة جدا بالنسبة لبلدان العالم بحيث تقارب ٨ أطنان مكافئ نפט في الولايات المتحدة وتتراوح ما بين ٣ و ٤ أطنان مكافئ نפט في أوروبا ، لكنها لا تتعدى بعض عشرات الكيلو غرامات مكافئة للنفط في الدول الأكثر فقرا في إفريقيا وآسيا، الأكيد أن استهلاك هذه الأخيرة من الطاقة ليس تجاري (حطب بقايا عضوية وحيوانية).^(٢)

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي لسنة ٢٠٠٠، ص ٥٩.

(٢) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، النفط والتعاون العربي، العدد التاسع والثمانون، ١٩٩٩، ص ١٥٧.

جدول رقم (٢٠) : الاستهلاك الطاقوي في العالم لسنة ١٩٩٥

الناتج الوطني الخام بملايير الدولارات	الناتج الوطني الخام /للفرد دولار/ فرد	استهلاك الفرد ط.م.ن/فرد	الاستهلاك ١٠ ^٦ طن مكافئ نפט	السكان ١٠ ^٦ نسمة	
٦٩٨٢	٢٦٥٤٠	٧,٩	٢٠٧٣	٢٦٣	الولايات المتحدة
٥٦٥	١٩٠٧٠	٧,٦	٢٢٤	٢٩,٦	كندا
٢٤٢٠	٢٩٣٨٠	٤,١	٣٣٥	٨١,٦	ألمانيا
١٥٤٩	٢٦٦٦٤	٣,٨	٢٢٠	٥٨,١	فرنسا
١٠٩١	١٨٩١٠	٢,٩	١٦٨	٥٧,٧	إيطاليا
١١٠٠	١٨٧٧٠	٣,٧	٢١٥	٥٨,٦	بريطانيا
٣٨٥	٢٦٠٠	٤,٩	٧٦٠	١٤٨,٣	روسيا
٧٨١	٦١٠	٠,٦	٧٠٩	١٢١٩	الصين
٨١,٥	٤١٣٠	١,٦	٣١	١٩,٧	ماليزيا
٤٩٦١	٣٩٦٠٠	٣,٧	٤٦١	١٢٥,٢	اليابان
٥٤٥	٣٥٩٠	٠,٧	١٠٥	١٥٧,٨	البرازيل
٢٣٥	٢٥١٠	١,٣	١٢١	٩٣,٧	المكسيك
٤٠	١٤٢٥	٠,٩	٢٦	٢٨,١	الجزائر ^(١)
٥٧	٢٦٠٠	٢,٢	٤٨	٢٨	فنزويلا
٨	١٤٠	٠,٠٢	١,١	٥٦,٤	إثيوبيا
٥,١	١٦٥,٩	٠,٠٣	٠,٧٢	٢٨,٥	تنزانيا

(١) المصدر، الديوان الوطني للإحصائيات، ONS، الجزائر بالأرقام، ١٩٩٥.

Source : ATLASECO, P ١٩.

فيما يخص الدول الصناعية والتي تمثل ربع سكان العالم فتستهلك ثلاث أرباع من الطاقة المتاحة بينما الدول السائرة في طريق النمو فإن مشكلها الهام هو توفيرها على مصادر طاغوية جد وافرة لكن لا يوجد أي مجهود اقتصادي يرتقب من اجل تحسين استهلاكها^(١) و من خلال الجدول رقم (٢٠) نجد أن هناك ارتباط قوي جدا بين استهلاك الطاقة والثروة (معبرا عنها بالنتاج الوطني الخام للفرد) و بالتالي يمكن أن نلاحظ جيدا أن الدول التي تتمتع غالبا بموارد كثيرة غالبا ما يكون لها استهلاك طاغوي للفرد أكثر من الدول الأقل ثروة.

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، استهلاك الطاقة في العالم، سبتمبر ١٩٩٧، ص ٦١ .

خلاصة

إن الصناعات البترولية رغم التطور الذي شهدته خاصة ميدان الاستكشاف و الاستغلال يبقى هذا غير كافي مقارنة بالثروات التي تزخر بها بلادنا و إلى المساحة الرسوبية الشاسعة الغير مكتشفة حتى الآن و بإمكان مضاعفة الجهود إلى الوصول إلى نتائج أحسن و بالتالي تطوير الصناعات التحويلية كالتكرير و البتروكيمياة اللذين لم يشهدا نمو طيلة العشرية الأخيرة بالإضافة إلى النظر في تحديث و تطوير شبكة النقل عبر الأنابيب التي متوسط عمرها يفوق ٢٠ سنة و بالتالي فتجديدها وتوسيعها يصبح ضروري، إذ ما قورن بحجم الاستثمارات في ميدان الاستكشاف و الاستغلال.

بالإضافة إلى هذا لابد من إعادة النظر في السياسة البترولية خاصة بالنظر إلى التطورات الحالية العالمية من تكتلات و اندماج قوي للشركات البترولية العالمية من اجل تحقيق أهداف مشتركة في ظروف اقتصادية صعبة و بالتالي فتضارب المصالح يؤدي إلى إنشاء موقع جديد من جغرافية سياسة الصناعة البترولية.

الفصل الثاني : الأسواق البترولية العالمية :

إن المقاييس الأساسية للسوق البترولية والعوامل المحددة والمؤثرة على الخام وكيفية تثبيت السعر ومختلف الأسواق المادية والمالية جعلتنا نقسم هذا الفصل بأكثر تفريع حيث شمل تسعة مباحث نتطرق من خلالها إلى مدخل للأسواق البترولية ضمن المبحث الأول وخصص المبحث الثاني لتطور التجارة الدولية ويتناول المبحث الثالث أسعار التوازن في الأسواق البترولية والمبحث الرابع للتعاملات التجارية في الأسواق البترولية والمبحث الخامس الأسواق الفورية وخصص المبحث السادس لسعر التعاملات الفورية للخام والمبحث السابع لتكوين أسعار المنتجات أما المبحث الثامن فخصص لأسواق الآجلة المادية والمبحث التاسع والأخير فيتناول الأسواق المالية الآجلة.

١,٢ مدخل للسوق البترولية :

يعد البترول مادة أولية ذات مميزات خاصة لغاية الثمانينيات اعتبر البترول أكثر من مادة أولية فهو مادة إستراتيجية لهذا اقتنع رجال السياسة بأهمية ضمان التموينات البترولية، خاصة بعد الحربين العالميتين.

وإضافة إلى غياب مواد استبدالية للمحروقات ذات المصدر البترولي على مدى القريب يعتبر المشكل الجوهري بالنسبة للنقل الذي يعتبر القطاع الحيوي في الاقتصاد.^(١)

ثم إن الأزمتين البتروليين و تأثيرهما على صحة الاقتصاد العالمي قد أكدت هذه النظرة التي أدت بالدول المستهلكة بتنظيم صفقاتها البترولية باعتبار أن خاصية هذه المادة لازالت قائمة تترجم من خلال تسيرها لمخزون الأمان و وضعها التآطير

^(١) Le Pétrole et le Gaz Arabes, le Centre Arabes d Etudes Pétrolières, N ١٤٥, ١٩٨٩, P ٤١.

التنظيمي الذي ينظم هذه المادة و التي تمثل يوميا صفقاتها التجارية ما بين مليار ومليارين ودولار أمريكي أي ما يعادل ١٠% من قيمة التجارة العالمية. إن أي انقطاع في التموين البترولي سوف يكون له انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العالمي.

تبقى هذه المقاييس أساسية وضرورية لتسير السوق بالمفهوم الاقتصادي لأن تمركز الاحتياطات في مناطق ذات تكاليف إنتاج جد منخفضة (أقل من ٣ دولارات للبرميل) كان من المفروض أن يؤدي طبيعيا إلى أسعار منخفضة مقارنة بالأسعار الحالية، لكن الدول المستهلكة أرادت أن تتحرر جزئيا من تبعيتها إزاء الدول المصدرة في المقابل ترغب هذه الأخيرة في جلب ريع هامة من ثرواتها الباطنية مع المحا فضة على توازن جيو سياسي للإنتاج مخالف نوعا ما عن الجيولوجيا البسيطة.^(١)

في هذا الإطار فإن تجارة البترول قد تحررت وأصبحت مادة أولية عادية شبيهة بتجارة المعادن أو المنتجات الفلاحية يحدد سعرها في السوق العالمية بناء على ميكانيزمات قانون العرض والطلب مع بعض التخفظات.

٢,٢ تطور التجارة الدولية :

(١) أساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة القطار العربية المصدرة البترول، العدد السادس عشر، ١٩٧٦، ص ١٧١.

إلى غاية نهاية الستينات تميزت الصناعة البترولية بتكامل قوي للأنشطة ومراقبة كاملة لسلسلة التموينات (من الإنتاج إلى التوزيع) من قبل الشركات البترولية الكبرى مع تقلص التجارة الدولية لبضع من التبادلات ما بين الشركات الاحتكارية خاصة في منطقة أمريكا.

لذا جاء المبحث في ثلاث مطالب يتناول المطلب الأول سنوات السبعينيات ويخصص المطلب الثاني سنوات الثمانينيات والمطلب الثالث سنوات التسعينيات.

١,٢,٢ سنوات السبعينيات :

عرفت سنين السبعينات دول منتجة تأخذ تدريجيا رقابة المنبع البترولي و تفكك للصناعة البترولية مع ظهور طرق تجارية جديدة بين البائع والمشتري حيث عوض نظام الامتياز المعمول به سابقا بعلاقات تعاقدية طويلة المدى (عدة سنوات) تربط الشركات الوطنية الجديدة وأصحاب الامتياز القداماء.

أصبح ذلك الوقت سعر البترول (GOSP) (Government Official Selling Price) محدد بصفة انفرادية من قبل منظمة الدولة المصدرة للبترول OPEP ليسير هذا النظام أسعار البترول لمدة عشرة سنوات، شيئا فشيء عوض هذا النظام بتطوير الأسواق الفورية في السنوات الثمانيات، حيث اختفت الأسعار الرسمية نهائيا في سنة ١٩٨٨ بعدما تضايقت بمختلف أنظمة التخفيضات.^(١)

٢,٢,٢ سنوات الثمانينيات :

^(١) Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, ١٩٩٨, P ٧٩.

إن أول تطور مهم للتبادلات الفورية للبترول يعود إلى الأزمة البترولية الثانية في سنة ١٩٧٩ أين خفت الثورة الإيرانية من ندرة في البترول رغم موافقة السعودية على رفع الإنتاج مما أدى إلى ظهور اضطراب لدى المشتريين حيث أصبحوا يريدون شراء البترول بسرعة و مهما يكون الثمن، هذا التهافت أدى إلى ارتفاع الأسعار الفورية إلى مستويات عالية جدا مقارنة مع الأسعار الرسمية. بحيث بيعت كميات كبيرة في إطار عقود طويلة الأجل ضمن الأسواق الفورية أين تضاعفت الكميات المتبادلة بصفة معتبرة.

بشكل متناقض ظهر هذا النوع من التبادلات في فترة الأزمة وسوق إجماليا تحتوي على فائض من الخام، لهذا فإن اقتصاديات الطاقة وبدائل البترول من الطاقات المنافسة أدت بطبيعة الحال إلى تخفيض الطلب في بداية الثمانينات وفي نفس الوقت عرفت السوق دخول إنتاج بترولي جديد ناتج عن مناطق خارج منظمة الأوبك (بحر الشمال).

مقابل هذه الوفورات الهائلة، أصبح أمن التموين هدف ثانوي بالنسبة للمصافي الخاصة.

في سوق فائضة وبالتالي هيكلية منخفضة فإن تحسين التكاليف يرتبط بالمشتريات الفورية زيادة على ذلك نقص المرونة التجارية للأحجام في العقود طويلة المدى.

إن أول شحنات أنتجت في بحر الشمال قد بيعت ابتداء من الثمانينات على قاعدة فورية و إلى غاية ١٩٨٥ استمرت الدول المنتجة في اقتراح عقود طويلة المدى على أساس سعر محدد مع إدراج بنود قابلة للتفاوض من طرف المشتري، لتندثر هذه المقاومة في سنة ١٩٨٦ بعد مسلسل العقود المسماة (Net back) أين ضبط سعر شبه كلي للخامات على أساس أسعار الأسواق الفورية.^(١)

٣,٢,٢ سنوات التسعينيات :

^(١) (Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, ١٩٩٨, P ٨١).

لقد فرضت الأسواق الفورية أو الأسواق الحرة للخام (حرة بالمفهوم الاقتصادي) نفسها كجهاز لقياس ضغط الأسعار، حيث ضبطت الكميات الحدية المتبادلة في أسواق التعديل أو التوازن بين العرض والطلب، لكن أمام تعدد أنواع الخامات تصبح السوق أكثر حاجة إلى التنظيم، لذا فرضت بعض الخامات كالبرانت وخامات غرب تكساس ودبي نفسها كمراجع لتحديد الأسعار لباقي الخامات الأخرى.

و يستمر هذا التنظيم بتطور بورصات بترولية مخصصة لمواجهة تذبذب الأسعار وبالتالي فتفاوض يوم بيوم على الشحنات أدى إلى تغيرات مستمرة في الأسعار والذي نتج عنه أخطار مالية هامة أثرت على متعاملي السوق.

إن المشاكل المتعلقة بتذبذب الأسعار المعروفة في أسواق العملات ونسب الفوائد والمواد الأولية يمكن التصدي لها، لكن الوسائل المستعملة في الأسواق غير متلائمة مع الحاجيات الخصوصية لعالم البترول.

وابتداء من ١٩٨٠ ظهرت أول العقود الآجلة (المستقبلية) التي تبعتها في التسعينات أدوات أكثر تطور مثل الاعتماد المتبادل (SWAPS) والخيارات (OPTIONS) هذه الخيارات هي جزء لا يتجزأ في عالم البترول الحالي، الذي احتاج إلي فترة ٣٠ سنة ليغير جذريا المظهر الخارجي لسوق الخامات والمواد البترولية.^(١)

٣,٢ أسعار التوازن في الأسواق البترولية :

(١) ايان سيمور، الاوبك أداة تغير، منظمة القطر العربية المصدرة للبترول، ١٩٨٣، ص ١١٢.

قبل الاهتمام بالتعاملات التجارية في هذه الأسواق فإنه من المهم تحديد مفاهيم الصفة التجارية على المواد الأولية والطريقة التي من خلالها يفرض توازن السوق نمط ضبط الأسعار.

ونتطرق من خلال هذا المبحث إلى مختلف أنواع الصفقات ضمن المطلب الأول ويخصص المطلب الثاني لمنطق تحديد أسعار الخام والمطلب الثالث لتحديد أسعار المواد.

١,٣,٢ مختلف أنواع الصفقات :

تعتبر مفاوضات السعر جوهر الصفقات إلا أنه لا بد من معرفة ما هو السعر الذي يقيم به البترول لذا وجب علينا أن نتطرق إلى النوعين الأساسيين للصفقات البترولية:

سعر FOB « Free on board » : إن سعر فوب هو سعر الخام الخاص بشحنة متواجدة بميناء الشحن مثلا (رأس تنورة في العربية السعودية ابونوي في نيجيريا) يتم تحويل الملكية عندما يمر المنتج على حاجز السفينة حيث يتكفل المشتري بتكاليف النقل والتأمين.

إن سعر شحنة من المواد البترولية مسلمة في ميناء الاستقبال هو سعر CAF كاف (التكلفة ، التأمين والنقل) الذي يدخل تكاليف النقل والتأمين وتنقل الملكية أيضا في صيغة سيف عندما يمر المنتج حاجز السفينة، إلا أن عمليات الشحن والتفريغ ليست آنية، وفترة تجهيز الشحنة تغطي غالبا يومين.^(١)

إن أي تأخر في وصول الباخرة أو الشحن أو التفريغ قد يتسبب في دفع تعويضات ثقيلة من طرف المخطئ.

^(١) (J. P. FAVENNEC, Exploitation et Gestion de la raffinerie, Technip , ١٩٩٨, P٩٦.

أما فيما يخص النقل عبر الأنابيب فإن احترام تواريخ الضخ هو كذلك جد مهم، زيادة على ذلك فإن حساب سعر الصفقات مرتبط غالبا ب :

◀ التاريخ الفعلي لشحن الباخرة مجسد بصدور سند الشحن (Bill of Lading) في حالة بيع حسب صيغة فوب.

◀ تاريخ التفريغ مجسد بصدور سند (Notice of Readiness) فيما يخص بيع حسب صيغة سيف بالنسبة لنفس المنتج فإن بطبيعة الحال سعر سيف أكبر من سعر فوب.

غالبا يباع الخام حسب شروط صيغة فوب والمواد المكررة حسب شروط سيف. إن بإمكان مستوى معدلات وتكاليف النقل و وفورات قدرات نقل شركة ما و ضغوط العرف التجاري أن يأتروا على الخيار ما بين هذين النوعين من الصفقات.

٢,٣,٢ منطق تحديد أسعار الخام:

رغم أن الصفقات تتم على أساس فوب أو سيف فإن تحديد الأسعار ينتج من المبدأ العام لمعادلة أسعار سيف لنفس النوعية للخامات المسلمة للمصفاة وبالتالي فهو سوق مشتري.

و إذا كان يتوجب على مصفاة متواجدة بروتريادام تريد شراء بترول خام بسعر فوب (SULLOMVOE) ب ١٨ دولار للبرميل (ميناء الشحن للبرانت هو جزر شتلاند) أن تتحمل تكلفة نقل تقدر ٠,٦ دولار للبرميل.

وهي مستعدة لأخذ نفس النوعية ذات نفس المر دودية من منطقة إلى أخرى إذا كان سعره مسلم في روتريادام لا يتجاوز ٠,٦+١٨ دولار للبرميل.

وبفرض أن خام مماثل أنتج بإفريقيا وأن تكلفة نقله تعادل ١ دولار للبرميل، حتى يكون تنافسيا لا بد أن يباع خام إفريقيا الغربية بسعر فوب $18,6 - 1 = 17,6$ دولار للبرميل.^(١)

٣,٣,٢ منطق تحديد أسعار المواد

إن تحديد أسعار المنتجات يبرز تناقضات كثيرة فهو مرتبط بتوازن العرض والطلب في المنطقة.

(أ) عرض ناقص:

يغطي السوق جزء من الإحتياجات و الباقي يغطي بواسطة الاستيراد، يدفع سعر المنتج المستورد بسعر سيف لأن لا بد من نقله إلى منطقة الاستهلاك وبالتالي فإن منتج المنطقة هم في موضع قوة إزاء المشتريين الذين لا خيار لهم سواء الاستيراد، في هذه الحالة من الندرة فتوازن السعر يبنى على سعر سيف.

(ب) عرض فائض:

في هذه الحالة لا بد على المنتجين تصدير جزء من منتوجاتهم التي تباع على أساس سعر فوب ما دام يتوجب عليها أن تكون تنافسه لدى المشتري بعد تحمله تكاليف النقل، أما إذا كانت السوق تنافسه تامة فإن مشترو المنطقة هم في حالة قوة من أجل تخفيض الأسعار حيث إن أقل ربح يفوق سعر فوب يبقى بالنسبة للمنتجين أفضل من التصدير و بالتالي فإن التوازن الطبيعي للأسعار هو أيضا سعر فوب.

(ج) البحث عن التوازن

لا يخضع تلقائيا المنتجين لهذا الانخفاض اللولبي بإمكان اتفاق ضمني اجتناب جزئيا حرب الأسعار ما دام لم يبادر أي طرف من أجل الاستحواذ عن حصص من السوق، في المقابل بإمكان أي طرف الشراء من السوق العالمية الكميات المصدرة خارج

^(١) (Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, ١٩٩٨, P ٨٤.)

المنطقة من أجل إعادة بيعها في المنطقة بسعر يفوق سعر فوب للهامش الذي يريدون تحقيقه.^(١)

بطبيعة الحال فإن المنتج لم يدخل ولم يخرج ماديا في كل الحالات لا يمكن بقاء السعر بجوار صيغة سيف وبإمكان المنتجين الإبقاء على علاوة مقارنة بسعر فوب إذا ما هم سيطروا على إدارة الإمداد في هذه الحالة يكون المستورد مجبرا بتغطية تكاليف إمداد هامة بواسطة هامش كاف.

٤,٢ التعاملات التجارية في الأسواق البترولية

إن النظرة التاريخية قد أظهرت لنا أن الممارسات التجارية في تطور، إلا أنه يمكننا تقديم تبيولوجية حالية لمختلف طرق التفاوض المادي للخام والمواد البترولية التي تبرز جليا ثلاث أنواع أساسية :

- اتفاقات المقايضة

- الصفقات شحنة بشحنة

- اتفاقيات على المدى الطويل

والتعاملات التجارية ضمن الأسواق البترولية التي نتطرق لها ضمن ثلاث مطالب يبين المطلب الأول اتفاقية المقايضة والمطلب الثاني للصفقات الشحنة بشحنة والمطلب الثالث العقود طويلة الأجل.

١,٤,٢ اتفاقيات المقايضة :

تبقى مهمة وتمثل حاليا أكثر من ١٥% من الكميات البترولية المتفاوضة، تمثل هذه الصفقات نمودجا في تبادل الخام أو المواد البترولية مقابل سلع وخدمات أو مواد التجهيز.

^(١) Yves Edern, Directeur General ELF, Antar France, ١٩٩٧, P ٢١.

٢,٤,٢ الصفقات شحنة بشحنة :

نجد في هذا الإطار نوعين من الصفقات من جهة صفقات لأجل (Forward) أو بيع بسعر ثابت مع تسليم مؤجل التي تطبق على مشتريات ومبيعات شحنة يتم تسليمها في آجال شهر إلى ٣ شهور و من جهة أخرى صفقات فورية (Spot)^(١) والتي تتمثل في مشتريات أو مبيعات شحنة ما يتم تسليمها في المدى القصير أقل من شهر حيث لا يوجد وجه الشبه بين صفقة فورية و صفقة لحظية، ومن النادر أن نجد صفقات في نفس اليوم.

^(١) Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, ١٩٩٨, P ٨٥.

إن الأجل التقني المرتبط بتواجد شحنة و توافر السفن و سرعته تنقلها هو ضروري حيث تصل هذه الكميات المتبادلة حسب قواعد السوق الآنية إلى ٣٠٪ من التجارة العالمية للبتروول إذا ما وجدت محاسبة موثوقة بهذا النوع و تحدد هذه الأخيرة ٨٠٪ من أسعار الصفقات التي تتم بموجب عقود على المدى البعيد .

٣,٤,٢ العقود الطويلة الأجل :

تعتبر العقود طويلة الأجل الأكثر انتشارا في الصفقات البترولية(حوالي ٥٥٪ من التجارة العالمية) تبرم هذه العقود غالبا على فترة سنة قابلة لتجديد و التي بموجبها تتفق الأطراف على الكميات المتبادلة ، تسمح هذه العقود لعدة دول منتجة بضمان منافذ لخاماتها يجد المشتري أيضا فائدة في هذا النوع من الاتفاق و بإمكان كذلك صاحب المصفاة من التأكد من تواجد كمية ما من الخام و بالتالي يمكن أن يقتصد التكاليف الناتجة عن تعددية المشتريات الفورية للخام، زيادة عن ذلك فان أغلبية المستثمرين يضمنون بفضل هذه العقود تغطية جزء كبير من احتياجاتهم، فهم يحسنون شراء الكميات الباقية للجوء إلى السوق الفورية مع التحكم بين مختلف الخامات بناءا على تطور الأسعار في ظرف تقلب الأسعار، حيث تصبح مفاوضات السعر التعاقدية جد مهمة.

إذا كانت الدول المنتجة تبحث عن أسعار أكثر ثباتا من اجل إعداد ميزانيتها فان الشركات التي تبني مرد وديتها في المصب على أساس هوامش التكرير تبحث من جانبها على شروط تتلاءم أكثر فأكثر مع تطور أسعار السوق لهذا السبب فان أسعار العقود الطويلة الأجل تتبع يوميا تطورات أسعار الأسواق الفورية.

تختلف هذه الصفقات إذا على العقود على المدى البعيد ذات الأسعار الثابتة (الرسمية أو المعلنة) و التي وجدت في الأزمتين.

تسيطر الأسعار الفورية على السوق البترولية و التي تستعملها الشركات البترولية الخاصة كمراجع أساسية لضبط سعر الشحنة^(١) كما تفعل ذلك الشركات الوطنية التابعة للدول المنتجة فهي تترك المجال لقوى السوق كي تضبط يوميا مستوى الأسعار.

٥,٢ الأسواق الفورية

^(١) (Benoit Mourez, les Produits Pétroliers, Utilisations, Caractéristiques, Marchés, ENSPM, ١٩٩٨, P

التطرق للأسواق الفورية يتم من خلال أربعة مطالب يتناول المطلب الأول ماهية الأسواق الفورية، أما المطلب الثاني فخصص لمختلف الأسواق الفورية أما المطلب الثالث فيتناول المتعاملون في الأسواق الفورية والمطلب الرابع للتوازن العام لأسعار الخام والمنتجات.

٢,٥,١ ماهية الأسواق الفورية :

إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري و لكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي نمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات. تتم غالبا هذه الصفقات بين طرفين بواسطة الهاتف وبالتالي فهو سوق بالتراضي (OTC) Over the Counter و لا يوجد لأي مصرف ليسجل هذه العمليات.^(١)

في حالة إذا لم يكن من الضروري الالتقاء لا برام عقد (Deal) فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال، هذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة. إن المناطق التي نمت وتطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثيرة، فهي تمتاز بالخصائص التالية:

- ◀ تعامل بترولي مكثف
- ◀ إضافة على المنتجين والمستعملين ينشط نوعان من المتعاملين: التجار « Traders » والسماسة « Brokers » اللذان يساهمان في سيولة السوق.^(٢)

في الأخير ومادام أن هذه الأسواق هي أسواق بالتراضي، فإن شفافية الأسعار والكميات المستعملة هي جد ضعيفة ويعود ذلك إلى غياب هيئة للضبط.

٢,٥,٢ مختلف الأسواق الفورية في العالم :

^(١) Olivier RIEBEL, L OPEP: Une Organisation face a ses défis, Pétrole et Technique, Association Française de Technicien et Professionnels du Pétrole, N ٤١٨, janvier-février ١٩٩٩, p ٩٥

^(٢) Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, ١٩٩٨, P ٨٦.

تتواجد أهم الأسواق الفورية للبتروال الخام في أوربا (لندن) الولايات المتحدة (نيويورك) في آسيا (سنغافورة) أما الخامات المرجعية فهي البرانت في أوربا و خامات غرب تكساس (WTI) في الولايات المتحدة و دبي في آسيا و التي سوف ندرسها بأهمية في بحثنا هذا و تكون موضوع السوق الفورية.

تتمركز أهم الأسواق الفورية للمنتجات البترولية في شمال غرب أوربا (منطقة تدعي ARA) امستردام روتردام ، أ نفير) و في البحر الأبيض المتوسط (جين لافيرا) (Gène lavera) و في الخليج العربي الفارسي و جنوب شرق آسيا (سنغافورة) خليج المكسيك (الكرايبب) و في الأخير نيويورك الساحل الغربي.

تخدم أساسا هذه الأسواق المناطق أكثر استهلاكا و يعكس سلوكا تهم عامة وضعيه التموين البترولي للمنطقة (الظواهر الموسمية)، إلا أن مرونة النقل خاصة البحري تسمح للمتعاملين بتوجيه الشحنات ما بين الأسواق و هذا ما يساهم في التوازن العام ، تستعمل الاوبيك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر بيع مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.⁽¹⁾

٣,٥,٢ المتعاملون في الأسواق الفورية

إن متعاملي الأسواق الفورية المادية فيما يخص البترول الخام هم المكررون و المنتجون أما فيما يخص المنتجات التامة الصنع فان المشترين هم التجار أو كبار المستهلكين أما البائعون فهم المكررون (أصحاب المصافئ) و في كل الحالات يقوم التجار بدور أساس كوسطاء يشترون بأنفسهم ثم يبيعون لتجار آخرين حتى المشترين النهائيين.

بجانب الشركات الكبرى للتجارة العالمية يوجد أيضا فروع تجارية لشركات البترولية الكبرى بالإضافة إلى وسطاء آخرون بناء على معلومات تتم الصفقات المادية لكن في الواقع فهم لا يشترون و لا يبيعون لحسابهم بل يحصلون على عمولات مقابل خدماتهم.

⁽¹⁾ (Jean-Claude DUFOUR, Produits Raffinés: Perspective et Evolution du Marche, Pétrole et Technique, AFTP, N ٤٢٨, septembre- octobre ٢٠٠٠, p ٧٥.

٤,٥,٢ التوازن العام لأسعار الخام و المنتجات البترولية

تقام في كل سوق فوري أسعار توازن التي ترتبط بالوضع المحلي للعرض و الطلب إلا انه يمكن للمنتوج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين سوقين تكلفة النقل من سوق إلى آخر.

في هذه الحالة فإن مجموعة من التحكيمات سوف تستفيد من هذا الفارق و ذلك بإعادة البيع في السوق المربحة شحنات اشترت من سوق متدهورة من جهة و من جهة أخرى تساهم في إشاعة تقلبات سوق على سوق أخرى و كذا الإبقاء على مختلف الأسعار الدولية في مستويات متقاربة.^(١)

تنتفح هذه الأطر التحكيمية لفترات محدودة شهر أو شهرين، لتغلق بسرعة بناء على إعادة توجيهات السيولة المادية من جهة أخرى يمكن لهذا السبل التحكيمية ما بين المناطق إن تعرقل بالمواد البترولية و هذا لمختلف خصوصيات هذه المنتجات لأن الوقود المباعه على السوق الأمريكية لا تخضع لنفس المقاييس كآسيا أو أوروبا و بالتالي تسهل الأسواق الآجلة هذا الميكانيزم من التحكيم.

٦,٢ سعر التعاملات الفورية للخام

^(١) (Rilwanu Lukman, OPEC and the Crude Oil market in the early twenty-first century, OPEC bulletin Vol XXXI n ١٠, October ٢٠٠٠, P ٠٧.

إن البحث في سعر التعاملات الفورية للخام يستدعي دراسة التعاملات ضمن المطلب الأول وعرض سوق البرنت في المطلب الثاني أما المطلب الثالث فنتطرق لخصوصيات البرانت وجاء المطلب الرابع لتحديد شفافية الأسعار أما المطلب الخامس فيتعلق بمنهجية الإسناد.

١,٦,٢ التعاملات

يتشابه سير التعاملات الفورية من سوق إلى آخر فالمشتري الذي يريد شحنة من الخام متوفرة في شهر يتصل بمختلف المنتجين المعتادين العمل في المنطقة وتتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار الاتفاقيات العامة ما بين المتعاملين يتم الدفع غالبا ٣٠ يوما بعد عملية شحن السفينة بالخام بينما تقل الآجال بالنسبة للمنتجات البترولية.

لا تخص المفاوضات السعر بالتعبير المطلق و لكن على تفاضل السعر ما بين بترول متبادل و بترول مرجعي هكذا يسند سعر البترول الخام لبحر الشمال (, Ekofisk Forties) على البرانت بحيث لا تشتري شحنة من (Forties) ب ١٦ دولار للبرميل و لكن لسعر البرانت زايد أو ناقص فارق دالتا.^(١)

يدير هذا الميكانزم اغلب مبيعات الخام التي تسند إلى الخامات المرجعية (خامات غرب تكساس، برانت، دبي) أين يتم التفاوض على الأسعار بصفة مستقلة.

٢,٦,٢ سوق البرانت

^(١) (OPEC bulletin, Market Review , vol XXIX, n ١٧, July ١٩٩٨, P ٣٥.

أصبح البرانت مرجعا هاما في العالم البترولي و هو أساس الأسواق الفورية الأكثر نشاطا في العالم فالبرانت هو بترول ذو كثافة ٣٨ درجة (API)^(١) ينتج في بحر الشمال مستخرج من مكن البرانت و كذا ٢٧ حقل آخر مجاورة، تملك حوالي ٣٠ شركة عوائد هذا الإنتاج الذي يمر بمعدل ٨٠٠,٠٠٠ برميل يوميا عبر القنوات تحت الماء باتجاه الميناء البترولي (Sullomvoe)^(٢) حيث تأخذ كل من الشركات حصة تبعا لمساهماتها في حجم البترول الذي يرجع إليها لبيعة عادية على أساس سعر فوب.

المعروف أن التاريخ لوجود شحنة من البرانت هو ١٥ يوما مقدما و البترول الذي يحول في ظرف ١٥ يوم يسمى بالبرانت بتاريخ (Brent daté)

٣,٦,٢ خصائص البرانت

نظرا لما يمتاز به البرانت من خصوصيات فقد فرض نفسه كبتترول مرجعي :

- ◀ خصائصه الفيزيوكيميائية جعلت منه خام تقليدي بالنسبة للمكررين الأوروبيين و تكيفه مع أدواتهم و سهولة منافذه.
- ◀ قرية الجغرافي الذي يحد من الأخطار المرتبطة بالآجال المتعلقة بعملية الشراء حتى عملية تقويمه.
- ◀ حجمه المادي المعتبر.
- ◀ إمكانية عرضه من قبل عدة منتجين يحد من خطر هيمنة متعامل أو مجموعة من المتعاملين للسوق.
- ◀ هو موضوع تجارة نموذجية (Standardise).

٤,٦,٢ شفافية الأسعار

١ API: (American Petroleum Institute) و هو معيار درجة كثافة البترول الخام.

٢) Sullomvoe: ميناء بأوروبا معدل الشحنات فيه تساوي غالبا ٥٠٠,٠٠٠ برميل.

باعتبار أن هذه السوق سوق بالتراضي فالأسعار ليست علنية قبلها إلا ما بين المتعاملين فعدم شفافية الأسعار كان عائقا كبيرا أمام هذا الخام المرجعي ليؤدي دوره كمؤشر للسوق من اجل تعويض هذا العائق تقدم كشوفات للسعر من قبل مختلف المجالات المتخصصة كا (Platt's) و التقرير اللندني البترولي (London Oil Report) والطريقة المستعملة من طرف صحافي (Platt's) لمطاردة الأسعار^(١) تتمثل في الاتصال بالمشتريين داخل المنطقة طالبين منهم مستوى سعر المعاملات المسجل خلال اليوم.

ينشر (Platt's) كل يوم التسعيرة الحالية و يقترح يوميا سعرا للبرانت لتاريخ (Brent date) في الواقع هذه التسعيرة هي تمثل حدود مركبة من قيمة دنيا (Law) و قيمة (Hight) متوسط القيمتين يساعد في تحديد السعر المرجعي، هذا السعر يعبر عن تقديرات ناتجة عن صبر مختلف المتعاملين.^(٢)

بناءا على هذه التقديرات يقوم (Platt's) بإعادة حساب أسعار مختلف الخامات فإذا كان البرانت لتاريخ يقدر من قبل (Platt's) بين ١٦,٨٠ و ١٦,٨٨ وفوب (Ecofisk) يقدر برانت لتاريخ +٠,٢ دولار يصبح السعر المقدر لايكوفيكس يتراوح م بين ١٧ و ١٧,٠٨ دولار.

٥,٦,٢ منهجية الإسناد (L'indexation)

تعتبر نوعية الخامات و تمركز المكامن الخصيتان الأساسيتان التي تميز الخامات لهذا لا بد أن نأخذ معادلات سعر هذه الاختلافات في عين الاعتبار تقام التعديلات بواسطة تقا ظل عامل التعديل.

نأخذ مثلا مصفاة موجودة في روتردام نستطيع شراء البرانت بـ ١٨ دولار للبرميل فوب سالوم فو (SullomVoe) مع تكلفة نقل تساوي ٠,٦ دولار للبرميل.

^(١) Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, ١٩٩٨, P ٩٠.

^(٢) Xavier BURUCOA, op.cit, p ٩٢.

و لنفرض أن هناك خام ذو نوعية جيدة في إفريقيا الغربية هذه الجودة تقدر ب ٠,٥ دولار للبرميل من قبل المكرر بحيث تكلفة النقل من إفريقيا الغربية إلى روتردام تساوي ٠,٨ دولار برميل، تقام مفاوضات سعر الخام الإفريقي على عامل التعديل على النحو التالي:

سعر خام إفريقيا (فوب) = سعر البرانت (فوب) + عامل التعديل

المكرر مستعد أن يدفع مقابل الخام الإفريقي بالصيغة التالية:

سيف ب ١٨,٦ + ٠,٥ (تكلفة سيف البرانت+تفاضل النوعية)

فوب ب ١٨,٦ + ٠,٥ - ٠,٨ = ١٨,٣ دولار (تكلفة سيف خام إفريقي - تكلفة النقل)

عامل التعديل يساوي إذا إلى ٠,٣ + دولار للبرميل

سعر خام إفريقيا (فوب) = سعر البرانت (فوب) + عامل التعديل

$$١٨,٣ = ١٨ + ٠,٣$$

إذا يتكون هذا الفارق ٠,٣ دولار/البرميل من :

تفاضل النوعية : ٠,٥ دولار للبرميل

تفاضل النقل (٠,٦ - ٠,٨) = -٠,٢ دولار/البرميل

يضاف إلى هذا النموذج عوامل أخرى أساسية.

١,٥,٦,٢ الاستدلال المرجعي : L'index de référence (الطبيعة الحقيقية لتحديد

السعر المنشور والمستعمل)

في مثالنا السابق كان الاستدلال هو البرانت لتاريخ حيث أن السعر هو الذي يعكس تغيرات العرض والطلب في منطقة أوروبا، أما إذا بيع الخام الإفريقي في الولايات المتحدة فإن هذا الاستدلال يصبح غير مكيف لاختلاف الشروط المناخية والاقتصادية

لهاتين المنطقتين فإذا اختير خام غرب تكساس كمرجع (يصبح في هذه الحالة عامل التعديل مخالف)^(١).

يستعمل حاليا ثلاث إلى أربع خامات مرجعية عالمية و هي خامات غرب تكساس للأمريكيتين، البرانت لأوروبا و إفريقيا ومجموعة الدول المستقلة ثم دبي كمرجع بالنسبة لآسيا والشرق الأوسط. في الواقع بالنسبة لهذه المنطقة من العالم لم ينجح الاستدلال المرجعي ليفرض نفسه باعتبار عدد المنتجين قليل جدا واستعمال التسعيرة قوي جدا.

٢,٥,٦,٢ مدة الوقت (Price Timing) أخذا في عين الاعتبار الاستدلال

إن التاريخ الذين يكون فيه السعر المرجعي ملاحظ (أو المدة التي يلاحظ فيها متوسط السعر) معروفة و بالتالي يسمح هذا المقياس في الأخذ في عين الاعتبار الأجل التفضيلي لتزويد المشتري إما بخام مشتري أو خام مرجعي فبالفعل يبحث المشتري للتموين بصفة تنافسية بشرط أن يحسب السعر على أساس التسعيرة المرجعية في تاريخ الشحن.^(١)

لاجتئاب خطر تراجع الأسعار خلال عملية النقل و الاستحواذ عند الوصول على خام أين تظهر تكلفة جد مرتفعة للشروط يومية السوق.

لنأخذ مثالنا مع إضافة بعض الفرضيات على تطور أسعار البرانت بتاريخ أول سبتمبر (تاريخ الشحن في أفريقيا) و ليكن ١٨ دولار للبرميل

البرانت لتاريخ في ٥ سبتمبر (تاريخ توفر خامين في أوروبا) : ١٧,٧ دولار يدفع سعر سيف للخام الإفريقي محسوب علي تسعيرة الشحن وهي (١٨ + ٠,٣) + ٠,٨

^(١) (J. P. FAVENNEC, Exploitation et Gestion de la raffinerie, Technip, ١٩٩٨, P ١٠٤.

^(١) (J. P. FAVENNEC, op.cit, p ١٠٥.

= ١٩,١ و بالتالي في تاريخ توفر الخامات في منطقة أوروبا ، السعر سيف للبرانت هو ١٧,٧ + ٠,٦ = ١٨,٣ دولار.

في هذه الحالة تظهر تكلفة الخام الأفريقي بالمقارنة مع البرانت جد مرتفعة و بالتالي نأخذ سعر البرانت بتاريخ ٥ سبتمبر لحساب سعر الشراء.

٦,٦,٢ محددات هذا النظام

تسمح هذه النماذج الآن بتسويق الشبه الكلي للإنتاج العالمي و بالأخص إنتاج الخليج العربي الفارسي وإنتاج دول الاوبك بناء على هذا الاستدلال، فان سعر فوب لخام عربي بيع في الشرق الأقصى يصبح يختلف عن سعر فوب لنفس الخام بيع باتجاه أوروبا حيث لا شيء يفرق ماديا هاتين الشحنتين.

صيغة السعر:

◀ حالة العربي الخفيف حسب (PIW) العربي الخفيف باتجاه أوروبا سعر بيع

فوب مع الاستدلال على البرانت بتاريخ

تفاضل (جويلية ٩٨) : - ٢,٤٠ دولار للبرميل

مدة الزمن (Price Timing) هي ٤٠ يوم بعد عملية الشحن،

السعر القاعدي مبني على أساس متوسط ١٠ أيام.

◀ العربي الخفيف باتجاه الشرق الأقصى

سعر بيع فوب

الاستدلال على (عمان+دبي)/٢

تفاضل (جويلية ٩٨) : + ٠,٠٠ دولار للبرميل

مدة الزمن (Price Timing) تاريخ الشحن

السعر القاعدي لمتوسط ٣٠ يوم

يرتبط واحد بسعر عمان و دبي و الآخر بسعر البرانت، لابد لمشتري الخام أن يشيروا إلي الشركة الوطنية السعودية اتجاه الشحنة هذا المبدأ الاستدلالي هو القاعدة في أسواق المواد الأولية لا يخلوا من المناورات التجارية.^(١)

٧,٢ تكوين أسعار المنتجات

لقد جاء هذا المبحث في مطلبين، المطلب الأول مخصص لسوق المنتجات البترولية لروتريدام والمطلب الثاني لقائمة أسعار منتجات البترول.

١,٧,٢ سوق المنتجات لروتريدام

يسند سوق روتريدام إلى منطقة ARA (امستردام، روتريدام، أنفير) و هي منطقة نائية موجودة في بحر الشمال تنتج سنويا ١٠٠ مليون طن من المنتجات البترولية يتم تسويقها في شمال أوروبا عبر نهر الراين إلى ألمانيا سويسرا ثم فرنسا أين تصدر عبر البحر.

تعطي هياكل الاستقبال المجهزة في أكبر ميناء في أوروبا وقدرات التخزين الموجودة داخل المنطقة نشاط مستمر ومتجدد للسوق، إضافة إلى النظام الاقتصادي والسياسي الليبرالي الهولندي القائم وكذا التشريع الملائم للتجارة أدت إلى إنشاء سوق بترولي كبير كما تساعد كل من هيئات التفاوض البترولي و شركات التأمين والبنوك المتخصصة في تمويل التعاملات البترولية و نشاط المنطقة.

يتم التفاوض على أغلب أنواع المنتجات البترولية في هذه المنطقة حيث نفرق بين التجارة بالشحنات المستوردة عن طريق البحر (سعر سيف للسوق الأكثر نشاط) أو المصدرة عبر البحر (سعر فوب) والتجارة بواسطة البوارج المصدرة من روتريدام عبر الراين (بوارج فوب) والشحنات الوحديوية للمنتجات المنقولة عبر البحر حسب الكميات التالية :

^(١) (Olivier RIEBEL, L OPEP: Une Organisation face a ses défis, Pétrole et Technique, Association Française de Technicien et Professionnels du Pétrole, N ٤١٨, janvier-février ١٩٩٩, p ٩٧.

١٠,٠٠٠ طن بالنسبة للبنزين، ١٧٠٠٠ طن بالنسبة وقود الطائرات، ٢٥٠٠٠ طن لباقي المنتجات، في حين تخص التجارة بالبوارج أحجام وحدوية أقل أهمية (١٠٠٠ و ٢٠٠٠ طن) وهذا راجع لعوائق الملاحة النهرية.^(١)

٢,٧,٢ قائمة أسعار المنتجات البترولية :

تجمع الوكالات المتخصصة لدى دور التفاوض تقديرات لمستوى الأسعار التي تصبح مرجعا للسوق والتي تساعد على تثبيت أسعار الصفقات الأخرى، يسعر يوميا أكثر من ١٤ نوع من المنتجات، بالنسبة لبعض المواد يقترح ثلاث أسعار لتسعيرة بناء على طرق النقل (سفن كبيرة أو بواخر) أو بناء على الاتجاه (قوب أو سيف).

تمثل الأسعار المنشورة من قبل أي وكالة في لحظة معينة القيمة التقديرية للشحنة من المنتجات أين تكون كل المقاييس موحدة، مثلا بالنسبة لزيت الديزل الحمولة، الكثافة، درجة الكبريت و مؤشر كربون الهيدروجين (...)^(١) الخ وبالتالي فالتسعيرات المنشورة هي بعيدة عن تمثيل تباين المنتجات.

يثبت سعر بيع شحنة معينة عبر التفاضل مقارنة مع التسعيرة يأخذ في الحسبان هذا العامل التعديلي فروقات الحمولة و طرق النقل و النوعية و التأكد من معايير كل التعاملات التجارية.

٨,٢ الأسواق الآجلة المادية (Forward) :

^(١) Jean-Claude DUFOUR, Produits Raffinés: Perspective et Evolution du Marche, Pétrole et Technique, AFTP, N ٤٢٨, septembre- octobre ٢٠٠٠, p ٧٦.

^(١) Benoit Mourez, les Produits Pétroliers, Utilisations, Caractéristiques, Marchés, ENSPM, ١٩٩٨, P

تنظم الأسعار الفورية السوق البترولي منذ نهاية الثمانينات أدخل هذا الإجراء خطر إضافي للصناعة البترولية وهو التطاير القوي للأسعار ولهذا و من أجل التخلص من هذا الخطر قام البتروليين بوضع الأسواق الآجلة Forward (سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل)، لهذا جاء المبحث في ست مطالب، خصص المطلب الأول للأسواق الآجلة والمطلب الثاني لمبدأ التغطية وتناول المطلب الثالث للمضاربة أما المطلب الرابع فيتعلق بمتعاملي الأسواق الآجلة أما المطلب الخامس فيتناول البرانت بتاريخ والمطلب السادس محددات الأسواق الآجلة.

١,٨,٢ الأسواق الآجلة (Forward)

موازيا للأسواق الفورية التي تخص شحنات متوفرة خلال فترة ١٥ يوم تطورت المبيعات إلى تسليمات بعيدة تدعى كذلك بالأسواق الآجلة (Forward) أو بأسواق الورق (Papiers) تعمل بالتدقيق كالأسواق الفورية لكن بأجال أطول ومع بعض العمليات ذات النمط الموحد.^(١)

تتم التعاملات التجارية بالتراضي لسعر معين مع تسليم آجاله شهر، فإذا استطاع المشتري للخام أن يشتري شحنة لتاريخ معين في آجال أقل من ١٥ يوم (مثال : البرانت بتاريخ السالف الذكر) يستطيع كذلك شراء البرانت للشهر الموالي أو لآجال أبعد من ذلك.

لا يعرف تاريخ التسليم بالتدقيق مسبقا إلا بالشهر إذ نستطيع شراء برانت جانفي في شهر فيفري وبرانت فيفري في شهر مارس... الخ...

و تسمى هذه السوق (Forward) بالبرانت الخمسة عشر يوم (fifteen day Brent) والشحنات تكون بحجم ٥٠٠,٠٠٠ برميل + ٥% بحيث ترغم قواعد السوق المشتري بتحديد الحجم والبائع بتحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه ١٥ يوم قبل هذه الأخيرة و قبل الساعة الخامسة مساء من آخر يوم.^(٢)

^(١) (OPEC bulletin, Market Review , vol XXIX, n ١٧, July ١٩٩٨, P ٣٧.

^(٢) (Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, ١٩٩٨, P ٩٠.

هذه المبيعات لا تخص إلا عدد قليل من المواد، الخام و المنتجات في أوروبا البرانت، بنزين بدون رصاص وزيت الديزل ووقود الطائرات التي تساعد المتعاملين التخلص من خطر السعر بفضل التغطية.

٢,٨,٢ مبدأ التغطية

أبرم تاجر في أول جانفي عملية بيع من خلالها بتعهد بتسليم في نهاية فيفري ١٠,٠٠٠ طن من زيت الديزل في روتردام بسعر ١٥٠ دولار للطن، مقابل عمولة قدرها ٠,٥ دولار طن.

سعر زيت الديزل في بداية السنة ١٥٠ دولار للطن، هذا التاجر لم يحصل بعد على المنتج الذي يريد تسليمه في المقابل ليست له إمكانيات للتخزين وبالتالي فهو معرض لخطر ارتفاع أسعار زيت الديزل من الآن إلى غاية نهاية شهر فيفري تاريخ بموجبه لا بد أن يشتري ماديا زيت الديزل في السوق الفورية من أجل التسليم ليتخلص من هذا الخطر، و يشتري هذا التاجر ابتداء من أول جانفي شحنة لاجل ١٠,٠٠٠ طن من زيت الديزل لشهر مارس بحيث يحدد السعر في فترة المفاوضات بـ ١٤٥ دولار للبرميل و بالتالي فهو يختلف على السعر الفوري بما أنه يأخذ في عين الاعتبار التوقعات و التقلبات المرتبطة بالتسليم المؤجل و بالتالي لا يهمله شراء شحنة لشهر فيفري لأنه في كل الحالات سوف يستلمها في تاريخ غير مؤكد مسبقا و بالتالي سوف لا تساعده.^(١)

في تاريخ ٢٨ فيفري السعر الفوري لزيت الديزل يساوي ١٦٠ دولار للطن مقابل هذا السعر يشتري التاجر زيت الديزل ليسلمه إلى زبون بالتالي يخسر التاجر (١٦٠ - ١٥٠) = ١٠ دولار للبرميل حيث كانت عمولته تساوي ٠,٥ دولار للبرميل فالعملية

^(١) (Jean-Claude DUFOUR, Produits Raffinés: Perspective et Evolution du Marche, Pétrole et Technique, AFTP, N ٤٢٨, septembre- octobre ٢٠٠٠, p ٧٧.

غير مربحة بتاتا من جهة أخرى له الحق في شراء ١٠,٠٠٠ طن بسعر ١٤٥ دولار للطن يلتزم الآن تسليم ١٠,٠٠٠ طن لشهر مارس ، لابد عليه أن يفاوض من اجل سعر يساوي ١٥٥ دولار للطن لان السوق ارتفعت بمقدار ١٠ دولار منذ شهر جانفي.^(١)

من الناحية المادية فتعده أن يأخذ التسليم يغطي التزامه للتسليم و في الأخير و من الناحية المالية فيمكن أن يحقق ربح قدره ١٠ دولارات للبرميل و بالتالي يغطي الخسائر السابقة.

٣,٨,٢ المضاربة

المضاربة هي إمكانية أخرى تفرضها هذه الأسواق ففي الواقع فان في عملية التغطية المذكورة أعلاه كان الخطر على الأسواق الآجلة (forward) في المقابل ينقلب هذا الخطر على الجانب المادي، نتكلم عن المضاربة عندما يأخذ متعامل وضعية من أجل تحقيق الربح بفضل تطور الأسعار لهذا فهو يقبل الخطر ولا يقبل الخسارة. و بالتالي فعندما يتوقع متعامل ارتفاع في الأسعار يقوم بالشراء لتسليم مؤجل و قبل حلول آجال الاستحقاق يقوم بإعادة البيع من أجل التحرر من أي التزام، فإذا ارتفعت الأسعار فعلا، سوف يبيع بسعر أكبر من سعر الشراء وبالتالي سوف يربح أموالا في حالة العكس سوف يحقق خسارة ، لهذا فالمضارب يضارب من أجل الهبوط بالبيع ثم يقوم بإعادة الشراء لفك عقدة وضعيته،^(٢) وبالتالي يصبح أي تخفيض للأسعار بالشيء الإيجابي بالنسبة للمضارب.

٤,٨,٢ متعاملي الأسواق الآجلة (forward)

^(١) (OPEC bulletin, Market Review , vol XXIX, n ١٧, July ١٩٩٨, P ٣٧.

^(٢) (Philippe TREPANT, Petrole et Gaz informations, n ١٧٤٥, mars avril ٢٠٠٠, p ٣٨.

نجد في هذه الأسواق نوعين أساسيين من المتعاملين :
متعاملين صناعيين و تجار يبحثون عن تغطية احتياجاتهم بالإضافة إلى هذه التغطية تجذبهم إمكانيات المضاربة.

ينشط في هذه الأسواق عدد قليل من المتعاملين لأنها مخصصة لفئات مالية كبيرة و قوية و شركات بترولية عالمية (BP, SHELL, STAOIL,ELF....) و تجار أحرار JP (MORGAN, PHIBRO)⁽¹⁾ في الواقع فان هذه المجموعة تواجه أخطار كبيرة من جهة الحصص كبيرة جدا، فالشحنة العادية للبرانت تساوي إلى ٥٠٠,٠٠٠ برميل و تمثل مبلغ قدره ١٠ مليون دولار ومن جهة أخرى هذه الأسواق مثلها كباقي الأسواق المادية البترولية ليست منظمة و لا يضمن أي جهاز نهاية سليمة لهذه العمليات. وبالتالي فخطر الاختناق يعني في حالتنا هذه أن التاجر أمام خطر انه لا يستطيع أن يجد مقابل لعملية البيع.

٥,٨,٢ البرانت بتاريخ و برنت الخمسة عشر يوم

تعتبر السوق الآجلة (forward) الأكثر نشاط و التي تتمثل في البرانت الخمسة عشر يوم حيث تبدل ما يقارب ١٤٠٠ شحنة في الشهر اغلب التعاملات تحل بتعاملات معاكسة و بالتالي تشكل سلاسل تسمى (daisy Chanis) أو (Parquettes) يمكن لهذه السلاسل أن تأخذ اتساع كبير وهذا حسب سيولة السوق.^(٢)

٦,٨,٢ محددات الأسواق الآجلة (forward)

إن هذه الأسواق مكيفة لتغطية تقلبات الأسعار لكن لا تلبي احتياجات الآخرين في اغلب الأحيان فمن جهة الحصص الوحودية كبيرة جدا ، فمثلا إذا عرضت شركة ١٠٠,٠٠٠ برميل تصبح غير قادرة على التغطية لان العقد الآجل (forward)

^(١) Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, ١٩٩٨, P ٩٦.

^(٢) J. P. FAVENNEC, Exploitation et Gestion de la raffinerie, Technip , ١٩٩٨, P ١٠٦.

للبرانت هو ٥٠٠,٠٠٠ برميل و من جهة أخرى الصفة الاحتكارية لهذه الأسواق من قبل عدد محدود من المتعاملين.

٩,٢ الأسواق المالية الآجلة

باعتبار أن الأسعار الفورية متطايرة جدا ، تظهر الحاجة لتغطية فعالة أمام أخطار الخسارة المالية، لهذا انطلقت عدة بورصات في المعاملات التجارية للمنتجات البترولية فاتحين بذلك الأسواق الآجلة و التي سوف نقدمها في هذا المبحث الذي يحتوي على ست مطالب وهذا التفريع المستفيض بقصد دراسة موسعة للأسواق المالية الآجلة حيث يتناول المطلب الأول التطور التاريخي للبورصات البترولية أما المطلب الثاني فيتعلق بالعقود الآجلة، وجاء المطلب الثالث لسير الأسواق الآجلة أما المطلب الرابع فيتعلق بالمتدخلون في السوق الآجلة والمطلب الخامس فيتعلق ببنية الأسعار أما المطلب السادس والأخير فيتناول محددات الأسواق الآجلة.

١,٩,٢ التطور التاريخي للبورصات البترولية

ظهرت أول الأسواق الآجلة للمنتجات البترولية بين الصدمتين البتروليتين في نيويورك وقد سميت نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX) وهذا بعد أول فشل على العقود المنزلي و العقود الصناعي في ١٩٧٨ ثم نجحت محاولة جديدة للعقود الخفيفة لكن فشلت بالنسبة للعقود الثقيلة بعدها ادخل البنزين بالرصاص سنة ١٩٨١ تم تلاه البنزين بدون رصاص في ١٩٨٤ موازيا إلى ذلك فتحت سوق لبورصة التجارة في لندن تسمى بالتبادل البترولي العالمي (IPE).^(١)

في سنة ١٩٨٣ تفتح كل من (NYMEX) و (IPE) الأسواق الآجلة للبترول لكن انطلاقا سوق لندن كانت اصعب من نيويورك ثم تتطور إلى أسواق عالمية أخرى نذكر منها التبادل النقدي العالمي لسنغافورة (SIMEX)^(٢) المتميز بتسعيرته للعقود

^(١) (Jean-Claude DUFOUR, Produits Raffinés: Perspective et Evolution du Marche, Pétrole et Technique, AFTP, N ٤٢٨, septembre- octobre ٢٠٠٠, p ٧٩.

^(٢) (Philippe TREPANT, Petrole et Gaz informations, n ١٧٤٥, mars avril ٢٠٠٠, p ٣٩.

الثقل لكن النجاح لم يكن في موعده لأنه و في جويلية ١٩٩٠ تم ترويج صفقة على سوق دبي بواسطة سوق التبادل البترولي العالمي (IPE) و التي تمت بالفشل بعدها عدة جهات حاولت انطلاق الأسواق البترولية الآجلة دون نجاح كبير.

الملاحظ هنا أن الأسواق الآجلة تطورت بكثرة منذ ١٩٨٥ و بالأخص عند عدم استقرار أسعار البترول الخام و المنتجات التامة الصنع.

يستعمل المتعاملون البتروليون (شركات و تجار بالجملة) الأسواق الآجلة و هذا من اجل أن تغطيهم أمام أخطار التقلبات القوية للأسعار و يمّون جزء كبير من هذه الأسواق الآجلة من قبل المضاربة المالية المطبقة على البترول و المنتجات التامة الصنع، هذه المضاربة تعتبر ضرورية لسيولة السوق.

٢,٩,٢ العقود الآجلة

إن الأسواق البترولية هي أسواق مالية وبالتالي لا يتم تبادل شحنات و إنما عقود ذات طابع السندات المالية، هذا العقد يعتبر كتعهد لبيع أو شراء كمية لمنتوج ما وبتعلق الأمر في هذه الحالة بكمية محددة للخام أو منتوج لنوعية معينة يراد تسليمها في مكان محدد و العناصر المحددة أثناء إبرام العقد هما اجل التسليم و السعر.^(١)

فلاسواق الآجلة = السوق المالية

و يتم التفاوض على سندات مالية ليست موحدة الكمية و النوعية = العقود
فمثلا بورصة نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX) - سوق خام غرب تكساس
(نيويورك)

السند = ١٠٠٠ برميل خامات غرب تكساس

الزمن (ساعات نيويورك) ٩ و ٤٥ د - ١٠ و ١٥ د

التغير الأدنى: سنتا / للبرميل

^(١) Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, ١٩٩٨, P ١٠٠.

التغير الأقصى : ١٥ دولار / للبرميل في اليوم الواحد
 الآجال القسوة : ٣٠ شهر متتالية ثم ٣٦، ٤٨، ٦٠، ٧٢، ٨٤،
 مكان التسليم : فوب أو كلاهما^(١)

٣,٩,٢ سير الأسواق الآجلة

إن أهم أسواق الخام الآجلة توجد في نيويورك (NYMEX) ولندن (IPE) و سنغافورة (SIMEX) والتي تعتبر من أهم البورصات المنظمة والتي تتم فيها المعاملات بالمزاد العلني و في مكان واحد.

و في بضعة من الأمتار المربعة تمرر ثلاثة مائة شخص أوامرهم بواسطة الحركات و أصوات عكس الأسواق الفورية و الآجلة (FORWARD) و بالتالي يمكن ملاحظة الأسعار المطبقة في الأسواق و تسعيرتها المتوفرة في أي وقت بفضل لوحات المعلومات مثل (رويتير او ليرات) إلا أن هذه التعاملات لا تتم مباشرة ما بين البائع و المشتري و لكن يتوسطهما السماسرة و غرفة المقاصة ويتم الالتقاء المادي للعرض و الطلب ف (FLOOR) و الذي يناسب سلة الأسواق المالية أو البورصية.^(٢)

١,٣,٩,٢ غرفة المقاصة

غرفة المقاصة مرتبطة ببورصة التجارة فهي تضمن التنظيم، الأمن و التسيير الحسن للسوق و هي تحدد كذلك القوانين و تصهر على احترامها، ينتمي إليها السماسرة الذين اشتروا كمية من (Floor Broker) التي تضمن التقاء عروض الشراء و البيع و هم مكلفون بوضع وسائل الضبط، إذا فغرفة المقاصة هي بائعة إزاء مشتري و مشتري إزاء بائع، تبلغ لها كل الأوامر و تثبت في كل لحظة أدنى سعر

^(١) Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, ١٩٩٨, P ١٠١.

^(٢) Jean-Claude DUFOUR, Produits Raffinés: Perspective et Evolution du Marche, Pétrole et Technique, AFTP, N ٤٢٨, septembre- octobre ٢٠٠٠, p ٨١.

مقترح من طرف البائعين أعلى سعر مقترح (BID) من المشتريين^(١) عندما تتم أي صفقة ينفصل البائع عن المشتري و بالتالي تضمن الغرفة النهاية الحسنة للعمليات و لا يوجد أي خطر لكلا الطرفين من اجل هذا يستعمل أعضاء غرفة المقاصة و سلتين أساسيتين:

(أ) ودائع الضمان (Dépôt de garantie): لا بد أن يدفع كل بائع و كل مشتري للعقود و دائع مضمونة لنسبة معينة في قيمة العقود التي في محفظة أوراقه و بالتالي إذا زاد موقعه عليه بالطبع رفع رصيده بنفس النسبة و بإمكان الغرفة أن تطلب ضمانات إضافية إذا سجلت تذبذبات جد هامة في الاسعار.^(٢)

يتمتع المتعاملون التقليديون للسوق برصيد دائم الذي يسمح لهم بتغيير موقعهم بدون تأدية دفعات في كل مرة.

(ب) طلب الهامش (L'appel de marge): اصل هذا النوع من السوق يتمثل في الأرباح و الخسائر المسجلة أو المدفوعة يوم بيوم.^(٣)

فإذا اشترى متعامل ١٠٠ عقد ب ١٨٥٠٠ دولار، في المساء يختتم العقد ب ١٨,٠٠٠ يتوجب عليه دفع ٥٠,٠٠٠ دولار في حالة عدم استطاعته يصفى موقعه. عكس ذلك في حالة متعامل باع ب ١٨٥٠٠ دولار سوف يدفع إليه طلب هامش دائن ب ٥٠٠ دولار للعقد.

٤,٩,٢ المتدخلون في السوق الآجلة

(١) (Jean-Claude DUFOUR, op.cit, p p ٨٢.

(٢) (Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, ١٩٩٨, P ١٠٤.

إن ثلث المتدخلون في هذه الأسواق هم مضاربون يدخلون في السوق لتحقيق الأرباح فقط و يستفيدون بذلك من تطاير الأسعار، إن تواجدهم يعد ضروري لأنهم يضمنون السير الحسن للسوق، من جهة بإمكانهم أن يراهنوا في الاتجاه المعاكس للعمليات التقليدية و لتغطية أنفسهم يوجهون السوق في اتجاه ما، من جهة أخرى يضمنون الحجم و السيولة الضرورية لتوازن العرض و الطلب و نجد من بينهم " المحليين " الذين اشترؤا مقرا في السلة (Floor) و كذا (أطباء الأسنان) الذين يتدخلون بواسطة السماسرة ويعتبر أطباء الأسنان نيويورك هم الأوائل الذين وضعوا ثروتهم في أسواق البترولية الآجلة.^(١)

و كذلك الأمر بالنسبة للتجار الكبار المتخصصون في تجارة المواد البترولية أو المواد الأولية و الذين يمثلون ما يقارب ٥٠% و هناك أيضا الشركات البترولية، فروع البنوك المتخصصة بالتجارة بالجملة تدعى (Wall Street Refiners)^(٢) تتدخل لقيام بشراء الخامات لفائدة الغير أو القيام بعمليات التوازن ما بين مختلف الأسواق أو من اجل المضاربة بالمراهنة وذلك بتقديرات جيدة لتحرك الأسعار.

غالبا ليس لهؤلاء المتعاملين أي نشاط صناعي، و لا يمتلكون أي إنتاج خاص و لا مصافي التكرير لكن تأثيرهم على السوق البترولية جد مؤكد و في الغالبية شركات تسير المحافظ و صناديق التوفير الأمريكية، و صناديق المعاشات التي تشكل جزء من المتدخلين الهامين في الأسواق البترولية.

كما سبق أن رأينا فان استعمال الأسواق البترولية الآجلة يسمح لنا أن نحتمي من تغيرات الأسعار بصفة عامة لذا يبحث دائما المنتج أو صاحب المخزون أن يحتمي من انخفاض السعر، فيما يخشى المشتري ارتفاع ما، أما بالنسبة للمكرر فان الفارق بين سعر المنتجات المكررة و سعر الخام هو الموضوع: بالفعل فان هامش

^(١) (J. P. FAVENNEC, Exploitation et Gestion de la raffinerie, Technip , ١٩٩٨, p ١٠٥.

^(٢) (Jean-Claude DUFOUR, Produits Raffinés: Perspective et Evolution du Marche, Pétrole et Technique, AFTP, N ٤٢٨, septembre- octobre ٢٠٠٠, p ٨٣.

تكرير هو الذي يحدد المر دودية كذلك وبالتالي فان تسير المحزونات هو أيضا المقياس الجوهرى الذي بإمكان الأسواق أن تساعد في التسيير.

إلا أن المتعاملين الصناعيين لا يمثلون إلا ثلث السوق ولهذا فتنوع حوافز المتعاملين و تكاملهم يؤدي إلى التسيير الحسن للنظام، لا يحتمى المتعاملون كلهم في نفس الاتجاه لان إخطارهم مختلفة (تنبؤاتهم لارتفاع أو انخفاض الأسعار).

٥,٩,٢ بنية الأسعار

تكن ديناميكية السوق الآجلة في تغير فوارق الأسعار بالنسبة لعامل الوقت الذي نلاحظه و بالتالي فانه من الأحسن دراسة مختلف الوضعيات المحتملة. إن السوق الآجلة هي التي تحتوي على تسعيرة العقود المنخفضة يبعد الآجال و يسمى بذلك (Backwardation)^(١).

تتكرر هذه النسبة إذا ما كانت المحزونات منخفضة أو إذا كان المتعاملون يخشون مشاكل التموين على المدى القريب بينما أفاق الموفرات هي جيدة على المدى المتوسط و البعيد في هذه الحالة تكون أسعار العقود الآجلة أكثر انخفاضا من الأسعار الفورية و تكون الأسعار الآجلة أكثر ارتفاعا إذا كانت مدة الأجل طويلة و يسمى السوق هنا بالسوق المؤجل و بالتالي فان السعر الفوري في هذه الحالة يكون اقل من السعر الآجل في الأخير إن موسمية سعر مجموعة من المواد (لاسيما تلك المستعملة في التدفئة) تفسر أيضا تواجد هذه البنية.

^(١) (Xavier BURUCOA, les Marches Internationaux du Pétrole, ENSPM, ١٩٩٨, P ١٠٥.

٦,٩,٢ محددات الأسواق الآجلة

مما سبق ذكره يمكن يؤدي بنا التفكير بان الأسواق الآجلة هي الحل السحري لكل المشاكل التي يتلقاها المتعاملون و بالأخص الذين يريدون حماية الأسعار بالتغطية الكلية و كل من يريد ربح الأموال بإمكانه الحصول على فوائد بدون خطر إلا أن الواقع جد معقد وبالتالي:

(ا) إن التدخل في سوق اجله ليس بالمجاني ولكن لا بد من دفع مقابل لما يلي:
عمولات للسمسارة و إلي غرفة المقاصة
مصاريف التسيير

تكاليف تسيير الإدارة الداخلية التي تقوم بتحليل دائم لوضعية المتعامل في السوق و تضمن متابعة العمليات عقد، دفع، تأجيل^(١)

(ب) احتمال وجود أخطار هامة
من ضمن هذه الأخطار يمكن ذكر الآتي :

خطر النوعية

الخطر الجغرافي

خطر بنية الأسعار

خطر السيولة

خطر الاختناق.

^(١) (J. P. FAVENNEC, Exploitation et Gestion de la raffinerie, Technip , ١٩٩٨, P ١٠٧.

خلاصة:

إن البترول أصبح مادة خام كباقي المواد التي تباع و تشتري في الأسواق الفورية أو الآجلة مثله مثل النحاس أو الكاكو، وفقدانه لأهميته كان راجع لتحرير الأسواق و تعدد المتعاملين على الساحة البترولية بالإضافة إلى نمو عرض خارج دول الاوبيك و كذا السيولة المتزايدة للأسواق.

فيما يستمر تطوير نمط تحديد الأسعار فان الخامات المرجعية الحالية تتأثر شيئاً فشيئاً بظهور استدلالات جديدة لا ترتبط بهذه الخامات.

وبالتالي فان نمو الأسواق المالية و شفافية الأسعار السائدة بإمكانها منطقياً أن تساهم في نمو تكوين الأسعار المادية في المقابل تستمر أسواق المواد المشتقة في التطور بشكل هام حيث يتفهم المتعاملون أكثر فأكثر الميكانيزمات أدائها و فائدتها و بالتالي فان مواد التغطية بإمكانها أيضاً عرض حماية لفترات طويلة جداً إلا أن دول الاوبيك حالياً لا تشارك في تنمية هذه الأسواق المالية ولهذا فان الأجدر لهذه الدول أن تغير من موقفها لان تأثيرها أكيد على تطوير التجارة العالمية.

الفصل الثالث : تطور الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر

عرفت أنظمة الامتياز الأولى القانون العام الذي يرجع إلى قانون نابليون في سنة ١٨١٠ م و بالتالي السائد في ذلك هو القانون المنجمي الذي طور لكي تلاءم والصناعة البترولية و عرف باسم القانون البترولي الصحراوي و هذا بناء على الأمر ٢٢ نوفمبر ١٩٥٨ و قد كان هذا القانون البنية الأولى للإطار التشريعي في الجزائر حيث عرف بعدها عدة إصلاحات كان الهدف منها في بادي الأمر هو تعظيم إيرادات الدولة هذه التغييرات تجسدت بعدة أوامر و مراسيم لكن هذه الأخيرة لم تكن كافية لذا كانت هناك إصلاحات ضريبية أخرى في سنة ١٩٨٣ لتغطية النقص القانوني التي تتعلق بالوعاء الضريبي و معدلات الاقتطاع و رغم هذا فان هذه التعديلات و إن كانت لها نتائج إيجابية على إيرادات الدولة لم تكن مرنة للاستقطاب المستثمرين الأجانب و بالتالي اضطرت الجزائر إلى البحث عن ملائمة أكثر مع متطلبات الصناعة البترولية، لذا صدر قانون ٨٦-١٤ المتعلق بالمحروقات ليكمل النقص في التشريعات السالفة الذكر و قد اظهر هذا القانون نوع من المرونة في النسب المطبقة و هذا حسب المناطق ووفقا لدرجة صعوبتها و بالتالي كانت هناك معدلات تحفيزية و هذا من اجل جلب الاستثمار الأجنبي و لكن رغم التسهيلات و التخفيضات إلى أتى بها هذا القانون تبقى هذه الأخيرة لا تساير جباية العقود في البحث و الإنتاج بالنسبة للبلدان الأخرى لذا أعيد النظر فيه و عدل فيما بعد بواسطة قانون آخر و هو ٩١-٢١ المعدل والمتمم له و الذي بدوره منح تخفيضات فيما يخص الإتاوة و الضريبة على النتائج و هذا من اجل تشجيع أكثر للشراكة و جلب اكبر عدد ممكن من الشركات البترولية العالمية في مجال البحث و الاستغلال و عمليات الاسترجاع المدعم و الآن و بعد مرور ١٠ سنوات فانه من الضروري إعادة النظر في هذه التشريعات والقوانين لكي تتلاءم أكثر و التطورات الحالية في هذا الميدان و بالتالي تعمل الآن الوزارة الوصية على تحضير مشروع قانون جديد و يكون محفزا أكثر للشركة و الاستثمار الأجنبي في المقابل يضمن للدولة عائدات إضافية بواسطة إعطاء أكثر ديناميكية لهذه الضرائب و تنوعها بحيث تكون مرنة

كلية و محفزة و جذابة. لذلك جاء هذا الفصل في ست مباحث خصص المبحث الأول لتطور أنظمة الامتياز، ويتناول المبحث الثاني للجباية البترولية قبل الاستقلال وضمن المبحث الثالث نتعرض لتطور الجباية البترولية بعد الاستقلال (١٩٦٢-١٩٨٢)، ونتطرق للإصلاحات الجبائية بناء على قانون ٨٦-١٤ ضمن المبحث الرابع ويخصص المبحث الخامس للدوافع الاقتصادية والقانونية لتعديل قانون ٨٦-١٤ المتعلق بالمحروقات أما المبحث السادس والأخير فنتطرق للمقاييس الاقتصادية والجبائية لعقود تقاسم الإنتاج حسب قانون ٩١-٢١ المعدل والمتمم لقانون ٨٦-١٤.

١,٣ تطور أنظمة الامتياز:

نظام الامتياز هو نظام فرنسي مشتق من قانون نابليون الذي يعترف بمبدأ أن ملكية الأرض تجر معها باطن الأرض و هذا حسب ما جاء به قانون ١٨١٠ المتعلق بالمناجم لبعض المواد و المنتجات ذات المنفعة.^(١)

أما بالنسبة للشريعة الإسلامية فكل عملية بحث أو استغلال للمناجم الباطنية تخضع لتدخل الحاكم الذي يمنح بصفة استثنائية حق التصرف في شكل نعمة و بالتالي هي هبة من الحاكم تسمى “بالامتياز العام”

ويعرف الامتياز البترولي على انه عقد بموجبه تمنح دولة للغير خلال فترة معينة و لمساحة محددة، حق التصرف للبحث عن مكامن المحروقات و في حالة اكتشافات الحقل في استخراج هذه المنتجات و التصرف فيها بشرط تغطية بعض الالتزامات التقنية ، المالية و الاقتصادية.^(٢)

يعطي نظام الامتياز الحق لصاحب الامتياز الحرية التامة لوضع هياكل النقل كأابيب و منشآت الموانئ من اجل تصدير المنتجات التي لا يمكن بيعها في الحين. ويتم دراسة هذا المبحث الأول في ثلاث مطالب، نتناول خصائص الامتيازات الأولى ضمن المطلب الأول، وخصص المطلب الثاني للتفسير النظري لنظام التنازلات الأولى أما المطلب الثالث فندرس أنظمة الامتياز وتأثيراتها على الأسعار.

١,١,٣ خصائص الامتيازات الأولى

^(١)(M. MAINGUY, Recherche et Production des Hydrocarbures, Paris Mouton, ١٩٦٥, P ١٥.

^(٢)(J. DEVAUX- CHARBONNEL, I Evolution du droit Conventionnel au Proche-Orient, Paris II, ١٩٧٤, P ٢.

إن الامتيازات الممنوحة من قبل الدول البترولية و الرأسمال البترولي في الحقبة الأولى من القرن الماضي بدأت في الشرق الأوسط ففي إيران منح الشاة ميذا فار الدين امتياز بترولي لي ويلام (William Knox) لمدة ٦٠ سنة و لمساحة قدرها ٦٠٠,٠٠٠ ميل مربع و كان هذا في ٢٨ ماي ١٩٠١ هذا الامتياز يخص البحث و الاستغلال و تسويق البترول و الغاز.^(١)

و في ١٤ مارس ١٩٢٥ تمضي (IPC) عقدا امتياز مع الحكومة العراقية لمدة ٧٥ سنة و لمساحة قدرها ٣٢,٠٠٠ ميل مربع مقابل أن تدفع ما قيمته ٦٠,٠٠٠ جنيه إسترليني سنويا (٢) ، في ٢٣ ماي ١٩٣٣ تتحصل (CALIFORNIA STANDARD) امتيازاً لمساحة تقدر ٣٢٠,٠٠٠ ميل مربع و لمدة ٦٠ سنة هذا الامتياز يحول بعدها إلى الشركة السعودية ارامكو (ARAMCO) التي تدفع مقابل إتاوة (ROYALTIES) قدرها ٤ شلينا للطن الواحد المنتج و تسبيق مقداره ٥٠,٠٠٠ دولار للدولة السعودية^(٢) يمكن تلخيص هذه الامتيازات و خصوصياتها في الشرق الأوسط في الفترة الممتدة ما بين ١٩٠١ و ١٩٥٠ فيما يلي:

- ◀ تغطي هذه الامتيازات مساحات شاسعة على فترات طويلة جداً،
- ◀ الإتاوة أو (ROYALTY) ليست بالمهمة تمثل العلاوات المدفوعة نقدا القاعدة الأساسية في التمويل بالنسبة لهذه الامتيازات و الإتاوات تدفع على أساس الكميات المنتجة،
- ◀ قلة الشركات صاحبة الامتياز،
- ◀ أجال هذه الامتياز خلال تلك الفترة بقت دون تغير.

^(١)(G.W. STOCKING, Middle East Oil, The Penguin Press, ١٩٧٠, ١١٧.

^(٢)(Jean-Pierre ANGELIER, La Rente Pétrolière, Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, ١٩٧٦, ٨٧.

٢,١,٣ التفسير النظري لنظام التنازلات الأولى

إن المشاكل النظرية المطروحة و تفسير أنظمة الامتياز الأول هما أساس تنظيمين: طبيعة اقتطاعات الدولة المانحة، مهام الدولة المانحة ورأسمال صاحب الامتياز سوف تقوم بتحليل هاتين النقطتين :

١,٢,١,٣ طبيعة اقتطاعات الدولة المانحة

تتمثل اقتطاعات الدولة المانحة عند إبرام عقد الاستغلال للامتيازات البترولية في عنصرين:

العنصر الأول و هو الإتاوة

العنصر الثاني و هي العلاوة المدفوعة نقدا (Cash Bonus)

تمثل الإتاوة (Royalty) تكلفة إعادة تكوين البترول المنتج مدة إعادة الإنتاج تحدد بالفترة العامة للدولة المانحة.

هذا المبدأ غير مطبق غالبا و هذا ما سمح للرأسمال البترولي لدفع قيمة اقل من هذه التكلفة إلى الدولة المانحة و بالتالي تحقيق خسارة لهذه الأخيرة أما فيما يخص مبالغ العلاوة المدفوعة نقدا فهي قليلة جدا مقارنة مع الكميات المستخلصة هذا يفسر بعلاقات القوي ما بين تضارب الاحتكارات ، احتكار تتمتع به الدولة البترولية لمليكتها لمكانم البترول والغاز و احتكار يستفيد به الرأسمال البترولي من خلال سيطرته لإنتاج الصناعة البترولية العالمية من اجل توضيح طبيعة هذه العلاوات النقدية أو ريع الاحتكار المقتطع من قبل الدول البترولية على الرأسمال صاحب الامتياز فيمكن تشبيهها بالخلو أو حقوق الدخول (pas de porte) الذي يدفعه الرأسمال البترولي من اجل عمليات البحث و الاستغلال في تراب الدولة المانحة و بالتالي فعقد التنازل هنا ممثلا بإيجار (bail).^(١)

^(١)(Z.MIKDASHI, A Financial Analysis of Middle Eastern Oil Concession, ١٩٦٦, P ١٣.

٢,٢,١,٣ مهام الدولة المانحة و الرأسمال صاحب الامتياز:

بموجب عقد الامتياز لا تفقد الدولة البترولية شروطها على المكامن لكن، لا تستفيد بمقدار كل الحقوق التي يخولها لها هذا التشريع القانوني.

إذا استفادت الدولة المانحة بكل حقوقها للملكية العقارية تصبح باستطاعتها أن تملك كل الربوع التفاضلية الناتجة عن هذه المكامن و التي بحوزتها، لكن لا يستفيد رأس المال صاحب الامتياز من المكامن التي يستغلها إلا بربح معدله يساوي في اغلب الأحيان إلي متوسط معدل الربح العام و بالتالي فالرأسمال صاحب الامتياز هو الذي يحتكر الربوع التفاضلية.

من هنا يمكن أن نبين علاقات القوى ما بين رأس مال صاحب الامتياز و الدولة البترولية من خلال تعاقدهم الأول لنظام الامتياز.

تلعب الدولة البترولية دور "المتصرف الربيعي" للمكامن و بالتالي تحتكر باطن الأرض و تديره حسب احتياجات الرأسمال بإعطائه للامتيازات التي يطلبها^(١) في المقابل يدفع الرأسمال البترولي للدولة في شكل علاوات نقدية (Cash Bonne) سعر الأمان من اجل الحصول على احتكار استخلاص ثروات الهيدروكربونات. و بالتالي فاحتكار الرأسمال البترولي أقوى من احتكار الدولة البترولية لأنه يستفيد أكثر منها.

^(١) (Jean-Pierre ANGELIER, La Rente Pétrolière, Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, ١٩٧٦, ٨٨.

٣,١,٣ أنظمة الامتياز و تأثيراتها على الأسعار

تؤثر الاقتطاعات التي تقوم بها الدولة البترولية المانحة على رأسمال البترول صاحب الامتياز بصفة مباشرة على مستوى أسعار المنتجات البترولية من خلال عاملين مختلفين:

من جهة تساهم من جراء معاملات الرأسمال البترولي في رفع الأسعار إعادة إنتاج المنتجات البترولية و من جهة أخرى تمثل بصفة غير مباشرة عائق للانخفاض سعر إعادة الإنتاج .

تمثل الإتاوة تكلفة إعادة تكوين الخام المستخلص في إطار إعادة الإنتاج الوطني للدولة المانحة. وفي نطاق تصرف الرأسمال البترولي بناء على السعر الفردي لإعادة الإنتاج مستقلا على الإتاوة المدفوعة وليس على أساس السعر الفردي للإنتاج فان التكاليف المتعلقة بالإنتاج فقط سوف تحسب مرتين في سعر إعادة الإنتاج مرة من طرف الرأسمال البترولي و مرة من قبل الدولة البترولية.^(١)

من خلال واقع المعاملات رأس مال البترولي فان تكاليف إعادة الإنتاج الخام قد احتسبت مرتين الذي أدى إلى ارتفاع سعر إعادة الإنتاج المنتجات البترولية.

^(١) (Jean-Pierre ANGELIER, La Rente Petroliere, Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, ١٩٧٦, ٨٩.

٢,٣ الجباية البترولية قبل الاستقلال

تستدعي دراسة تطور الجباية البترولية حصر التطور التاريخي لسعر البترول ضمن مطلب أول وعرض القانون البترولي الصحراوي ضمن المطلب الثاني.

١,٢,٣ التطور التاريخي لسعر البترول

كانت إيرادات الدول المنتجة للنفط تقتصر على الريع (Royalty) الذي يبلغ ٢٢ سنتا للبرميل الواحد، و لكن هذه الدول شعرت، على اثر اتفاق فنزويلا مع الشركات العالمية عام ١٩٤٨ بضالة ما تحصل عليه مقابل إهدار ثرواتها الوطنية فطالبت الشركات بإعادة النظر في الاتفاقيات القائمة إلى إن توصلت معها إلى اتفاق أصبحت الدول بموجبه تحصل على ٥٠ % من الأرباح الصافية على أن تشمل حصة الدولة على ضريبة الدخل و الريع و الإيجارات بحيث أصبح مبدأ مناصفة الأرباح هو المبدأ السائد لدى غالبية الدول المنتجة للنفط^(١) و قد رفع هذا التعديل إيرادات الدول المنتجة للنفط إلى حوالي ٨٠ سنتا للبرميل و هي قفزة اعتبرت آنذاك تطورا هائلا في إجراءات الدولة المنتجة للنفط أما الشركات فلم تتأثر لأنها ستدفع ضريبة لجهة ما على أرباحها الصافية و الضريبة التي تدفعها للدول المنتجة تستطيع أن تحصل بموجبها على خصم ضريبي في بلدانها، بمعنى انه لم يترتب على الشركات المنتجة أي ازدواج ضريبي.

و قد استمر الوضع على هذا الحال حتى عام ١٩٦٤ عندما أقرت الشركات مبدأ تنفيق الريع فبعد أن كان الريع يعتبر جزءا من ال ٥٠ % لعائد الدول المنتجة أصبح اعتبارا من ١/١/١٩٦٤ مصروفا يتحمله طرفا الاتفاق، هذا الاتفاق أعطى للدول المنتجة دخلا إضافيا يقدر بحوالي ١٠ سنتات للبرميل.

(١) خضر إبراهيم حرز اله ، أساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الأقطار المصدرة للبترول، ١٩٧٦، ص، ١٦٥.

كما قامت بعض الدول برفع ضريبة الدخل إلى أكثر من ٥٠% حسب النسب التي تراها مناسبة لدعم مصالحها الوطنية، هذا التعديل أضاف لدخل الحكومات حوالي ١٠ سنوات في البرميل، والواقع أن العبرة لم تكن في مقدار الزيادة في الدخل بل في كسر نظرية المناصفة في الأرباح التي استمر العمل بها مدة عشرون سنة.

و في ١٩٧١ قررت منظمة الدول المصدرة للبترول إجراء زيادة على الأسعار المعلنة حتى تتماشى الأسعار الجديدة مع أوضاع السوق العالمي وزيادة الأسعار هذه أعطت للحكومات دخلا إضافيا قدر بحوالي ٢٠ سنتا للبرميل.

من هذا السرد يلاحظ أن الدول المنتجة للنفط احتاجت إلى ٢٠ سنة حتى ترفع من إيراداتها حوالي دولار واحد في البرميل.

٢,٢,٣ القانون البترولي الصحراوي

لقد كان قانون التعدين الفرنسي هو التشريع الساري المفعول به قبل إصدار قانون بترولي خاص بالصحراء، حيث لم يتضمن قانون التعدين تسهيلات كفيلة باستقطاب المستثمرين في الميدان البترولي الصحراوي مما دفع إلى إصدار تشريع خاص يأخذ في الحسبان جميع المعطيات المتقدمة. و لقد صدر هذا التشريع الجديد باسم القانون البترولي الصحراوي في المرسوم التشريعي رقم ١١١١/٥٨ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٥٨^(١) و المراسيم و القرارات المكملة و المنفذة لأحكامه التي تكون أساسها من :

- ◀ بدأ مناصفة الأرباح بين الدولة الفرنسية و الشركة صاحبة الامتياز أي ضريبة بترولية مباشرة تحسب على الأرباح الخامة على أساس ٥٠%،
- ◀ إتاوة منجمية نسبتها ١٢,٥% للبترول و ٥% للغاز الطبيعي نقدا أو عينا.

١,٢,٢,٣ الإتاوة Redevance:

(١) أمر رقم ١١١١/٥٨ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٥٨،

تحسب الإتاوة بمعدل ١٢,٥ من قيمة المحروقات السائلة عند مخرجها من الحقل سواء نقدا أو عينا و ٥ % بالنسبة للمحروقات الغازية في كل من منطقة الواحات و الساورة في المقابل سوف تسترجع الشركة ذات الامتياز هذه الإتاوة بإدخالها عند حسابها للضريبة المباشرة البترولية.^(١)

٢,٢,٢,٣ الضريبة المباشرة البترولية L'impôt direct pétrolier:

تدفع الشركات ذات الامتياز ضريبة الدخل على الربح الصافي أو الضريبة المباشرة البترولية في جميع عمليات البحث و الاستغلال لحقول المحروقات السائلة أو الغازية التي تجريها في الصحراء و كذا عمليات النقل عبر الأنابيب بنسبة ٥٠٪ من صافي الربح بعد خصم الإتاوة، و يبدو أن ما أريد بهذا هو تسهيل عملية التمويل ذاتيا بعد بلوغ مرحلة من الإنتاج و قد أعلنت الحكومة الفرنسية أن الغرض من استغلال النفط الصحراوي إنما هو تمويل منطقة الفرنك من احتياجاتها من الطاقة و حماية مواردها من العملة الصعبة.^(٢)

و بموجب هذا القانون أيضا يمكن تحويل توزيع الأرباح إلى البلد الأصلي لراس المال وبعملته، كما أن للشركة صاحبة الامتياز الحق في مد خطوط النقل بالأنابيب بصفتها الفردية أو بالاشتراك مع الآخرين و قد افرد لهذه المسألة الأخيرة قانون خاص ينظم تفاصيلها ويضع إجراءاتها التطبيقية.^(٣)

الملاحظ هنا أن الجباية المطبقة من قبل فرنسا ضمن قانون البترولي الصحراوي هو نفسه الإجراء المطبق من قبل الشركات البترولية العالمية آنذاك في المشرق

^{(١)(٢)} GUIDOUCHE Mohamed, Evolution de la Fiscalité des hydrocarbures en Algérie, Mémoire de fin d études, IEDF, ١٩٨٤, p ١١,١٢.

^(٣) الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر ١٩٥٢-١٩٦٢، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠، ص ٩٠.

العربي و باقي العالم الاختلاف فقط هو حق الامتياز لشركات فرنسية و عوائد جبائية للحكومة الفرنسية من ثروات و موارد جزائرية.

٣,٣ تطور الجباية البترولية بعد الاستقلال (١٩٦٢-١٩٨٢)

عرفت الجباية البترولية عدة تغيرات نتطرق لها ضمن ثلاث مطالب في هذا المبحث، حيث خصص المطلب الأول لتطور الجباية البترولية بناء على إتفاقيات الجزائر وقيتي، والمطلب الثاني الإصلاحات الجبائية في فترة السبعينات والمطلب الثالث خصص لإصلاح النظام الجبائي لسنة ١٩٨٣.

١,٣,٣ تطور الجباية البترولية بناء على إتفاقيات الجزائر و قيتي:

تطورت الجباية البترولية بناء على قرارات منظمة الدول المصدرة للبترول و بناء على كل من إتفاقيات الجزائر ١٩٦٥ و إتفاقيات قيتي، بالنسبة لإتفاقية الجزائر فتم الإبقاء على معدل الاتاوة، التغير مسى فقط طبيعة الإتاوة بينما الضريبة المباشرة البترولية فقد تغيرت بنسب متفاوتة على فترات زمنية:

(١٩٦٥-١٩٦٩)

١٩٦٥، ٥٣%

١٩٦٦، ٥٤%

١٩٦٧، ٥٥%

و أخيرا ١٩٦٨، ٦٩%

أما بالنسبة لإتفاقية قيتي التي تنص على إنشاء شراكة بين شركة سوناطراك والشركة الأمريكية قيتي حصة سوناطراك فيها ٥١% و حصة قيتي ٤٩% و النظام الجبائي المطبق هو النظام الجبائي المعدل في إتفاقيات الجزائر فهذا الإجراء جاء

للضغط على الشركات الفرنسية للتنازل أكثر وإعادة النظر في بنود اتفاقية الجزائر لسنة ١٩٦٥ (١).

٢,٣,٣ الإصلاحات الجبائية في فترة السبعينات

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو تأميم المحروقات سنة ١٩٧١ و صدور الأمر ٧١-٢٤ (١) الذي جاء ليخلص الجزائر من النظام التقليدي لتطبيق جباية الاوبيك (OPEP) فأصبحت الإتاوة ضريبة حقيقية مستقلة وقاعدة حسابها هو السعر الحقيقي (فوب) في ميناء الشحن أو التوزيع وقد ثبت ١٢,٥ % ليرتفع إلى ١٤,٥ % ثم إلى ١٦,٦٧ % ابتداء من جانفي ١٩٧٤ ليصل إلى ٢٠ % إلى نهاية سنة ١٩٧٤.

إلا أن الإتاوة بالنسبة للمحروقات الغازية و التي تساوي إلي ٥ % فلم تتغير إلا في جانفي ١٩٧٩ لتصل إلى ٢٠ % و هذا بواسطة قانون ١٣-٧٨ ليوم ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ ، هذا التغير المتأخر لإتاوة الغاز يعكس طبيعة المنتج باعتباره اقل أهمية بالنسبة للنفط في المقابل وبناءا على الأمر ٧٤-١٠١ ليوم ١٥ نوفمبر ١٩٧٤ يرفع معدل الضريبة المباشرة البترولية إلى ٤٠,٥٦ % ثم إلى ٨٥ % بواسطة الأمر ١٣-٧٥ ليوم ٢٧ فيفري ١٩٧٥ بناءا على قرارات منظمة الدول المصدرة للبترول.

فيما يخص النقل مبدئيا كان المعدل يساوي ٥٠ % ثم ارتفع إلى ٥٥ % ابتداء من ١ جانفي ١٩٧٥ و ٧٠ % ابتداء من ١ جانفي ١٩٧٨ ليوحد في سنة ١٩٨٠ ب ٨٥ %.

(١) باي احمد محمد و علواني سليمان، الجباية البترولية و أثرها على ميزانية الدولة، مذكرة ليسانس، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ١٩٩٩، ص ١٢.

(١) الأمر رقم ٧١-٢٤ المؤرخ في ١٢ افريل ١٩٧١، المعدل للأمر رقم ٥٨-١١١١، المتعلق بالبحث واستغلال، نقل المحروقات عبر القنوات و النظام الجبائي المتعلق بهذه الأنشطة.

و بالتالي فالنظام الجبائي المطبق آنذاك كان يرتكز أساسا على عنصرين، العنصر الأول هو الإتاوة والثاني يتمثل في الضريبة المباشرة البترولية.

١,٢,٣,٣ : الإتاوة البترولية :

نتطرق إلى الإتاوة البترولية من خلال دراستنا لعنصرين العنصر الأول يخص نظام الإخضاع و التحصيل أما العنصر الثاني فيتعلق بالوعاء و معدل الضريبة.

(أ) نظام الإخضاع والتحصيل

تخضع للإتاوة كل من نشاطات إنتاج المحروقات السائلة و الغازية (تعفى كل من نشاطات النقل و التميع في مجال تطبيق هذه الإتاوة) وتدفع التسديدات من قبل الخاضعين لهذه الإتاوة (سوناطراك و الشركاء) بتسبيقات شهرية تتبع بالتسوية كل ثلاث أشهر، بينما لا تخضع الكميات الضائعة والمحروقة، و كذا الكميات المعاد صبها في الحقول لهذا النوع من الضريبة.

(ب) الوعاء و معدل الضريبة :

◀ المحروقات الغازية : بالنسبة للمحروقات الغازية فالإتاوة تساوي ٢٠٪ من قيمة الخروج من الحقل سنة ١٩٦٠ أي ٥٤,٢٤ دج لألف م٣ و التي لم تتغير حتى سنة ١٩٨٨.

◀ المحروقات السائلة: بالنسبة للبترول الموجه إلى السوق الداخلية في شكل منتجات بترولية بمعدل إتاوة تساوي ٢٠٪ للسعر المتنازل و المحدد إداريا ب ٢ دولار للبرميل إلى غاية ١٩٨٣.

◀ أما بالنسبة للمحروقات الموجهة للسوق الخارجية (بترول خام، مكثفات، و منتجات بترولية) فان الإتاوة تساوي ٢٠٪ من السعر المرجعي الجبائي للبترول المصدر على حاله.

هذا السعر المرجعي الجبائي محسوب بكيفية تسمح المتعامل الأجنبي مجموعة توتال الجزائر بهامش لتغطية ما يلي:^(١)

- تمويل استثمارات البحث
- تمويل استثمارات التطوير
- الربح التجاري للمجموعة

لهذا فالإتاوة حسبت على أساس السعر المرجعي الجبائي الذي هو اكبر من السعر FOB للمنتجات، ففي سنة ١٩٨١ عندما كان سعر البترول ٣٧,٥ دولار للبرميل، كان السعر المرجعي الجبائي محدد ٤٠,٧٨ دولار للبرميل ولتوضيح ذلك نقدم المثال التالي :

ج) حساب السعر المرجعي الجبائي

$$1. \text{ طريقة الحساب } PV = IDP + R + CP + M$$

PV : سعر البيع الحقيقي للخام

IDP : الضريبة المباشرة البترولية

R : الإتاوة

CP : تكلفة الإنتاج

M : هامش الربح

$$IDP = 0,85 (PRF - CP - R)$$

$$R = 0,20 (PRF)$$

^{١)}(Faycel ABBAS et Rachid BOULARAS, La Fiscalité pétrolière Algérienne, Contribution au budget de l'Etat, Séminaire, Annales de IMEDF, ١٩٩٤, P ٦٦.

PRF PV-٠,١٥ CP-M

٠,٨٨

٢. التطبيق :

سعر بيع للبترو	= ٣٧,٥ دولار للبرميل
تكاليف الإنتاج (حقول مع الشراكة سوناطراك- توتال)	= ٤,٧٣ دولار للبرميل هامش
توتال-الجزائر	= ٠,٩ دولار للبرميل
توزيع سعر البيع	= ٣٧,٥ دولار للبرميل
السعر المرجعي الجبائي	= ٤٠,٧٨ دولار للبرميل
تكلفة الإنتاج	= ٤,٣٧ دولار للبرميل
الإتاوة	= ٨,١٦ دولار للبرميل
الضريبة المباشرة البترولية: (٨٥٪ من النتيجة الجبائية)	= ٢٣,٧١ \$ / للبرميل
هامش المنتج	= ٠,٩٠ دولار
سعر البيع	= ٣٧,٥ دولار للبرميل

بعد ما وزعنا وحسبنا السعر المرجعي الجبائي بناء على عاملين طبقا للمرسوم رقم ٧٥-٦٢ ليوم ٢٩/٠٤/١٩٧٥:

- عامل أساسي وهو سعر (FOB) رأس تنورة للعربي الخفيف (Light)
- عامل إضافي يساوي مجموع فروقات الشحن والنقل والنوعية بين الخام الجزائري والعربي الخفيف نجد أن عائدات الدولة تتمثل في الإتاوة و الضريبة البترولية المباشرة و التي هي حسب المثال تساوي إلى $(٢٣,٧١ + ٨,١٦) = ٣١,٨٧$ دولار/برميل وبالتالي فنصيب الدولة يمثل ٨٥ % من سعر البيع وعائد الشركة توتال-الجزائر يساوي إلى ٠,٩ دولار أي بنسبة ٢,٥%

٢,٢,٣,٣ الضريبة المباشرة البترولية

مثلها مثل الإتاوة نتطرق إلى الضريبة المباشرة البترولية من خلال التطرق إلى عنصرين: نضام الإخضاع و التحصيل و الوعاء ومعدل الضريبة.

أ) نضام الإخضاع والتحصيل

بخلاف الإتاوة التي تجمع وتكون بناء على استخراج المحروقات، الضريبة المباشرة البترولية تجمع بناء على تحقيق الأرباح في هذا النطاق الإجراءات القانونية تفرض على الخاضعين هذا النوع من الضريبة أن تكون التسديدات شهرية بناء على الأرباح الخاضعة للضريبة والمحققة خلال الشهر المنصرم.^(١)

كل الشركات الخاضعة لهذا النوع من الضرائب لديها لتصفية الضريبة ثلاث أشهر بعد نهاية كل سنة.

تدفع الضريبة المباشرة البترولية على الأنشطة التالية :

(١) البحث/الإنتاج

(٢) النقل عبر الأنابيب

(٣) التميع

ب) الوعاء ومعدل الضريبة :

لكل من الأنشطة سالفة الذكر الخاضع للضريبة يدفع نسبة ٨٥٪ من النتيجة الإجمالية التي تتكون من رقم الأعمال الجبائي ناقص التكاليف الهيكلية والإتاوة التي

^(١) Aperçu sur la Fiscalité Algérienne, Ministère de L Energie et des Mines, REG, ١٩٩٨, p ٦

تفرض على نشاط الإنتاج فقط و بالتالي لا تخضع نشاطات التميع و النقل لهذا النوع من الإتاوة، أما فيما يتعلق بمعدل الضريبة فيمكن سردها فيما يلي:

(١) ضريبة مباشرة على الإنتاج = ٨٥٪ (السعر الضريبي - الإتاوة - تكاليف الإنتاج) حيث أن السعر الضريبي (PRF) ممثلا فيما يلي :

- للسعر الضريبي (PRF) للبتروال المصدر على حاله للإجمالي المحروقات السائلة الموجهة للتصدير
- للسعر التنازل (٢ دولار/البرميل) للمحروقات السائلة الموجهة للسوق الداخلي
- لأسعار التنازل بالنسبة للمحروقات الغازية

باعتبار أن أسعار التنازل الداخلية أقل من تكلفة الإنتاج ومبيعات الغاز والبتروال الخام الموجهة للسوق الداخلي فإنها لا تخضع إلى دفعات الضريبة المباشرة البترولية.

(٢) ضريبة مباشرة بترولية على النقل = ٨٥٪ (أسعار النقل - تكاليف النقل)

(٣) ضريبة مباشرة بترولية على التميع = ٨٥٪ (سعر الغاز المميع - تكلفة التميع)^(١)

٣,٣,٣ إصلاح النظام الجبائي في سنة ١٩٨٣

مست هذه الإصلاحات بالأخص الوعاء الضريبي الذي يتم على أساسه دفع الجباية و الضريبة المباشرة البترولية، إلى غاية ١٩٨٢ تحسب الاقتطاعات الضريبة بناء على التشريع البترولي لمجموع المحروقات السائلة على أساس السعر المرجعي الجبائي للبتروال الخام المصدر، الذي كان دائما اكبر من سعره الحقيقي.

^(١) (Faycel ABBAS et Rachid BOULARAS, La Fiscalité pétrolière Algérienne, Contribution au budget de l'Etat, Communication, Annales de IMEDF, ١٩٩٤, P ٦٩.

هذا التنظيم يبرر من جهة الحجم الكبير الذي يعود إلى الشركاء الأجانب و من جهة أخرى الحصة المرجحة التي يمثلها البترول في بنية الصادرات، و هذا جعل منه غير ملائم في نهاية السبعينات لذا وجب تغييره ليصبح أكثر فاعلية لذا طرأت بعض التعديلات في قانون المالية لسنة ١٩٨٣ تمس بالأخص ما يلي :

١,٣,٣,٣ جباية على المكثفات condensat :

تنص المادة ٧٣ من قانون المالية ١٩٨٣ أن القيمة التي تحسب على أساسها الجباية على المكثفات تساوي السعر الحقيقي على ظهر السفينة (FOB) لميناء التصدير.^(١)

٢,٣,٣,٣ جباية على البترول المسلم إلى المصافي

إن النظام الجبائي القديم يفرق بين البترول الموجه للسوق الداخلية (السعر التنازل ٢ دولار للبرميل) و البترول المسلم إلى المصافي من اجل التصدير (السعر المرجعي الحقيقي للبترول المصدر على حاله).^(٢)

لكن عدل هذا النظام و اصبح موحد في حساب جباية البترول المسلم للمصافي مهما كان، سواء للسوق الداخلية أو الموجه للتصدير. الوعاء الضريبي يتكون من القيمة (NET BACK) للبترول الموجه إلى المصفاة محددًا انطلاقًا من السعر المتوسط لتقويم الطن الواحد من المنتجات البترولية في السوق الداخلية أو الخارجية .

(١) قانون المالية لسنة ١٩٨٣ .

٣,٣,٣,٣ جباية على البترول الخام

ابتداء من أول جانفي ١٩٨٣ يختفي مفهوم السعر المرجعي الجبائي ليحل محله سعر البيع الحقيقي المحدد في السوق البترولية العالمية.

٤,٣ الإصلاحات الجبائية بناء علي قانون ١٩٨٦-١٤

خلافًا لإصلاحات ١٩٨٣ أين التعديلات مست فقط الوعاء الضريبي فإن قانون ١٩٨٦-١٤ ليوم ١٩ أوت ١٩٨٦ المتعلق بنشاطات البحث، الاستكشاف، الاستغلال و النقل عبر القنوات للمحروقات جاء بتعديلات تخص معدلات الإخضاع و الوعاء الضريبي و كذا طرق الاقتطاع^(١) إضافة إلى ذلك منح هذا القانون عدة سبل لتشجيع الشراكة و فتح القطاع أمام المستثمر الأجنبي، وفي ثلاث مطالب نتعرض للتعديلات التي تخص الوعاء الضريبي ضمن المطلب الأول والتعديلات التي تخص معدل الضريبة في المطلب الثاني، وأما المطلب الثالث فالتعديلات التي تخص طرق التسديد.

١,٤,٣ تعديلات تخص الوعاء الضريبي

أكمل قانون ٨٦-١٤ إجراءات قانون المالية ١٩٨٣ المتعلقة بكيفية الجباية فيما يخص المحروقات السائلة :

- سعر البيع المحقق من قبل الشركة الوطنية المكلفة بتصدير المحروقات السائلة المصدرة على حالها

- القيمة (NET BAK) فيما يخص المحروقات السائلة الموجهة إلى المصافي الوطنية

- فيما يخص الغاز الطبيعي تتكون القيمة المقتطعة من اجل الدفعات الجباية مما يلي :

(١) قانون ١٩٨٦-١٤ ليوم ١٩ أوت ١٩٨٦ المتعلق بنشاطات البحث، الاستكشاف، الاستغلال و النقل عبر القنوات للمحروقات، جريدة رسمية رقم ٣٥ ليوم ٢٧ أوت ١٩٨٦، ص ١٠١٩.

بالنسبة للغاز المصدر بأسعار البيع المحققة عند التصدير.
أما بالنسبة للغاز المسلم للسوق الداخلية فتحسب على أساس سعر التنازل المحدد
بمرسوم تنفيذي.

تشكل هذه الإجراءات المعدلة للوعاء من قبل بقيمة الانطلاق من الحقل بتبديل
الأسعار المحققة. فيما يخص الغاز المسلم للسوق الداخلي فقد أنتقل السعر من ٤٠
دج جزائري للألف م^٣ من الغاز سنة ١٩٨٨ إلى ٣٧٥ دج للألف متر مكعب في
١٩٩٣ ، ٥٦٧ دج سنة ١٩٩٥ ، و ٨١٩ دج للألف م^٣ في أواخر ١٩٩٧.^(١)

٢,٤,٣ تعديلات تخص المعدل :

أدخل القانون ٨٦-١٤ تعديلات فيما يخص معدلات الخضوع خصت الضريبة
المباشرة البترولية اكثر منها الإتاوة البترولية.

انطلاقا من صدور هذا القانون خصت نشاطات النقل و التمميع للمعدلات (النظام
العادي) ضريبة على أرباح الشركات عوض للمعدل الضريبي البترولي ٨٥٪ و
يخضع نشاط الإنتاج للضريبة البترولية حسب المعدل العادي ٨٥٪ إلا أن هناك
تخفيضات في المعدلات تمس بعض المناطق حسب درجة الصعوبة في
الاستغلال و كذا صعوبة المسالك ونقص الهياكل القاعدية من منطقة لأخرى
كأنابيب النقل وشبكة الطرقات وتتوزع هذه المعدلات على النحو التالي :

- المنطقة العادية ٨٥٪

- المنطقة أ ٧٥٪

- المنطقة ب ٦٥٪

ترتيب هذه المناطق محدد بصفة تنظيمية في المرسوم رقم ٨٧-١٥٧ ليوم ٢١
جويلية ١٩٨٧

٢- على غرار الضريبة البترولية المباشرة هناك تخفيضات مست كذلك الإتاوة :

^(١) (Aperçu sur la Fiscalité Algérienne, Ministère de L Energie et des Mines, REG, ١٩٩٨, p ٩.

المنطقة العادية ٢٠ %

المنطقة أ ١٦,٢٥ %

المنطقة ب ١٢,٥ %

٣,٤,٣ تعديلات تخص طرق التسديد

إن التشريع القديم ينص علي أن يدفع كل خاضع للضريبة و علي حسابه الخاص التزاماته الضريبية و الذي يفسر أن النوع الوحيد للشراكة و المقبول من قبل التشريع هو الشراكة بالمساهمة.

في هذا الإطار نذكر أن هذا القانون أدخل أشكال جديدة في الشراكة و هي عقود تقاسم الإنتاج و عقود الخدمات و في نفس الوقت طرق جديدة في تسديدات الضريبة، الشريك في حالة عقود تقاسم الإنتاج أو عقود الخدمات معفى من التسديد الجبائي برغم من أنه خاضع للضريبة على إيراداته وبالتالي فالشركة الوطنية هي التي تقوم مقامه و لحسابه بالدفع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية و نلخص في الجدول رقم (٢١) أهم النتائج المحققة من خلال التعديلات التي جاء بها قانون ٨٦-١٤ المتعلق بالمحروقات.

الجدول رقم (٢١): أهم النتائج المحققة من قانون

الأعمال المحققة	العمليات
٤٥	عدد العقود المحققة
٣٢٨,٧٤٠ كلم ^٢	المساحة المعينة
D٢ ٧٢٩٢٥ كلم ^٢	المسح الزلزالي: ثنائي الأبعاد
D٣ ٤٩٣٦ كلم ^٢	ثلاثي الأبعاد
٢٠١	عمليات التنقيب
٥٣	الاكتشافات
٧٢٧٦ مليون برميل	احتياطات مكتشفة
٣٧٨ مليون برميل	مكتشفات
١٤٩ مليار م ^٣	غاز

٥,٣ الدوافع الاقتصادية والقانونية لتعديل قانون ٨٦-١٤

إن تطور الإطار القانوني أستوجب تعديل النصوص القانونية لإعطاء مرونة أكثر للعقود البترولية في الجزائر ولدراسة الدوافع الاقتصادية والقانونية لتعديل النص التشريعي المتمثل في قانون ١٩٨٦-١٤، جاء هذا المبحث في أربعة مطالب، خصص المطلب الأول لتكثيف جهود البحث والمطلب الثاني لإصلاح الحقول المكتشفة غير مستغلة ويتناول المطلب الثالث تحسين نسبة استخراج الاحتياطي الموجود في الحقول المنتجة، أما المطلب الرابع خصص لتحفيز الشركات الأجنبية للإنتاج الحالي.

١,٥,٣ تكثيف جهود البحث:

رغم التقدم المحقق في هذا المجال منذ صدور قانون رقم ٨٦-١٤ المؤرخ في غشت ١٩٨٦ و التطور المحقق فان نشاط البحث يبقى غير كاف بالنسبة لقدرات البلاد، و من هنا تحسين التشريع يستوجب تكثيف و دعم الجهود المبذول في هذا المجال.^(١)

إن هذه التحسينات ستسمح بوضع إطار قانوني من شأنه القدرة على منافسة الشروط الممنوحة للشركات البترولية في الدول البترولية الأخرى في هذا المجال فان المناسبة هي جد هامة نظرا للاحتياجات المعبر عنها على المستوى العالمي و خاصة في أوروبا الشرقية.

و من جهة أخرى، فانه تجدر الإشارة، بعد ثلاثين سنة من الاستغلال للمحروقات السائلة فان احتياطنا منها (البترول و المكثفات) قد تم استخراجه بشكل واسع . و حسب التقديرات الأخيرة، فانه بقي في الحقول المستغلة حاليا حوالي نصف ما أنتج إلى حد الآن.

(١) مشروع تعديل قانون ٨٦-١٤ المتعلق بالمحروقات، وزارة الطاقة، أكتوبر ١٩٩١، ص ٢.

إضافة إلى ذلك، فإن بعث برنامج تصدير الغاز الطبيعي و آفاق تعميم استهلاكه على المستوى الوطني، يتطلب تجنيد كمية هامة من احتياطياتنا الغازية المؤكدة خلال السنوات القادمة.

يؤكد هذا الوضع مدى أهمية و استعجال بعث الاستثمارات في مجال الاستكشاف و ذلك لرفع حجم الاحتياطيات المعروفة عن طريق اكتشاف حقول جديدة. و لأغراض أمنية على المدى الطويل يجب أن تنصب هذه الأهداف على تعويض الكميات المنتجة كل سنة باكتشافات جديدة أخرى.

٢,٥,٣ استصلاح الحقول المكتشفة غير المستغلة.

هناك عدة حقول غاز رطب (المكثفات و غاز بترول مسال) لم تستصلح بعد لسببين:

- ◀ الأول يتعلق بالإمكانيات المالية الهائلة التي يجب توفيرها لذلك (حوالي ٥ مليارات دولار).
- ◀ الثاني ذو طابع قانوني، لأن القانون الحالي لا يسمح للشركات الأجنبية بالانتفاع من استغلال الحقول المكتشفة سابقا.

أما الكميات السائلة التي يمكن استخراجها من هذه الحقول فتقدر بـ ٢٠٠ مليون طن أي ما يعادل حوالي ٣٠ مليار دولار بسعر تلك الفترة للبتروول^(١). إن الشركات الأجنبية على استعداد للمشاركة في استصلاح هذه الحقول حسب صيغ يتفق عليها من قبل الجانبين.

يتعين إذن إجراء التعديلات الضرورية على القانون لترخيص هذا النوع من الانتفاع خاصة و أن الدعم المالي الذي توفره الشركات الأجنبية يمكن البلاد من تقادي تقاوم المديونية مع إمكانية تقاسم المخاطر المرتبطة باستغلال و تطوير هذه الحقول مع المؤسسة الوطنية سوناطراك..

(١) نفس المرجع سالف الذكر، ص ٣ .

٣,٥,٣ تحسين نسبة استخراج الاحتياطي الموجود في الحقول المنتجة :

إن أفاق الإنتاج القائمة على أساس فرضية مواصلة عملية الاستغلال الجارية حالياً دون استثمارات معتبرة و فيما عدا اكتشافات جديدة ، تظهر انخفاضا مستمر في الإنتاج البترولي الذي قد يصل إلي حدود ٢٥ مليون طن في السنة عند نهاية هذا القرن سوف يؤدي إلي الاختفاء التدريجي لصادراتنا البترولية مع مطلع القرن القادم، نظرا للارتفاع المرتقب للاستهلاك الوطني.^(١)

وللحد من هذا الانخفاض الإنتاج النفطي الوطني و استعادة انتعاشه، يصبح من العاجل تكثيف جهد الاستكشاف و تطوير الحقول المكتشفة غير المستغلة و كذلك الشروع في برنامج استثمار عام للحقول الجارية استغلالها برفع نسبة استخراج الاحتياطي الموجود.

إن الأهداف المرجوة في هذا الميدان يجب أن تنصب على الحفاظ على مستوى الإنتاج لأطول مدة ممكنة و إذا أمكن الأمر تحسين ذلك المستوى عن طريق عمليات الحفاظ على مستوى الضغط و الاستخراج المدعم.

و نظرا لكون ٩٠% من احتياطياتنا البترولية متواجدة في حقول مستغلة منذ حوالي ٣٠ سنة و لكون الطرق المستعملة لا تسمح باستخراج سوى ٢٥% من الاحتياطي المؤكد، يبدو من الضروري اللجوء بشكل أوسع إلى تقنيات متطورة لتسمح برفع نسبة استخراج الاحتياطي الموجود.^(١)

يجب التذكير هنا إلى انه عندما تتم عملية استغلال الحقل في الظروف الطبيعية بالاعتماد على طاقته لوحدها، فإن الكمية المستخرجة لا تمثل سوى نسبة ضعيفة

(١) نفس المرجع سالف الذكر، ص ٤ .

(١) نفس المرجع سالف الذكر، ص ٥ .

من كميات البترول الموجود فعلا في الحقل، هذه النسبة تختلف بشكل كبير من حقل إلى آخر، و يمكن أن يصل معدلها ٢٠% على المستوى العالمي.

عندما تستعمل الوسائل الاصطناعية للحفاظ على الضغط الحقل و رفع طاقة المكمن، عادة عن طريق حقن الماء أو الغاز (الاستخراج الثانوي) يمكن أن نصل إلى مضاعفة نسبة الاستخراج عن طريق الضغط الطبيعي.

يمكن في النهاية استكمال الاستغلال الأولى و الثانوي بالطرق المعروفة بالاستخراج الثلاثي التي تمثل في تغير حالة السوائل الموجودة في الحقل عن طريق حقن البخار و المذيبات أو المواد الكيميائية و التي تسمح بالوصول إلى نسب الاستخراج أكثر ارتفاعا إلا انه يقدر الخبراء على المستوى العالمي أن جميع تقنيات الاستخراج المدعم تسمح في الظروف الاقتصادية المالية باستخراج نصف الاحتياطي الموجود أصلا.

في حالة قيام سوناطراك لوحدها بعمليات الاستخراج المدعمة، فإنها تتطلب وقتا أطول و يكون من أثرها تأجيل الحصول على مبالغ هامة من العملات الصعبة، و بالتالي عرقلة الاستغلال الأمثل لبعض الحقول، لان كل عملية استخراج مدعم، يجب القيام بها في الوقت المناسب و إلا فستكون فعاليتها منعدمة.

إن اللجوء إلى الشركات الأجنبية مبررة، ليس فقط في الإمكانيات المالية التي بإمكانها تسخيرها بسرعة لإنجاز هذه العمليات و التي تقدر تكلفتها بمليارات الدولارات بل كذلك في تقديم تكنولوجية نوعية لهذا الغرض، و لكن عادة ما تكون هذه الشركات غير مستعدة لوضع إمكانياتها المالية و خبرتها التكنولوجية إلا حينما يتوفر لها الإطار التنظيمي الأنسب للاشتراك و المساهمة في النتائج.

٤,٥,٣ تحفيز الشركات الأجنبية للإنتاج الحالي :

إن تجنيد الإمكانيات الذاتية لمواجهة المديونية، و بعث الاستثمارات المنتجة، بالإضافة إلى الرغبة في تسهيل المفاوضات حول كفاءات مشاركة الشركات الأجنبية لتحسين نسبة الاستخراج في الحقول الجاري استغلالها ربما يدفع السلطة الوصية إلى منح هذه الشركات انتقاعا محددًا و على أية حال بصفة تؤدي إلى رفع الإنتاج الحالي حسب المدة و حسب شروط يتم تحديدها.

٦,٣ المقاييس الاقتصادية والجبائية لعقود تقاسم الإنتاج وفقا لقانون ٩١-٢١

تخضع عقود تقاسم الإنتاج لعدة مقاييس منها الاقتصادية والجبائية ولحصر ذلك ودراسته قسمنا المبحث السادس إلى خمس مطالب متتولين النظام الجبائي ضمن المطلب الأول ودفع لضريبة ضمن المطلب الثاني، ومبادئ وخصائص عقد تقاسم الإنتاج ضمن المطلب الثالث، أما المطلب الرابع يتناول توزيع الإنتاج في عقد تقاسم الإنتاج، أما المطلب الخامس فنخصه للتعديلات الأساسية لقانون ٩١-٢١.

١,٦,٣ النظام الجبائي

لم يغير قانون ٩١-٢١ المعدل و المتمم لقانون ٨٦-١٤ المتعلق بنشاطات البحث، الاستكشاف و استغلال و نقل المحروقات في معدلات الإتاوة التي تبقى كما هي إلا أن هناك تخفيضات حتى ١٠٪ للإتاوة بالنسبة للمناطق التي توجد بها صعوبات جغرافية أو تقنية لتشجيع الشراكة و بنفس الشيء بالنسبة للإتاوة تمنح كذلك تخفيضات في معدلات الضريبة المباشرة البترولية (IDP) حتى ٤٢ % لتشجيع المتعاملين، بالإضافة إلى تحفيزات ضريبية بالنسبة النظام العادي والتي تتمثل فيما يلي^(١) :

(١) قانون ٩١-٢١ ليوم ٤ ديسمبر ١٩٩١، المعدل و المتمم لقانون ٨٦-١٤ المؤرخ في ١٩ أوت ١٩٩١ و المتعلق بنشاطات البحث، الاستكشاف، الاستغلال و النقل عبر القنوات المحروقات، جريدة رسمية رقم ٦٣ ليوم ٠٧ ديسمبر ١٩٩١، ص ١٩٥٨.

الضريبة على إيرادات الشريك ومعدل هذه الضريبة يساوي نفس المعدل على الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،

بالنسبة إلى الرسم على القيمة المضافة تعفى النشاطات البترولية من دفع الرسم على القيمة المضافة (TVA) وكذا الحقوق الجمركية.

فيما يخص الدفع الجزافي ، يخضع المتعامل الأجنبي للدفع الجزافي بمعدل ٦٪ على رواتب المستخدمين (العمال المرسمين و الذين يعملون بالجزائر).

الضريبة على الدخل الإجمالي، يخضع المستخدم الأجنبي لدفع ضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل جزافي يقدر ب ٢٠٪^(١).

٢,٦,٣ دفع الضريبة :

في عقود تقاسم الإنتاج تقوم شركة سوناطراك بما يلي

- دفع الإتاوة على إجمالي الإنتاج
- دفع الضريبة المباشرة البترولية
- دفع لحساب المتعامل الأجنبي مبلغ الضريبة على دخل لكن يبقى المتعامل الأجنبي موضوع للجباية ومسؤول على كل تأخر أو خطأ في الدفع.

٣,٦,٣ مبادئ وخصائص عقد تقاسم الإنتاج

- مقابل ما يصرفه، يتلقى الشريك الأجنبي نصيبه من الإنتاج في ميناء الشحن، صافي من أي عبئ ضريبي
- يتحمل الشريك الأجنبي خطر البحث
- يتحمل الشريك الأجنبي كل الخطر أو جزء من الخطر الجيولوجي والصناعي

(١) مرجع سالف الذكر.

- نصيب أرباح الشريك صافية من الضرائب حيث تدفع سوناطراك لحسابه ضريبة على الدخل.^(٢)

٤,٦,٣ توزيع الإنتاج في عقد تقاسم الإنتاج

مقابل ما يصرفه المتعامل أثناء قيامه بالأشغال الضرورية في عمليات البحث، التطوير و الاستغلال يحصل على نصيبه في الإنتاج من اجل تغطية وتحصيل المصاريف المعهودة تسمى بـ تكلفة النفط « cost.-oil » من جهة و من جهة أخرى على و اجر يسمى بالربح النفطي « profit-oil»، وتتكون تكلفة النفط « cost.-oil » من العناصر التالية:^(١)

- الإتاوة
- مصاريف النقل
- مصاريف الاستغلال
- تسديدات البحث والتطوير

أما الربح النفطي « Profit-oil » وهو النصيب الباقي ويتكون من ما يلي :

- الدخل الصافي للشريك
 - ضريبة الدخل للشريك الأجنبي
 - الضريبة المباشرة البترولية (IDP)
 - نصيب الإرباح الصافية لشركة سوناطراك
- من اجل توضيح ذلك نقدم المثال التالي:

حساب تقاسم الإنتاج لصالح الشريك :

فرضيات مساهمة المتعامل الأجنبي في التمويل

مصاريف النقل : ٠%

التكاليف العملية : ١٠٠%

^(٢) (Aperçu sur la Fiscalité Algérienne, Ministère de L Energie et des Mines, REG, ١٩٩٨, p ١١).

^(١) (Aperçu sur la Fiscalité Algérienne, op. Cit., p ١٣).

الاستثمارات : ١٠٠٪

مدة تسديد الاستثمارات

البحث : فترة واحدة

التطوير على ٥ فترات

معدل الربح ٤٠٪

حدود الإنتاج المعطاة للشريك ٤٩٪

الجباية المطبقة المنطقة N

تطبيق :

مصاريف الاستثمارات

البحث ١٠ مليون دولار

التطوير ١٠٠ مليون دولار

الإنتاج : ٤ مليون برميل بـ ١٧ دولار/برميل السنة الأولى

تكاليف الاستغلال : ٣ مليون دولار

تكاليف النقل : ٤ مليون دولار

(١) توزيع الإنتاج :

الإتاوة ٤ مليون برميل x ٢٠٪ = ٠,٨ برميل

تكاليف النقل ٤ مليون/١٧ دولار = ٠,٢٤ مليون برميل

تكاليف الاستغلال ٣ مليون/١٧ دولار = ٠,١٨ مليون برميل

(٢) التسديدات :

البحث (السنة الأولى) : ١٧/١٠ = ٠,٥٩ مليون برميل

التطوير (٥ سنوات) ٥/١٠٠ = ١٧/٢٠ = ١,١٨ مليون برميل

إجمالي تكاليف النفط Total cost.-oil ٢,٩٩ مليون برميل

الربح النفطي = الإنتاج - تكاليف النفط

cost. oil-Production = Profit oil

١,٠١ مليون برميل = ٢,٩٩ - ٤

نصيب المتعامل الأجنبي

نصيب كلفة النفط : $٤ \times ٠,٤٩ \% = ١,٩٥$ مليون برميل

٠,١٨ مليون برميل

تكاليف الاستغلال

٠,٥٩ مليون برميل

تكاليف البحث

١,١٨ مليون برميل

تكاليف التطوير

نصيب الربح النفط ٤٠٪

١,٠١ x ٤٠ = ٤٠ مليون برميل

النصيب الإجمالي للمتعامل = كلفة النفط + ربح النفط

٢,٣٥ مليون برميل = ١,٩٥ + ٠,٤

النصيب الاسمي effective للمتعامل للسنة الأولى

٢,٣٥ مليون برميل ٤٩٪ = ١,٩٦ مليون برميل

الدخل الاسمي للمتعامل = النصيب الاسمي - نصيب كلفة النفط

١,٩٦ - ١,٩٤ = ٠,٠١ مليون برميل

= ١٠ آلاف برميل

الدخل الصافي للمتعامل

٠,٠١ مليون برميل x ١٧ دولار = ٠,١٧ مليون دولار أي ١٧٠ ألف دولار

الدخل الإجمالي للمتعامل

٠,١٧ = ((٠,٣٨ - ١) + ١) مليون دولار ٠,٢٧

ضريبة على الدخل

٠,٢٧ X ٠,٣٨ = ٠,١ مليون دولار

٣) تسجيل العمليات

تسجيل عمليات تقاسم الإنتاج في حسابات سوناطراك وحساب الضريبة المباشرة البترولية

القيمة المضافة حساب دائن

قيمة الإنتاج المباع من قبل سوناطراك

$$٣٤,٧٠ = ١٧ \times ٢,٠٤ \text{ مليون دولار}$$

قيمة الاستثمارات المتعامل

$$٣٣,٣٠ = ١٧ \times ١,٩٦ \text{ مليون دولار}$$

المجموع : ٦٨:٠٠ مليون دولار

الحسابات المدينة لحساب النتائج والاستغلال

الإتاوة : ١٣,٦

النقل : ٤,٠

الاستغلال : ٣,٠

الاهتلاكات : ٢٨,٩

الدخل الإجمالي : ٠,٢٧

المجموع : ٤٩,٧٧ مليون دولار

$$\text{النتيجة الإجمالية} = ٤٩,٧٧ - ٦٨ = ١٨,٢٣ \text{ مليون دولار}$$

$$\text{الضريبة المباشرة البترولية} = ١٨,٢٣ \times ٨٥\% = ١٥,٥ \text{ مليون دولار.}$$

نلاحظ من خلال المثال أن عائدات الدولة والمتمثلة في الإتاوة و الضريبة البترولية المباشرة تساوي إلى (١٣,٦ + ١٥,٥) = ٢٩,١ مليون دولار بينما الدخل الصافي للمتعامل يساوي إلى ١٧٠ ألف دولار.

٣,٦,٥ التعديلات الأساسية لقانون ٩١-٢١

أهم التعديلات التي جاء بها قانون ٩١ - ٢١ المتعلق بنشاطات البحث، الاستكشاف، الاستغلال و النقل عبر القنوات للمحروقات نلخصها فيما يلي:

- ◀ تعديلات تخفيض معدلات الإخضاع بالنسبة للإتاوة و الضريبة البترولية المباشرة بالإضافة إلى بعض الإعفاءات الضريبية في النظام العادي.
- ◀ إمكانية مساهمة الشركات الأجنبية في الحقول البترولية و المكتشفة من قبل
- ◀ إنهاء احتكار شركة سوناطراك على الغاز الطبيعي
- ◀ اللجوء إلى التحكيم الدولي إنشاء المنازعات.

خلاصة :

رغم التطورات التي شهدتها النظام الجبائي في قطاع المحروقات تبقى هذه التشريعات و القوانين غير مرنة و لا تتجاوب ومتطلبات الصناعة البترولية العالمية خاصة في ميدان البحث و الإنتاج و بالتالي فالطرق التقليدية مازالت تطبق في جميع التعاقدات البترولية و بالتالي فكل عقد بحث أو استرجاع مدعم أو تطوير و يكون موضوع تفاوضات تقنية و اقتصادية طويلة و التي تؤدي بخسائر هامة لقيمة هذه العقود رغم انه أدخلت بعض التطورات خاصة نظام الإعلان بالمناقصة في إبرام العقود، لكن تبقى هذه التشريعات غير مرنة و غير جذابة لذا وجب التفكير أكثر في إصلاح شامل لطرق التعاقد في الجزائر بالإضافة إلى أو حادية معدلات الإتاوة و ضريبة الدخل جعل من هذه الأنظمة غير مجدية اقتصاديا و بالتالي غير مشجعة خاصة بالنسبة للمكامن الصغيرة أو المكامن الهامشية لذا وجب إعادة النظر كذلك في هذه الاقتطاعات و ملاءمتها أكثر مع التشريعات الحالية.

الفصل الرابع : جباية العقود البترولية في البحث والإنتاج

تخضع الجباية البترولية لقوانين حرة ومتغيرة حسب طبيعة نظام كل دولة وبناءا على الجانب الإستراتيجي لقاع المحروقات، هذا ويخول مبدأ سيادة الدولة اتجاه الوصول لثرواتها ثلاث طرق أساسية متمثلة في : نظام الامتياز المطبق في البلدان الغربية، وعقود تقاسم الإنتاج المطبق في آسيا وإفريقيا، ونظام عقود الخدمات المطبق في الشرق الأوسط وعلية تتحدد التزامات الشركات البترولية العالمية للوصول إلى المحروقات بناءا على نوع النظام المعتمد ومدى مرونته ولدراسة ذلك قسمنا هذا الفصل الرابع إلى ست مباحث خصص المبحث الأول للمحيط الاقتصادي للبحث والإنتاج، وتضمن المبحث الثاني البنود الأساسية لعقود البحث والإنتاج وتناول المبحث الثالث عقود الامتياز، أما المبحث الرابع فخصص لعقود تقاسم الإنتاج وتضمن المبحث الخامس عقود الخدمات أما المبحث السادس والأخير فتناول المرونة الاقتصادية لمختلف العقود البترولية.

١,٤ المحيط الاقتصادي للبحث و الإنتاج

تتضمن دراسة المحيط الاقتصادي للبحث والإنتاج، التطرق إلى المتعاملون في المنبع البترولي ضمن المطلب الأول وتوضيح علاقة الدولة بالشركات البترولية من خلال المطلب الثاني، وضمن المطلب الثالث نحدد العوامل الاقتصادية والمالية وفي المطلب الرابع نتطرق للسوق البحث البترولي ويخصص المطلب الخامس منح العقود البترولية.

١,١,٤ المتعاملون في المنبع البترولي

بتدخل في المنبع البترولي متعاملان أساسيان هما الدولة و الشركات البترولية والتي سوف نحاول سردها فيما يلي:

الدولة : تقوم الدولة بجرد كل ما تملكه من أملاك منجميه للمحروقات و هذا عن طريق إحصاء عام لكل المحيطات الموجودة و تخصيص الأموال و الإمكانيات من اجل تمويل و تطوير هذه الأملاك عن طريق تنمية النشاط الصناعي و كذا تقويم القدرات البشرية واليد العاملة الماهرة لبناء نسيج صناعي متكامل مع إقامة علاقات شراكة من اجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.^(١)

الشركات البترولية: تعمل الشركات البترولية العالمية إلي تحقيق ما يلي :

- ◀ الوصول إلى احتياطات هامة من البترول و الغاز من اجل الإنتاج
- ◀ تعظيم الربح
- ◀ تقويم القدرات البشرية بالتقنيات العالية و الحديثة و القدرات العلمية في مجال البحث و التنقيب و الإنتاج

^(١)(Daniel JOHNSTON, Petroleum Fiscal Systems and Production Sharing Contracts, Penn Well Books, ١٩٩٤, P ١٧,١٨.

◀ تقويم القدرات الصناعية أي الاندماج في المنبع و المصب للصناعة البترولية العالمية.^(٢)

٢,١,٤ علاقة الدولة بالشركات البترولية

تتمثل علاقة الدولة بالشركات البترولية في تحقيق أهدافهما المشتركة

١,٢,١,٤ أهداف الدولة

تختلف أهداف الدولة فيما يخص السياسة البترولية بناءا على التطورات العالمية و وضعيتها البترولية.

و تتمثل اغلب أهداف البلدان المصدرة للبترول في الرقابة التامة لنشاطاتها البترولية و تعظيم مدا خيلها و هناك بعض البلدان المصدرة و التي تواجه تراجع في مدا خيلها لتدهور الأسعار أو للأسباب أخرى تبحث عن موارد أخرى من المحروقات و هذا عن طريق تشجيع عمليات البحث.^(١) أما بالنسبة للبلدان المستوردة و من اجل التقليل من العجز في ميزانها التجاري تحاول أن تشجع البحث عن البترول في مناطق غير مستغلة بالتعاون مع الشركات البترولية بالإضافة إلى هذه الأهداف تحاول الدولة أن تطور أكثر قدراتها التكنولوجية في مجال البحث و الإنتاج عن طريق تكوين اليد العاملة المتخصصة و تطوير التقنيات الحديثة في مجال الصناعة البترولية، في الأخير تحاول وضع إطار جبائي و تعاقدى مرن من اجل أن تقاوم بصفة عقلانية تغيرات أسعار البترول و الحفاظ على مستوى مقبول لنشاطات البحث و التطوير.

٢,٢,١,٤ أهداف الشركات البترولية

تتمحور أهم أهداف الشركات البترولية العالمية فيما يلي:

^(١) (Fiscalité et Contrats en Exploitation-Production, Séminaire, ENSPM-SONATRACH /CPE, du ١٦ au ١٨ juin ٢٠٠١).

- ◀ الوصول إلى نجاعة مقبولة لاستثماراتها مع الأخذ في عين الاعتبار مخاطر البحث المرتبطة بالإجراءات الجبائية والتعاقدية.
- ◀ الاستفادة من تغطية سريعة للاستثمارات المعهودة بحيث تكون التكلفة التقنية لإنتاج المحروقات مقبولة في مناطق ذات مخاطر محدودة.
- ◀ البحث عن تجديد الاحتياطات والاستحواذ على مصادر تموين من المحروقات على المدى الطويل بالإضافة إلى تقويم المعدات التقنية من أجل ربحية أكثر للاستثمارات البحث بغرض تفعيلها مع تقنيات جد متطورة وحديثة و كذا إعادة تأهيل الموارد البشرية والصناعية.
- ◀ في الأخير التمتع بنوع من الضمان فيما يخص الاقطاعات الضريبة على المدى الطويل.

٣,١,٤ العوامل الاقتصادية والمالية لعقود البحث والإنتاج:

١,٣,١,٤ العوامل الاقتصادية :

من أهم العوامل الاقتصادية لعقود البحث والإنتاج ما يلي :

لابد لتوزيع التكاليف أن يأخذ في عين الاعتبار ضمن البنود التعاقدية إذا أردنا أن يكون هناك توزيع عادل للمداخل ما بين الدولة و المستثمر لإجمالي التكاليف المحققة مهما كان مستواها وبالتالي ففرضيات التكاليف تخص بأكثر اهتمام^(١).

بما أن الجباية البترولية لمكن ما هي الفرق ما بين سعر البيع و التكلفة التقنية المستحقة للاكتشاف و التطوير و الاستغلال فإن المشكل الأساسي في كل عقد بترولي أو في كل جباية بترولية يتمثل في كيفية تقاسم هذا الريع البترولي ما بين الدولة و الشركة البترولية

٢,٣,١,٤ آليات تقاسم الجباية البترولية :

^(١) Fiscalité et Contrats en Exploitation-Production, Séminaire, ENSPM-SONATRACH /CPE, du ١٦ au ١٨ juin ٢٠٠١.

تقسم الجباية البترولية بناء على المعايير التالية:
معايير ثابتة حسب المناطق الجغرافية،
مقاييس تقنية : العمق ، الإنتاج اليومي أو المجمع،
مقاييس محاسبية (السعر، الربحية، أو الرسوم الإضافية).

إضافة إلى هذه العوامل هناك ما يسمى بالمعدل المتوسط لاقتطاعات الدولة (TMPE) في الجباية البترولية و هو معيار مستعمل غالبا من اجل مقارنة العقود البترولية بناء على:

- حساب نسبة العمر الاقتصادي لمكمن ما بين العوائد الإجمالية الدولة و الجباية البترولية معبر عنه بالدولار الحالي آخذين في عين الاعتبار معدل القيم الحالية بحيث لا توجد قاعدة مطلقة لتثبيت معدل مثالي.
- حساب معدل اقتطاع الدولة و الذي لا بد على أن يضمن ربحية معقولة للمستثمر (في غالب الأحيان هذا المعدل يتراوح ما بين ١٥% و ٢٥%)^(١) مع تعظيم اكبر للمداخل البترولية للدولة و بالتالي هذا المعدل يرتبط مباشر بالتكاليف، سعر البترول والمميزات التقنية للمكمن أو منطقة النشاط و هناك معدل آخر يسمى بالمعدل الحدي للاقتطاعات الدولة يعادل معدل الاقتطاعات في حالة أهتلاك كل التكاليف ، هذا المعدل النظري يمثل أداة لمقارنة مختلف الأنظمة التعاقدية.

٤,١,٤ سوق البحث البترولي

إن كل الدول التي تملك أملاك منجميه بترولية تتنافس من اجل جلب اكبر عدد ممكن لرؤوس الأموال الصناعة البترولية و كل دولة لها القوة في التفاوض تبعا لقدراتها البترولية و بناء على متطلبات السوق البترولية العالمية و بالتالي فالتفاوض على العقد البترولي لا يأخذ فقط الوضعية البترولية للبلد المعني

^(١)(Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems and Production Sharing Contracts, Penn Well Books, ١٩٩٤, P ١٣٥.

بل كذلك بناء على الفائدة البترولية للحوض المزمع استغلاله دون إن ننسى وضعية السوق العالمية للبحث البترولي المبنية على أساس قوي السوق أين يطبق قانون العرض و الطلب الذي يدخل القلق في قوي التفاوض ما بين مختلف الأطراف.

تمضى غالبا اغلب العقود لتعهدات طويلة و التقلبات التي تحدث في المدة لا تغير مباشرة التوازن الاقتصادي العام لحيثيات العقد و لا تدخل بالضرورة إعادة النظر في العقد الذي يبرم في ظروف تقنية و مالية معينة:

- ◀ احتمال تحقيق اكتشافات،
- ◀ أخذ التكاليف التقنية بعين الاعتبار،
- ◀ تطور سعر البترول على المدى الطويل.

وعندما لا يتحقق أحد من هذه الأهداف نكون مجبرين للالتقاء و إعادة التفاوض، هذا التفاوض يعبر عن تبادل الآراء في إطار متكافئ بين الدولة و الشركة البترولية لتطوير علاقات التعاون في إطار شراكة قوية مبنية على تفهم كبير للأخطار التقنية و المالية.⁽¹⁾

٤,١,٥ طرق منح العقود البترولية

ترتبط طرق منح العقود حسب حالة تقدم البحث و التنقيب في المناطق المفتوحة و لدرجة أهمية القدرات الصناعية ففي حالة التنازل على مكامن قيد الاستغلال فان الإعلان عن مناقصة دولية هو الإجراء المعمول به غالبا.

تمر عملية تشجيع الاستثمارات على تنظيم فعال للإجراءات منح محيط البحث أو التنازل لفائدة الشركات للمكامن من اجل الحصول على ظروف حسنة و مناسبة، و بالتالي فعلمية منح الرخص المنجمية أو العقود البترولية في مناطق

⁽¹⁾ Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems Analysis and Design, Daniel JOHNSTON & CO., ٢٠٠١, P ١٥.

البحث تتم بحرية و بطرق مختلفة بناء على تحقيق الإدارة العمومية و لذلك فالأنظمة المعمول بها في الدول التي يتوفر لديها تشريع جبائي شامل و الذي تحدد فيه المناطق الغير مستغلة وبالتالي شروط الطلبات تكون مقبولة ضمن الإطار القانوني و تخص هذه الطلبات التعهد بالأشغال و المصاريف التي اقرها صاحب الامتياز و بعد عملية المداولة من قبل الإدارة العمومية لهذه العروض المقدمة تقوم الدولة بالفصل في آجال محددة لهذه الطلبات بصفة تقديرية.

١,٥,١,٤ التفاوض بالتراضي

عندما لا يوضح التشريع كل الشروط المطبقة لعقد بترولي يمكن لشركة ما أن توضع ضمن الشروط المحدد وفقا للتنظيمات و التشريعات المعمول بها ضمن عرض يغطي كل شروط بنود العقد البترولي المزمع لمنطقة غير مستغلة، في هذا الإطار يمكن للدولة أن تقرر قبول التفاوض مع الشركة من اجل الوصول إلى اتفاق ضمي مقبول.

٢,٥,١,٤ المناقصة الدولية

بالنسبة للمناقصة الدولية تقوم الدولة بفتح كتل (blocs) في إطار التشريع المعمول به و تحدد الشروط المناقصة على النحو التالي:

- طرق تعهد العروض (التاريخ، التقديم،الخ)
- توفر المعلومات و المعطيات (تقرير تقييمي للبترول)
- تزويد الشركات بعقود نوعية (type) (التعهدات بالأشغال، الآجال الاقتصادية، قسط المساهمة)^(١)

^(١) (Fiscalité et Contrats en Exploitation-Production, Séminaire, ENSPM-SONATRACH /CPE, du ١٦ au ١٨ juin ٢٠٠١).

بعد عملية دراسة العروض نكون أمام حالتين ممكنة القبول بأحسن عرض دون تفاوض، أو التفاوض مع الشركة صاحبة أحسن عرض من اجل تحسين الإجراءات المعروضة و إنهاء العقد.

٣,٥,١,٤ نظام الامتياز على ممكن

القاعدة في هذه الحالة الإعلان بالمناقصة الدولية: هناك إجراءات ممكن أن تدخل في مرحلة اختيار أولي للشركات المرخصة و التي تعرض إمكاناتها على أساس قدراتها التقنية و المالية أما في الحالات الخاصة و التي تخص مشاريع الاسترجاع المعزز لمكامن قيد الاستغلال فان قواعد الأجر لابد أن تكون مكيفة من اجل تشجيع المستثمرين الجدد بصفة عقلانية و عادلة.^(١)

٢,٤ البنود الأساسية لعقود البحث و الإنتاج

تتضمن البنود الأساسية لعقود البحث و الإنتاج دراسة التطورات الأساسية في العقود البترولية ضمن المطلب الأول، و نتناول ضمن المطلب الثاني البنود التقنية و يتناول ضمن المطلب الثالث البنود العملية و الإدارية أما المطلب الرابع فيخصص للبنود الاقتصادية و المالية و التجارية المحددة لتمويل العمليات البترولية و كيفية تحديد سعر المحروقات و عملية تسويق الإنتاج.

١,٢,٤ التطورات الأساسية في العقود البترولية

من أهم التطورات في العقود البترولية هو تدعيم الرقابة من قبل الدولة اتجاه الشركات البترولية و التي أدت إلى:

^(١) (Exploration-Production des Hydrocarbures, ENSPM Formation Industrie, mars ٢٠٠١.)

◀ تطور العوائد البترولية للدولة بحيث ارتفعت في سنوات السبعينات لتستقر في بداية الثمانينات ثم تنخفض مباشرة بعد الأزمة البترولية سنة ١٩٨٦،

◀ إدخال مرونة أكثر في العقود وفي الحماية البترولية في المقابل نلاحظ ظهور تعقد كبير في البنود المتعلقة بتقاسم الربح البترولي،
 ◀ توضيح كلي لتعهدات الشركات البترولية فيما يخص الحد الأدنى للأشغال ومصاريف عملية البحث مع الأخذ في عين الاعتبار العراقيل الخاصة باستغلال الغاز الطبيعي.

٢,٢,٤ البنود التقنية

تتمثل أهم البنود التقنية فيما يلي :

١,٢,٢,٤ مدة سريان مفعول فترة البحث:

إعطاء حق التصرف بدون منازع في مجال البحث لمنطقة محددة و مصرحة في العقد أو بواسطة الرخصة المنجمية و التي تكون لمدة معينة طويلة نوعا ما (متوسط من ٦ إلى ١٠ سنوات) مقسمة على عدة مراحل و يمكن تجديد حقوق فترة البحث إلى فترات أخرى ولكن ببعض الشروط كتقليص طفيف في المساحة المحصلة في الرخصة.^(١)

تنتهي صلاحية هذه الرخص على المساحة الكلية للعهد الأخيرة لفترة البحث ماعدا المناطق التي تتحقق فيها المحددة باكتشافات و التي تكون موضوع عملية التطوير.

^(١) Fiscalité et Contrats en Exploitation-Production, Séminaire, ENSPM-SONATRACH /CPE, du ١٦ au ١٨ juin ٢٠٠١.

٢,٢,٤ الالتزام بالأشغال و مصاريف البحث

لابد أن يتحقق الالتزام بالبرنامج الأدنى للنشاط المحدد في كل من مراحل البحث (المرحلة الابتدائية و المرحلة الإضافية) من اجل الحصول على تجديد الحقوق. يكون الالتزام بالاستثمار الأدنى المراد تحقيقه و المتوسط بالالتزامات الدنيا لأشغال حسب نوع الأعمال و بصفة إجمالية طوال مدة البحث. يؤدي الالتزام بالتعويضات فيما يخص عدم احترام التزامات البحث أو عدم احترام التزامات مصاريف البحث بالشركة إلى دفع الفارق بين التزامات المصاريف و المبالغ المستثمرة فعلا للدولة.

٣,٢,٤ البنود العملية و الإدارية

يتعهد كل مستفيد باحترام المقاييس العالمية (Good Oil Field Prqtice) في إدارة الأشغال و يتمثل هذا في الحفاظ على المحروقات، الأمن و البيئة.^(١)

١,٣,٢,٤ البرنامج السنوي للأشغال و الميزانية

تقدم الشركة صاحبة الامتياز قبل بداية كل سنة للدولة برنامج عمل و ميزانية للسنة الموالية بحيث تكون مفصلة حسب نوع الأشغال (بحث، تطوير، إنتاج). يحق للدولة أن تطلب من صاحب الحق القيام بتعديلات في البرنامج و التي يأخذها بعين الاعتبار قبل تقديمها للمصادقة.

٢,٣,٢,٤ رقابة الأشغال و المتابعة الإدارية

لا بد لصاحب الرخصة أن يتحقق كل سنة من الأشغال المنصوص عليها في البرنامج السنوي و طبقا للقواعد المعمول بها في الصناعة البترولية العالمية

^(١) Institut Américain du Pétrole www.api.org

كما تخضع هذه الأخيرة لرقابة مستمرة من طرف الدولة غالبا الهيئة المكلفة بالمناجم و المحروقات التي تتمتع بكل الصلاحيات و بحق المتابعة المستمرة في مناطق النشاط بالإضافة إلى حقها في دراسة كل الملفات التقنية والملفات التي لا بد أن يقدمها صاحب الحق للدولة.

٤,٢,٣ حقوق نقل الإنتاج

صاحب الامتياز له الحق في نقل الإنتاج المستخلص من المكامن التجارية التي يستغلها إلى غاية نقاط التصدير أو الاستعمال و هذا حسب النصوص المحددة في التشريع أو العقد، هذا الحق يعطي للمستفيد إمكانية بناء الأنابيب في داخل و خارج المساحة المذكورة في العقد بناء على رخصة النقل التي تعتبر ضرورية من جهة و من جهة أخرى تنص العقود غالبا على أن صاحب الامتياز يمكن أن يستعمل المنشآت الموجودة و التي هي ملك طرف آخر مع تسديد تعريفه النقل والتي تقدم للدولة من اجل المصادقة

٤,٢,٤ البنود الاقتصادية و المالية و التجارية

٤,٢,٤,١ تمويل العمليات البترولية

إن تمويل العمليات البترولية هي على عاتق صاحب الامتياز و الذي يمول كل مصاريف البحث و التنقيب بأمواله الخاصة أما في حالة التطوير فجزء من هذه الاستثمارات يمكنه أن يغطي بواسطة القروض.

في بعض الحالات تخضع هذه القروض المرخصة إلى المصادقة من طرف الدولة وهذا من اجل إعداد المصاريف المالية بمبالغ معقولة كما تحدد شروط التمويل و النسب القصوى أثناء إبرام العقود.

٤,٢,٤,٢ تحديد سعر المحروقات:

إن تحديد سعر المحروقات يكون بناء على ما يلي:

(أ) **سعر البيع الحقيقي:** إن سعر البيع الحقيقي للمبيعات يعبر عن نقل الملكية لنقطة تسليم معنية (غالبا سعر فوب في نقطة التصدير أما في حالة بيع بصيغة سيف فيعدل السعر لحساب سعر فوب) تباع هذه الكميات للغير فقط مستقلين عن البائع وفي سوق تنافسية و حرة.

في حالة ما إذا لم تكن هناك مبيعات للغير يحدد السعر الحقيقي مقارنة مع متوسط سعر السوق خلال نفس الفترة أو لبتترول بنوعية مقارنة بيع في الداخل أوفي مناطق مجاورة.

(ب) **سعر البيع المعلن :** إن السعر النظري أكبر من السعر الحقيقي (أدخل هذا النظام من قبل بعض الدول خاصة دول الاوبيك (OPEP) سنة ١٩٦٤ ثم تم التفاوض مع الشركات بعدها حدد بصفة انفرادية ابتداء من ١٦ أكتوبر ١٩٧٣).^(١) إن استعمال السعر المرجعي كان الهدف منه اجتناب المحادثات من اجل تحديد سعر الحقيقي للبيع و استعمال السعر المعلن باعتباره السعر المرجعي الجبائي من اجل حساب مدا خيل الدولة (الإتاوة، ومختلف الضرائب).

(ج) **سعر الغاز الطبيعي:** السعر المأخوذ من اجل تطبيق العقد هو سعر البيع الحقيقي للغير أما في حالة البيع المباشر للدولة أو لشركة فرعية يحدد السعر باتفاق الطرفين.

٣,٤,٢,٤ تسويق الإنتاج

إن صاحب الحق مسؤول عن تسويق نصيبه في الإنتاج المستخلص تبعا لنوع العقد لمطبق، كذلك هو مجبر لتموين بالأولوية السوق الداخلية في غالب الأحيان في هذه الحالة سعر البيع أما إن يكون سعر السوق أو بسعر اقل^(٢) ، وله الحق في بناء شبكة نقل خاصة أو هياكل تخزين كل ما دعت إليه الضرورة.

^(١) (Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole (OPEP) www.opec.org

^(٢) إستراتيجية إنتاج البترول، الأوراق الفنية، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق ١٠-١٣ ماي ١٩٩٨، ص ١٥.

٣,٤ عقود الامتياز

بموجب عقود نظام الامتياز تعطي الدولة لصاحب الحق رخصة منجميه للبحث ثم في حالة اكتشافات تجارية تضاف له عدة رخص من اجل التطوير و الاستغلال في هذا الإطار يصبح صاحب الامتياز هو المالك لإجمالي المحروقات علي رأس البئر التي يضمن عملية تسويقها و في المقابل يخضع هذا الأخير لالتزامات الجباية التالية :

- ◀ إتاوة الإنتاج
- ◀ ضريبة علي أرباح الشركات
- ◀ بالإضافة إلى ضرائب ورسوم إضافية^(١)

والأصل في عقد الامتياز بتمثل أساسا فيما يالي

ملكية الإنتاج

ملكية المنشآت

مصادر مدا خيل الدولة

ضمن هذا المبحث نتطرق إلى ملكية الإنتاج والمنشآت في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيخصص لتطور مصادر مداخيل الدولة، والمطلب الثالث لإتاوة الإنتاج، أما المطلب الرابع فيخصص للضريبة المباشرة على الأرباح والمطلب الخامس والأخير للرسم الإضافي على الأرباح البترولية.

^(١) (La Fiscalité et les Contrats Pétrolières, Le Pétrole et le Gaz Arabes, le Centre Arabe d Etudes Pétrolières, n ٧٢٣, Vol XXXI , ١ mai ١٩٩٩, p ٤١).

١,٣,٤ ملكية الإنتاج و المنشآت

إن صاحب الامتياز هو المالك لإجمالي المحروقات المنتجة شرط أن يدفع الإتاوات عينا و بمجرد أن تخرج هذه المحروقات من باطن الأرض أي على مستوى رأس البئر و يعتبر كذلك المالك الوحيد لهياكل الإنتاج حتى انتهاء حقوقه المنجمية أين ترجع ملكية هذه الهياكل في اغلب الأحيان للدولة دون أي تعويض لهذا الأخير، تحتوي بنود ملكية المنشآت في إطار نظام الامتياز غالبا علي الإجراءات التالية و التي تطبق في نهاية استغلال المكنن :

◀ الحق لصاحب الامتياز في إعادة استعمال منشآته في عمليات الإنتاج لاكتشافات أخرى داخل نفس البلد.

◀ الحق للدولة أن تطلب من صاحب الامتياز أن ينزع جزء أو كل المنشآت بمصاريفه الخاصة إذا رأت أنها لا تريد استعمالها.

٢,٣,٤ تطور مصادر مدا خيل الدولة

بالإضافة إلى إتاوة الإنتاج و الضريبة علي أرباح الشركات تحصل الدولة على مدا خيل أخرى ضمن العناصر التالية:

١,٢,٣,٤ علاوات الإمضاء:

تنص بعض عقود الامتياز على إن يدفع صاحب الحق لصالح الدولة علاوات بتاريخ إمضاء العقد أو عند منحه الرخصة المنجمية أما في بعض البلدان الأخرى لا يعرض مثل هذا النوع أثناء الإمضاء و لكن توزيع هذه الرخص المنجمية يتم بالمزاد العلني.

خلافا لهذه العلاوات تدفع الشركة بعض المصاريف والتي تتعلق بما يلي :

- الحقوق الثابتة من اجل تقديم طلب رخصة أو امتياز أو تجديد،
- حقوق تسليم الرخصة أو الامتياز،

- حقوق مرتبطة بتغير رخصة أو امتياز.^(١)

٢,٢,٣,٤ إتاوات على المساحة:

يدفع للدولة أو لهيئة خاصة إجباريا كل سنة، إيجار يرتبط بمساحة المحيط أو برخصة البحث يمكن أن يكون في شكل توزيع تكراري تصاعدي يتناسب طرديا مع المساحة المستغلة.

٣,٢,٣,٤ علاوات الإنتاج:

تسدد دفعة أو عدة دفعات لصالح الدولة على أساس الحصول على مستويات معينة من الإنتاج من خلال الاكتشاف التجاري، تقبل هذه العلاوات لبعض الدول كتكاليف لصاحب الامتياز و تهتك على فترات متوسطة.

٣,٣,٤ إتاوة الإنتاج (Royalty):

إتاوة الإنتاج تساوي إلى نسبة تقتطع من قيمة الإنتاج و تدفع إلى الدولة من قبل صاحب الامتياز سواء نقدا أو عينا و تعتبر كضريبة على رقم الأعمال مستقلة عن الأرباح ممكن أن تكون نسبة ثابتة أو بمعدلات تصاعدية بناء على خصوصيات مكامن الاستغلال أو كمية الإنتاج المستخلصة وفقا للنصوص العقد كما يلي:^(١)

^(١)(Fiscalité et Contrats de l'Amont Pétrolier, Séminaire, ENSPM-SONATRACH/CPE, du ٢٣ au ٢٧ juin ٢٠٠١).

^(١)(Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems and Production Sharing Contracts, Penn Well Books, ١٩٩٤, P ١٣٥).

- ◀ معدلات متغيرة على أساس الإنتاج اليومي أو السنوي (المعدلات المطبقة على فئات الإنتاج تتغير بتغير كمية الإنتاج)،
- ◀ معدلات متغيرة على أساس الإنتاج المجمع،
- ◀ معدلات متغيرة بناء على عوامل اقتصادية،

تجمع و تحسب الإتاوة في ثلاث أماكن: رأس البئر، الخروج من الحقل، نقطة

التصدير أما بالنسبة للسعر القاعدي للإنتاج فهو إما:

- ◀ السعر الحقيقي للتسويق،
- ◀ السعر المعلن،
- ◀ السعر الرسمي أو المحدد من طرف الدولة.

و غالبا تؤثر الإتاوة على صاحب الامتياز من حيث أنها ترتبط بطبيعة الحال بالطريقة المحاسبة التي تسجل بها في حساب الضريبة على الأرباح و بالتالي فهل تعتبر كقرض ضريبي أو كتكلفة مسترجعة من الدخل الخاضع للضريبة.

٤,٣,٤ الضريبة المباشرة على الأرباح :

يخضع صاحب الامتياز لضريبة مباشرة بترولية من خلال ما يحصل عليه من نشاطاته داخل الوطن و في اغلب الأحيان تحسب هذه الضريبة منفصلة عن النشاطات الأخرى (النقل، تميع الغاز الطبيعي) تحسب أرباح صاحب الامتياز سواء بالأخذ بعين الاعتبار كل نشاطاته للبحث و الاستغلال داخل الوطن أو لكل عقد امتياز منفردا.^(١)

يرتبط حساب الربح بتحديد الإيرادات للإجمالية الإنتاج و كذا كل المصاريف و التكاليف التي يمكن أن يطرحها صاحب الامتياز.

^(١) Fiscalité et Contrats de l'Amont Pétrolier, Séminaire, ENSPM-SONATRACH/CPE, du ٢٣ au ٢٧ juin ٢٠٠١.

يتطلب حساب الضريبة على الأرباح توضيح كامل للمصاريف و التكاليف (مثلا، المصاريف، المالية) لكل نوع من الاستثمارات كما ترتبط الضريبة كذلك بالإجراءات التالية:

طرق تكوين المؤونات (في حالة التنازل) إمكانية تأخير الأرباح للسنوات الموالية (Carry Forward) أو للسنوات السابقة (Carry -Back of Losses)^(٢) في الأخير الضريبة على الأرباح و هي نسبة من الربح الخاضع للضريبة و تحسب أما على أساس معدل يحدد في القانون الجبائي أو على معدل خاص بالنشاطات البترولية (في شكل سلم أو معدل تصاعدي).

٥,٣,٤ الرسم الإضافي علي الأرباح البترولية

بعد الأزميتين البتروليين لسنوات السبعينات وضعت حدة حلول من اجل رفع المداخل البترولية للدولة و هذا بإدخال بطريقة مقبولة مرجع لأسعار البترول و خصوصيات المكامن (الحجم، مستوى الاستثمارات) الحل الأول: معدل تصاعدي للإتاوة

الحل الثاني: إدخال ضريبة جديدة مرتبطة بالربحية و تعتبر اقتطاع استثنائي (Petroleum Revenue Tax)^(١)

الحل الثالث : إدخال ضريبة إضافية مرتبطة مباشرة بالربحية بناء على مبدأ و هو أن يدفع صاحب الامتياز للدولة نسبة من التدفق النقدي السنوي عندما تحقق الشركة معدل ربحيه اكبر من الحد الأدنى المتفاوض عليه في العقد أثناء تنفيذها للمشروع حيث تكون طريقة حساب المدفوعات الإضافية على النحو التالي:

^(٢)(Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems Analysis and Design, Daniel JOHNSTON & CO., ٢٠٠١, P ١٩٦.

^(١)(Fiscalité et Contrats en Exploitation-Production, Séminaire, ENSPM-SONATRACH /CPE, du ١٦ au ١٨ juin ٢٠٠١.

- تحسب التدفقات النقدية بالقيم الحالية بالنسبة لمختلف حدود المعدلات الدنيا للربحية من خلالها تطبق الضريبة الإضافية البترولية.
- عندما تكون هذه التدفقات المالية الكلية السنوية موجبة يدفع صاحب الامتياز نسبة معينة للدولة يتم التفاوض عليها عادة.

١,٥,٣,٤ مزايا الضريبة الإضافية

إن من مزايا الضريبة الإضافية يمكن ذكر:

- ◀ الاستقرار الاقتصادي الأمثل للعقود،
- ◀ إدخال عامل اقتصادي في حساب الضريبة،
- ◀ حصر الضريبة في السنوات الأولى للإنتاج لتشجيع المشاريع الحدية.

٢,٥,٣,٤ مساوئ هذه الضريبة

من المساوئ التي تترتب عن هذه الضريبة هو خطر إفشال عزيمة الشركات إذا كان نصيب الدولة على النمو الحدي للإنتاج مهم جدا مقارنة مع ما تأخذه لشركات البترولية العالمية.

٤,٤ عقود تقاسم الإنتاج

ادخل هذا النوع من العقود سنة ١٩٦٦ من قبل إندونيسيا، و في إطار هذه العقود الشركة البترولية ليست المالكة مباشرة للرخص المنجمية للمحروقات لمنطقة معينة ولكن تتدخل بموجب عقد و بدون منازع للقيام بعمليات بترولية لفائدة الدولة أو الشركة الوطنية و في مقابل نشاطاتها، و في حالة الإنتاج فقط تعوض عينا للتكاليف التي أنفقتها في عمليات الاستكشاف، التطوير والاستغلال^(١) و هي مرخصة لتسويق حصة من الإنتاج (Cost Oil) في حدود نسبة مأوية عليا و تتحصل على اجر لتشجيعها على الاستثمار في شكل حصة من الرصيد السنوي للإنتاج (Profit Oil) بناء على البنود المنصوص عليها في العقد كما يكمن نجاح نموذج تقاسم الإنتاج فيما يلي:

- الطبقة القانونية للروابط التعاقدية (الشركة البترولية ليست مالكة مباشرة للرخص المنجمية).
- صيغة تقاسم الإنتاج لمكمن^(٢) تعبر عن درجة كبيرة من الرقابة تمارسها الدولة على عمليات الشركة البترولية.

^(١) (La Fiscalité et les Contrats Pétrolières, Le Pétrole et le Gaz Arabes, le Centre Arabe d Etudes Pétrolières, n ٧٢٣, Vol XXXI, ١ mai ١٩٩٩, p ٤٢.

^(٢) المكمن: un Gisement

من خلال هذا المبحث الرابع نبحث خصائص عقود تقاسم الإنتاج ضمن المطلب الأول، والمطلب الثاني يتناول طرق تحصيل التكاليف البترولية، و نخصص المطلب الثالث لطرق تقاسم الإنتاج أما المطلب الرابع فنتطرق لمصادر مداخيل الدولة.

١,٤,٤ خصائص عقود تقاسم الإنتاج :

من الناحية القانونية : يتدعم دور الدولة في عقود تقاسم الإنتاج بتطبيق المبدأين التاليين:

- باعتبارها المالك الوحيد سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق شركتها الوطنية للرخص والحقوق المنجمية والإنتاج و بالتالي تحتكر عمليات البحث والاستغلال لمكانن المحروقات أما الشركة فتتدخل بصفتها مؤدية لخدمات في إطار عقد شبيه بعقود تقديم الخدمات.
 - رغم أن الدولة تقوم بطلب الكفاءات التقنية والمالية للشركة البترولية تبقى المالك لجزء هام من الإنتاج والمتعاقد يحصل تعويضا لمصاريفه التي أداها و على أجر مقابل خدماته على حصة في هذا الإنتاج (في تقاريره السنوية يأخذ المتعاقد في حسابان احتياطاته الجزء الذي يعود إليه من هذا المكن).
- إذا هذا النظام مبني على أساس مبدأ تقاسم الإنتاج بين الدولة (أو الشركة الوطنية) صاحبة الحقوق المنجمية والشركة البترولية (أو المجمع) الذي يعتبر المتعامل المسؤول على سير العمليات ومصدر التمويل.^(١)

^(١) Daniel JOHNSTON, International Petroleum Analysis The Commercial terms, Daniel

JOHNSTON & CO, Inc, USA, P ٩.

٢,٤,٤ طرق تحصيل التكاليف البترولية :

تختلف هذه الطرق حسب طبيعة كل دولة و بإمكانها أن تتغير حسب المناطق التعاقدية وتواريخ إمضاء العقود، للمتعاقد الحق في التعويض عن التكاليف البترولية التي أنفقتها مقابل الحصول على جزء من الإنتاج و يمكن تلخيص هذه الطرق فيما يلي:

- يتغير الحد الأقصى للإنتاج الذي يمكن تخصيصه لتحصيل التكاليف البترولية، حسب الدول و العقود،
- تكون عملية تحصيل باقي التكاليف البترولية الغير محصلة و القابلة للتحصيل خلال السنة أو السنوات القادمة بنفس المبدأ،
- يأخذ جزء من الإنتاج الذي يمثل التكلفة البترولية سعر السوق كمرجع بغية مقارنته مع مبلغ التكاليف القابلة للتحصيل.
- أصبح نظام التحصيل تدريجيا أكثر تعقيد وهذا بإدخال قرض الاستثمار (Uplift) (بإمكانه تعويض جزئيا التضخم) و بالتالي فان التحصيل يتم دائما بالقيمة الاسمية دون استدلال.
- تعويض مصاريف التطوير بما فيها في بعض الحالات الأعباء المالية النظرية المحسوبة باتخاذ سواء نسبة فوائد وهمية مطبقة لغاية تسديد القرض أو نسبة مؤوية متفاوض عليها في الاستثمار.
- الأعباء المالية الحقيقية مع مراعاة المستويات المطبقة، بالإضافة إلى تعريف أكثر دقة للتكاليف البترولية القابلة للتحصيل (إقصاء أم لا للعلاوات و الأعباء المالية و كذا العملة المستعملة) و أولوية التحصيل بين مختلف التكاليف (الاستكشاف، التطوير، الاستغلال، تكاليف أخرى).

٣,٤,٤ طرق تقاسم الإنتاج

بعد طرح حصة الإنتاج المناسبة لتحصيل التكاليف يقسم باقي الإنتاج ما بين الدولة و المتعاقد حسب الطرق التي آلت إليها كما انه كانت في البداية نسبة

وحيدة لتقاسم الإنتاج يتم التفاوض عليها مهما كانت خصوصيات الاكتشاف و فيما بعد ظهرت طرق على شكل سلم تدريجي حسب الإنتاج اليومي و المجمع و كذا تلك المرتبطة بميزات الاكتشافات لا سيما موقعها.⁽¹⁾

إن آليات تصحيحية ظهرت للأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار النفط قد تم اعتبارها من طرف الدول (نظام السعر الأقصى الذي يسمح برفع حصة الدولة. في الأخير ظهرت آلية جديدة لتقاسم الإنتاج مبنية ليس على الإنتاج اليومي أو المجمع بل على نسبة المرودية أو على مؤشر آخر للمرودية (مؤشر م) المحصل عليه من طرف المتعاقدين في تاريخ معين.

إن إمكانية ملاءمة أحكام عقد تقاسم الإنتاج إلى الخاصيات المحتملة لاكتشاف ما يفسر كأحد المزايا و كنتيجة لنجاح عقود تقاسم الإنتاج بالنسبة لعقود الامتياز أين هامش المرونة محدود خلال المفاوضات.

٤,٤,٤ مصادر مداخيل الدولة :

في هذا النوع من العقود مداخيل الدولة تتكون من مجموعتين :

◀ المداخيل الناتجة عن نصيب الدولة من عملية تسويق المحروقات و بالتالي فالمتعاقدين مكلف بتسويق حصة الدولة من الإنتاج أما فيما يخص نصيبه فيحسب بعد عملية تغطية التكاليف البترولية،

◀ الضرائب بمختلف أنواعها و أهمها الضريبة على الأرباح و التي لا بد أن يدفعها المتعاقد للدولة طبقا للتشريعات المعمول و بناء على بنود العقد، يمكن لهذه الضريبة أن تدخل في نصيب الدولة في الإنتاج و هناك ضرائب إضافية أخرى تتعلق لمستويات معينة من الأرباح و التي ممكن أن يخضع لها المتعاقد عند ما يصل إلي تحقيقها.

⁽¹⁾ (Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole (OPEP) www.opec.org

بالإضافة إلي مداخل أخرى ورسوم ممكن أن تنص عليها عقود تقاسم الإنتاج كالعلاوات النقدية والتزام المتعاقد بتغطية السوق الداخلية بواسطة نصيبه من الإنتاج و بسعر اقل من سعر السوق العالمي وهذا ما يعبر عليه بآليات (Price Cap).^(١)

في الأخير وبناء على الطبيعة القانونية لعقود تقاسم الإنتاج فالمتعاقد ليس المالك للحقوق المنجمية لهذا فهو غير خاضع لدفع الإتاوة إلا أن بعض العقود تدخل هذه الأخيرة و التي من المفروض عدم تطبيقها.

إن اغلب العقود المبرمة بين شركة سوناطراك و الشركات البترولية العالمية في ميدان الاستكشاف و الإنتاج هي عقود من نوع تقاسم الإنتاج.

٤,٥ عقود الخدمات:

تبرم هذه العقود بين الشركات الوطنية للبلدان المنتجة للبترول و الشركات البترولية بموجبها تخول الشركة الوطنية للشركة المتعاقدة القيام لحسابها بأعمال البحث و الاستغلال و التطوير أو الاستغلال و يوجد نوعان من العقود و هذا حسب درجة الخطورة المأخوذة على عاتق الشركة البترولية.

ويأتي هذا المبحث في مطلبين نخصص المطلب الأول لعقود الخدمات بالمخاطرة والمطلب الثاني لعقود المعونة الفنية.

٤,٥,١ عقود الخدمات بالمخاطرة :

عقد الخدمات بالمخاطرة (Risk Service Contract) و هو عقد بموجبه تقوم شركة بعمليات البحث بالمخاطرة و على حسابها لفائدة شركة وطنية.^(١)

^(١)(Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems and Production Sharing Contracts, Penn Well Books, ١٩٩٤, P ٦٦.

^(١)(La Fiscalité et les Contrats Pétrolières, Le Pétrole et le Gaz Arabes, le Centre Arabe d Etudes Pétrolières, n ٧٢٣, Vol XXXI , ١ mai ١٩٩٩, p ٤٣.

هذا النوع من العقود لا يتجاوب كثيرا في علاقات الدولة مع الشركات البترولية حيث يجد أصله غالبا في الدول التي أمتت الشركات أو التي أعطت في فترة معينة احتكار البحث و الإنتاج لشركة وطنية (إيران، العراق، قطر، فنزويلا، الخ...) إلا انه في التطور في الدولة التي تريد أن ترفع من قدراتها الإنتاجية باللجوء إلى الشركات البترولية التي لديها إمكانيات و تكنولوجيا متقدمة و القدرة على تمويل استثمارات معتبرة في أحسن الظروف.

في هذه العقود الإنتاج الكلي يرجع إلى الشركة الوطنية بينما الشركة المتعاقدة تحصل على مداخل نقدية حسب الخدمة المقدمة و تعمل الشركة في هذه العقود تحت رقابة الشركة الوطنية التي تصبح فيما بعد تدير الأشغال ابتداء من عملية التطوير أو الإنتاج.^(٢)

إن الشركة الوطنية هي المالكة للمنشآت بينما الشركة الأجنبية لها حق الاستعمال، والفرق الأساسي بين عقد تقاسم الإنتاج و عقود الخدمات يكمن في أن الشركة المتعاقدة لا تحصل مباشرة على حصة في الإنتاج بل تستفيد بمقابل نقدي و هذا من اجل تسديد النفقات المستثمرة و أجر مرتبط بالنتائج، في غالبا الأحيان هذا المقابل يعطي الضمان للمستثمر الحق في أخذ حصة مماثلة من المحروقات المستخلصة بناء على النصوص المحددة في العقد، بند يدعى (buy back).^(١)

استعمال هذا النوع من العقود قليل جدا في الجزائر هناك عقد واحد أبرم في هذا الإطار مع كل من (BHP) و (GOOG) و (PETROFAC) و هذا من اجل تطوير و استغلال احتياطات مكامن الغاز الطبيعي لمنطقة أو هانت مدته ٤٢ شهرا بالنسبة للتطوير و ١٠ سنوات بالنسبة لعملية الاستغلال و قد حددت حقوق الدخل (Cash Bonus) بـ ١٠ ملايين دولار ابتداء من تاريخ إمضاء العقد

^(٢) إستراتيجية إنتاج البترول، الأوراق الفنية، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق ١٠-١٣ ماي ١٩٩٨، ص ١٦.

^(١) Fiscalité et Contrats de l'Amont Pétrolier, Séminaire, ENSPM-SONATRACH/CPE, du ٢٣ au ٢٧ juin ٢٠٠١.

بينما قدر الغلاف المالي لعملية الاستثمارات بـ ٩٢٧,٨ مليون دولار تتحمله كلية الشركات الاجنبية.^(٢)

٢,٥,٤ عقود المعونة الفنية

عقود المعونة الفنية أو تسمى كذلك بعقود الخدمات بدون مخاطرة (Pure Service Contract) و هم عقود المعونة أو التعاون التقني بحيث لا تأخذ الشركة الأجنبية على عاتقها أي خطر و لا تمويل مباشرة الأشغال، يسمح للشركة في هذا النوع من العقود بإجراء أعمال خاصة مقابل اجرا محدد و مرتبط بالنتائج المحققة تتمثل هذه العقود غالبا في أشغال لمكان قديمة أو قيد الاستغلال في بعض الأحيان على أعمال التطوير، يمكن للشركة الأجنبية أن تشتري جزء من الإنتاج، يخضع هذا النوع في العقود لحماية النظام العادي (الضريبة المباشرة على الأرباح).

٦,٤ المرونة الاقتصادية للعقود البترولية

يجسد العقد البترولي في البحث أو الإنتاج إرادة الأطراف المتعاقدة للالتزام لمدة طويلة في تحسين الموارد المحتملة في المحروقات لمنطقة جغرافية محددة و التي تظهر خصوصيات بترولية متميزة.

نجد في هذا النوع بنودا مستقلة عن خصوصيات المنطقة المراد استكشافها كتدابير القانونية، تسيير العمليات و وضع حسابات، إن من أهم البنود تلك المتعلقة مباشرة بتقدير المكان المراد استكشافها و كذا السوق البترولية لاسيما تلك المتعلقة بـ:

- ◀ مدة برنامج الاستكشاف و مساحة الرخصة Rendus،
- ◀ الالتزامات الدنيا للاستغلال و مصاريف الاستكشاف،
- ◀ طرق تقاسم الربح البترولي.^(١)

^(٢) Contrat de Service à Risques pour le Développement et l'Exploitation des Gisements de Gaz Naturel situé dans la région d'OHANET, entre SONATRACH et BHP, PETROFAC, JOOG, signé le ٠٢ juillet ٢٠٠٠, p٢٠.

^(١) Daniel JOHNSTON, International Petroleum Analysis The Commercial terms, Daniel JOHNSTON & CO, Inc, USA, P ١٣.

إنه من المستحيل إذا تطبيق هذه الإجراءات لأي منطقة مهما كانت البنود الجبائية و التعاقدية المتفق عليها في منطقة خاصة دون الأخذ في عين الاعتبار خصوصيات المنطقة و حالة السوق البترولية،

إذا لابد على العقد أن يكون ملائما للحالة المعنية و المحيط و مرنا للأخذ بعين الاعتبار التقلبات المتوقعة و غير متوقعة في الأسعار البترولية العالمية.

يأتي هذا المبحث في خمسة مطالب، يتناول المطلب الأول نقص المرونة في العقود التقليدية والمطلب الثاني مرونة السياسة البترولية أما المطلب الثالث لأهداف نظام مرن تدريجي والمطلب الرابع للمرونة في إطار نظام الامتياز والمطلب الخامس لمرونة عقود تقاسم الإنتاج.

١,٦,٤ نقص المرونة في العقود التقليدية :

يتميز نظام الامتياز بنسبة وحيدة للإتاوة و الضريبة على الأرباح و كذلك الأمر بالنسبة لعقد تقاسم الإنتاج (معدل وحيد لتقاسم الإنتاج) لهذا يتغير بصفة معتبرة معدل مرونية الشركة البترولية ونتيجة لذلك تتغير أيضا المداخل البترولية للدولة وذلك حسب خصوصيات المكنم المستغل و التي تؤثر مباشرة على التكاليف، و سعر بيع البترول الخام.

و باعتبار أن النظام التقليدي غير مرن بأحادية نسبة الضريبة أو معدل تقاسم الإنتاج المطبق عن مكامن ذات خاصيات متباينة سوف يؤدي إلى نتائج اقتصادية مبعثرة و غير متجانسة، فإذا حددت حصة الدولة بمعدل جد مرتفع فيما يخص مشاريع ذات ربحية محددة سوف يكون له أثر اتجاه مر دودية العمليات وبالتالي فمدخيل الدولة لا تحفظ دائما على المدى البعيد في حالة ارتفاع قوى للأسعار.

٢,٦,٤ مرونة السياسة البترولية:

يرتبط مستوى النشاطات الاستكشافية والإنتاجية في بلد ما بمجموعة من العوامل منها خاصة، طبيعة البلد المعني والأخرى مرتبطة بالوضع الحالي والمستقبلي للسوق.^(١)

فقد تحدثت السياسة البترولية أثرا لبلد ما فيما يخص علاقاته مع الشركات البترولية فمما يخص حجم النشاطات حتى وإن كانت للعوامل الجيولوجية لها وزن في اتخاذ قرارات الاستثمار في البلدان التي تريد التعاون مع الشركات العالمية فإن نوع الجباية أو العقد المعتمد ليس هو العامل الفاصل وبالتالي فالنصوص وشروط النظام الجبائي أو التعاقدية و بالأخص البنود الاقتصادية التي تسهل أم لا هذا التعاون وبالتالي ففي تحضير النصوص لا بد من فحص عاملين أساسيين :

◀ تشجيع البحث وإدخال الاستكشافات الصعبة والباهظة في الإنتاج والتي عادة تتكرر كثيرا وفي الحالات ذات المخاطر الجيولوجية أو التكاليف العالية أو عند تدهور أسعار البترول، وهذا باختيار معدل مناسب لاقتطاع الدولة للريع البترولي.

◀ في المقابل تقدير معدل تصاعدي لاقتطاع الدولة من أجل ضمان مصلحتها في حالة ريع بترولي مرتفع راجع سواء على خصوصيات المكنم أو ناتج عن ارتفاع الأسعار تاركين بذلك حوافز مقبولة للمستثمرين.

إن هذه الأهداف صعب تسطيرها في مستقبل غامض ولكن لا بد منها من أجل تشجيع الاستكشاف ومساعدة استقرار العقود والنظم الجبائية.

٣,٦,٤ أهداف نظام مرن تدريجي

على الإجراءات الضريبية و التعاقدية أن تقدم شروطا جذابة لكل من الاكتشافات الكبرى و الصغيرة و هذا بالسماح للمحافظة على مصالح الدولة في المدى البعيد، لذا تصمم الأحكام الضريبية أو التعاقدية من الناحية الاقتصادية بطريقة تحقق :

(١) إستراتيجية إنتاج البترول، الأوراق الفنية، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق ١٠-١٣ ماي ١٩٩٨، ص ٣٥ .

◀ تحسين مر دودية الاكتشافات الهامشية لتشجيع استكشافها و تطويرها و بالتالي فان نسبة اقتطاع الدولة لا يمكنها ان تطبق على حالات ذات مخاطر و تكاليف مرتفعة أو في مناطق ذات احتياطات بترولية ضعيفة.

◀ أما في حالة فوائد استثنائية وعائدات مرتفعة ترفع الدولة تدريجيا اقتطاعها لتحديد مر دودية الشركة البترولية لكي لا تتجاوز مستويات مفرطة و لا يمكن تصور إلغاء احتمال أرباح معقولة بالنسبة بالمستثمرين في نظام مرن تدريجي تشكل حصة الدولة حسب المر دودية الحقيقية للمشروع و يتم ذلك:

- بعملية البحث و استغلال الاكتشافات الصغيرة التي تؤدي إلى ارتفاع تدريجي لحصة الدولة وهذا وفقا للمر دودية، بتغير النسبة الملائمة لاقتطاع الدولة من فحص جيولوجي لأخر والتي تتواجد عامة ما بين ٣٥% و ٥٠% بالنسبة للاكتشاف الصغيرة و ٨٠% و ٩٠% بالنسبة للاكتشافات الكبيرة.^(١)

٤,٦,٤ المرونة في إطار نظام الامتياز:

تتمثل المرونة في عقود أنظمة الامتياز بما يلي :

◀ نسبة تدريجية للإتاوات والتي تحدد حسب الإنتاج، موقع المكامن، تاريخ الاكتشاف طبيعة المكامن (بترول أو غاز) و نسبة المر دودية، تعتبر هذه المتغيرات غير كافية لان الإتاوة تحدد انطلاقا من رقم الأعمال دون الأخذ بعين الاعتبار مباشرة المر دودية المحصلة فعلا.

◀ إعانات الاستثمار تهدف إلى عدم إعاقة المكامن المرتفعة التكاليف إما في شكل قرض الاستثمار أو اهتلاكات إضافية أو توسيع محيط الدعم إلى كافة أنشطة الاستكشاف و الإنتاج في البلد بحيث لا يكون محدد فقط في محيط خاص لكل عقد امتياز.

^(١) Institut Américain du Pétrole www.api.org.

« معدلات تدرجية للضريبة على الأرباح مثلا حسب نسبة المرودية و نسبة تدرجية للمساهمة الدولة بالإضافة إلى ضرائب إضافية بترولية تأخذ مختلف الأشكال.

أدخلت عدة أنظمة جبائية ضرائب إضافية بترولية و التي تؤثر على مر دودية صاحب الامتياز و لكنها غير انتقائية:

ضريبة خاصة في النرويج و (Petroleum Revenue Tax) في المملكة المتحدة (Wind Fall Profit Tax) في الولايات المتحدة الأمريكية و معدل مرتفع لضريبة على الأرباح الأنشطة البترولية في دولة الاوبيك (يصل إلى ٨٥%) و يمكن اعتباره بمثابة رسم إضافي.^(١)

أسست هذه الأنظمة سواء على فائض سعر البترول بالنسبة إلى سعر قاعدي مسند (Price Cap)^(٢) أو على شبه مر دودية محسوبة من زاوية محاسبية بحتة و ليس من ناحية اقتصادية انطلاقا من المر دودية الحقيقية للعمليات البترولية في المقابل أدخلت بعض الدول رسم إضافي بترولي (Resource Return Tax) يحسب مباشرة انطلاقا من المر دودية الفعلية لمشروع ما.

تستعمل الدولة هذا الحل لجلب (زيادة على الإتاوة إذ أبقيت والرسم على الأرباح) رسم إضافي بترولي تدرجي و لكن انطلاقا من تاريخ حصول صاحب الامتياز على مستوى معين من المر دودية حيث يساوي مبلغ الرسم الإضافي جزء من التدفق النقدي الصافي من الضريبة للشركة البترولية الناتج عن رخصة أو منطقة تعاقدية أو عن كل مكم، و يحدد هذا الجزء انطلاقا من نسبة المر دودية (Internal Rat of Return)^(١) الفعلية للشركة البترولية و المحسوب على فترة تنحصر بين تاريخ إمضاء العقد أو منح رخصة البحث و نهاية السنة المعنية.

^(١) (I.A.P, op.cit.

^(٢) (Alain PERRODON, Des Acteurs en Pleine Mutation dans l'Amont Pétrolier, Pétrole et Bassin Méditerranéen, p ١٠.

^(٣) (Fiscalité et Contrats en Exploitation-Production, Séminaire, ENSPM-SONATRACH /CPE, du ١٦ au ١٨ juin ٢٠٠١.

إن مزايا الرسم الإضافي هو إمكانية إخضاع الشركة لتسديدات ضعيفة نسبيا خلال السنوات الأولى للإنتاج مما يشكل تحفيزا للشركات و يسمح بتخفيض عتبة الرسم الإضافي حتى يصبح الاكتشاف مقبول تجاريا و بالتالي تشجيع الاستكشاف حيث انه من الملائم ربط التسديدات بالمر دودية الاقتصادية الحقيقية بدلا من مقاييس مادية مثل الإنتاج.

إلا انه و في حالة مشاريع مربحة و الناتجة عن خصوصيات الممكن أو ارتفاع قوي لأسعار النفط) فان مصالح الدولة على مدى البعيد محمية بفضل هذا الرسم الإضافي البترول التدريجي مما يؤدي إلى تحقيق ضمان استقرار البنود الضريبية و التعاقدية.

٤,٦,٥ مرونة عقود تقاسم الإنتاج:

الملاحظ هنا سهولة وضع أحكام تعاقدية مرنة لعقد تقاسم الإنتاج مقارنة مع عقد امتياز و ذلك بتبني سلم تدريجي للنسب تقاسم الربح البترولي (Profit Oil)^(١) لان هذا السلم مرتبط بالمفاوضات بين الطرفين و غير محدد بالقانون و تدرج هذه المرونة على مستويين:

٤,٦,٥,١ مرونة تحصيل التكاليف:

تتمثل مرونة تحصيل التكاليف فيما يلي:

- ◀ تغير الحصة العليا للإنتاج المزمع تخصصه لتغطية التكاليف حسب مقاييس تقنية و مستويات إنتاج بدون حد أعلى،
- ◀ تغير مدة تغطية الاستثمارات الثابتة،
- ◀ إدخال قرض الاستثمار.

^(١)(Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems and Production Sharing Contracts, Penn Well Books, ١٩٩٤, P ١٧٣.

٢,٥,٦,٤ مرونة تقاسم الأرباح (Profit Oil):

- ◀ التفاوض حول سلم تدريجي لنسبة التقاسم حسب الإنتاج اليومي أو الإنتاج المجمع للمكمن،
- ◀ إدخال إجراء سقف السعر (Price Cap) لرفع حصة الدولة وهذا في حالة ارتفاع سعر البترول بنسب اكبر من النسبة الفعلية للتضخم،
- ◀ انتهاج إجراء يسمح بربط الحصة العائدة للمتعاقد بالمر دودية الفعلية و يتم هذا:
- مباشرة بالتفاوض حول رسم إضافي بترولي يدفعه المتعاقد نقدا من حصته في الربح البترولي،
- بالتحديد المباشر لتقاسم الربح البترولي حسب المر دودية الفعلية حيث ترتفع تدريجيا حصة الدولة بناء على المر دودية الفعلية و كذا تحديد تقاسم الربح البترولي حسب نسبة R والتي تساوي $R =$ المداخل المحققة للمتعاقد/ الاستثمارات المحققة^(١).

٦,٦,٤ توزيع الإنتاج العالمي للمحروقات حسب نوع العقود البترولية

يوضح الجدول رقم (٢٢) أن أكثر من ثلث إنتاج البترول الخام و ما يقارب نصف إنتاج الغاز هو خاضع لنظام عقود الامتياز مع مساهمة الدولة والشركات المختلطة والمطبق في الدول التالية:(الولايات المتحدة،النرويج،المملكة المتحدة، الأرجنتين،البرازيل، نيجريا،روسيا) بينما لا تغطي عقود تقاسم الإنتاج نسبة ١٠% بالنسبة للبترول والغاز واغلب الدول المطبقة لهذا النوع من العقود هي:(الجزائر،مصر،إندونيسيا،ليبيا،نيجريا،قطر،روسيا) في حين نجد عقود الخدمات بالمخاطرة لا تتعدى ٢% ومطبقة في الدول التالية:(الجزائر،إيران،قطر، فنزويلا... الخ) أما فيما يخص الشركات الوطنية التي تعتمد على الاستثمار الأجنبي فيمثل هذا النوع ٢٨% من إنتاج الخام و ٣٨% من إنتاج الغاز ونجده في الدول التالية

^(١)(Daniel JOHNSTON, op.cit, ١٧٥.

(الجزائر، البرازيل، إيران، روسيا، فنزويلا،... الخ) في الأخير يسيطر نظام الاحتكار المطلق من قبل شركات وطنية على ٢٢% من إنتاج البترول الخام و ٤% من إنتاج الغاز في العالم ونجده كثيرا (العربية السعودية، العراق، الكويت، المكسيك).

جدول رقم: (٢٢) توزيع إنتاج المحروقات لسنة ١٩٩٧
حسب نوع العقود البترولية (%)

نوع العقود	إنتاج البترول الخام	إنتاج الغاز الطبيعي
نظام الامتياز مع مساهمة الدولة أو الشركات المختلطة	٣٨	٤٩
عقود تقاسم الإنتاج	١٠	٨
عقود الخدمات بالمخاطرة	٢	١
إنتاج مباشر بواسطة شركة وطنية أو محلية (في دول مفتوحة على الاستثمار لأجنبي)	٢٨	٣٨
نظام احتكار مطلق لشركة وطنية	٢٢	٤
المجموع	%١٠٠	%١٠٠

Source : Le Pétrole et le Gaz Arabes, le Centre Arabe d'étude Pétrolière, Vol xxxI N° ٧٢٣, du ١er Mai ١٩٩٩, P ٤٥.

خلاصة

إن التطورات الحالية في عقود البحث والإنتاج كانت لها اثر كبير على الصناعة البترولية، بحيث أضفت مرونة كبيرة في القوانين والتشريعات، مما أدى تشجيع الشركات البترولية لاستثمار أكثر والعمل على تقليل التكلفة الاستثمارية، بالإضافة إلى السرعة في وضع الحقول المكتشفة على الإنتاج المبكر و كذا تنمية الحقول الهامشية الصغيرة، التي تتطلب تقنيات حديثة و متطورة و تسهيلات جبائية أثناء التعاقد وهذا لوجود عنصر المخاطرة الاقتصادية وقد أدت هذه التسهيلات إلى تحويل هذه الحقول من مشاريع خاسرة إلى مشاريع مربحة يقبل عليها المستثمرون.

إن هذه التغيرات الجوهرية في البنود التعاقدية ساهمت في دعم التكامل بين الشركات البترولية والدولة صاحبة الأملاك المنجمية، من خلال تعظيم عوائد الدولة و إيراداتها بواسطة التحكم في التكاليف وزيادة الإنتاج من جهة، و ضمان ربحية اقتصادية و عوائد معتبرة لشركات الأجنبية من جهة أخرى، كما أن إدخال التقنيات الجديدة في التعاقد سوف تفتح آفاق جديدة في الصناعة البترولية العالمية.

الفصل الرابع : جباية العقود البترولية في البحث والإنتاج

تخضع الجباية البترولية لقوانين حرة ومتغيرة حسب طبيعة نظام كل دولة وبناءا على الجانب الإستراتيجي لقاع المحروقات، هذا ويخول مبدأ سيادة الدولة اتجاه الوصول لثرواتها ثلاث طرق أساسية متمثلة في : نظام الامتياز المطبق في البلدان الغربية، وعقود تقاسم الإنتاج المطبق في آسيا وإفريقيا، ونظام عقود الخدمات المطبق في الشرق الأوسط وعلية تتحدد التزامات الشركات البترولية العالمية للوصول إلى المحروقات بناءا على نوع النظام المعتمد ومدى مرونته ولدراسة ذلك قسمنا هذا الفصل الرابع إلى ست مباحث خصص المبحث الأول للمحيط الاقتصادي للبحث والإنتاج، وتضمن المبحث الثاني البنود الأساسية لعقود البحث والإنتاج وتتناول المبحث الثالث عقود الامتياز، أما المبحث الرابع فخصص لعقود تقاسم الإنتاج وتضمن المبحث الخامس عقود الخدمات أما المبحث السادس والأخير فتناول المرونة الاقتصادية لمختلف العقود البترولية.

١,٤ المحيط الاقتصادي للبحث و الإنتاج

تتضمن دراسة المحيط الاقتصادي للبحث و الإنتاج، التطرق إلى المتعاملون في المنبع البترولي ضمن المطلب الأول وتوضيح علاقة الدولة بالشركات البترولية من خلال المطلب الثاني، وضمن المطلب الثالث نحدد العوامل الاقتصادية والمالية وفي المطلب الرابع نتطرق للسوق البحث البترولي ويخصص المطلب الخامس منح العقود البترولية.

١,١,٤ المتعاملون في المنبع البترولي

بتدخل في المنبع البترولي متعاملان أساسيان هما الدولة و الشركات البترولية والتي سوف نحاول سردها فيما يلي:

الدولة : تقوم الدولة بجرد كل ما تملكه من أملاك منجميه للمحروقات و هذا عن طريق إحصاء عام لكل المحيطات الموجودة و تخصيص الأموال و الإمكانيات من اجل تمويل و تطوير هذه الأملاك عن طريق تنمية النشاط الصناعي و كذا تقويم القدرات البشرية واليد العاملة الماهرة لبناء نسيج صناعي متكامل مع إقامة علاقات شراكة من اجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.^(١)

الشركات البترولية: تعمل الشركات البترولية العالمية إلي تحقيق ما يلي :

- ◀ الوصول إلى احتياطات هامة من البترول و الغاز من اجل الإنتاج
- ◀ تعظيم الربح
- ◀ تقويم القدرات البشرية بالتقنيات العالية و الحديثة و القدرات العلمية في مجال البحث و التنقيب و الإنتاج

^(١) Daniel JOHNSTON, Petroleum Fiscal Systems and Production Sharing Contracts, Penn Well Books, ١٩٩٤, P ١٧,١٨.

◀ تقويم القدرات الصناعية أي الاندماج في المنبع و المصب للصناعة البترولية العالمية.^(٢)

٢,١,٤ علاقة الدولة بالشركات البترولية

تتمثل علاقة الدولة بالشركات البترولية في تحقيق أهدافهما المشتركة

١,٢,١,٤ أهداف الدولة

تختلف أهداف الدولة فيما يخص السياسة البترولية بناء على التطورات العالمية و وضعيتها البترولية.

و تتمثل اغلب أهداف البلدان المصدرة للبترول في الرقابة التامة لنشاطاتها البترولية و تعظيم مدا خيلها و هناك بعض البلدان المصدرة و التي تواجه تراجع في مدا خيلها لتدهور الأسعار أو للأسباب أخرى تبحث عن موارد أخرى من المحروقات و هذا عن طريق تشجيع عمليات البحث.^(١) أما بالنسبة للبلدان المستوردة و من اجل التقليل من العجز في ميزانها التجاري تحاول أن تشجع البحث عن البترول في مناطق غير مستغلة بالتعاون مع الشركات البترولية بالإضافة إلى هذه الأهداف تحاول الدولة أن تطور أكثر قدراتها التكنولوجية في مجال البحث و الإنتاج عن طريق تكوين اليد العاملة المتخصصة و تطوير التقنيات الحديثة في مجال الصناعة البترولية، في الأخير تحاول وضع إطار جبائي و تعاقدى مرن من اجل أن تقاوم بصفة عقلانية تغيرات أسعار البترول و الحفاظ على مستوى مقبول لنشاطات البحث و التطوير.

٢,٢,١,٤ أهداف الشركات البترولية

تتمحور أهم أهداف الشركات البترولية العالمية فيما يلي:

^(١) (Fiscalité et Contrats en Exploitation-Production, Séminaire, ENSPM-SONATRACH /CPE, du ١٦ au ١٨ juin ٢٠٠١).

- ◀ الوصول إلى نجاعة مقبولة لاستثماراتها مع الأخذ في عين الاعتبار مخاطر البحث المرتبطة بالإجراءات الجبائية والتعاقدية.
- ◀ الاستفادة من تغطية سريعة للاستثمارات المعهودة بحيث تكون التكلفة التقنية لإنتاج المحروقات مقبولة في مناطق ذات مخاطر محدودة.
- ◀ البحث عن تجديد الاحتياطات والاستحواذ على مصادر تموين من المحروقات على المدى الطويل بالإضافة إلى تقويم المعدات التقنية من أجل ربحية أكثر للاستثمارات البحث بغرض تفعيلها مع تقنيات جد متطورة وحديثة و كذا إعادة تأهيل الموارد البشرية والصناعية.
- ◀ في الأخير التمتع بنوع من الضمان فيما يخص الاقتطاعات الضريبة على المدى الطويل.

٣,١,٤ العوامل الاقتصادية والمالية لعقود البحث والإنتاج:

١,٣,١,٤ العوامل الاقتصادية :

من أهم العوامل الاقتصادية لعقود البحث والإنتاج ما يلي :

لابد لتوزيع التكاليف أن يأخذ في عين الاعتبار ضمن البنود التعاقدية إذا أردنا أن يكون هناك توزيع عادل للمداخل ما بين الدولة و المستثمر لإجمالي التكاليف المحققة مهما كان مستواها وبالتالي ففرضيات التكاليف تخص بأكثر اهتمام^(١).

بما أن الجباية البترولية لمكن ما هي الفرق ما بين سعر البيع و التكلفة التقنية المستحقة للاكتشاف و التطوير و الاستغلال فإن المشكل الأساسي في كل عقد بترولي أو في كل جباية بترولية يتمثل في كيفية تقاسم هذا الربح البترولي ما بين الدولة و الشركة البترولية

٢,٣,١,٤ آليات تقاسم الجباية البترولية :

^(١) (Fiscalité et Contrats en Exploitation-Production, Séminaire, ENSPM-SONATRACH /CPE, du ١٦ au ١٨ juin ٢٠٠١).

تقسم الجبابة البترولية بناء علي المعايير التالية:
معايير ثابتة حسب المناطق الجغرافية،
مقاييس تقنية : العمق ، الإنتاج اليومي أو المجمع،
مقاييس محاسبة (السعر، الربحية، أو الرسوم الإضافية).

إضافة إلى هذه العوامل هناك ما يسمى بالمعدل المتوسط لاقتطاعات الدولة (TMPE) في الجبابة البترولية و هو معيار مستعمل غالبا من اجل مقارنة العقود البترولية بناء على:

- حساب نسبة العمر الاقتصادي لمكمن ما بين العوائد الإجمالية الدولة و الجبابة البترولية معبر عنه بالدولار الحالي آخذين في عين الاعتبار معدل القيم الحالية بحيث لا توجد قاعدة مطلقة لتثبيت معدل مثالي.
- حساب معدل اقتطاع الدولة و الذي لا بد على أن يضمن ربحية معقولة للمستثمر (في غالب الأحيان هذا المعدل يتراوح ما بين ١٥% و ٢٥%)^(١) مع تعظيم اكبر للمداخل البترولية للدولة و بالتالي هذا المعدل يرتبط مباشر بالتكاليف، سعر البترول والمميزات التقنية للمكمن أو منطقة النشاط و هناك معدل آخر يسمى بالمعدل الحدي للاقتطاعات الدولة يعادل معدل الاقتطاعات في حالة أهتلاك كل التكاليف ، هذا المعدل النظري يمثل أداة لمقارنة مختلف الأنظمة التعاقدية.

٤,١,٤ سوق البحث البترولي

إن كل الدول التي تملك أملاك منجميه بترولية تتنافس من اجل جلب اكبر عدد ممكن لرؤوس الأموال الصناعة البترولية و كل دولة لها القوة في التفاوض تبعا لقدراتها البترولية و بناء على متطلبات السوق البترولية العالمية و بالتالي فالتفاوض على العقد البترولي لا يأخذ فقط الوضعية البترولية للبلاد المعني

^(١)(Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems and Production Sharing Contracts, Penn Well Books, ١٩٩٤, P ١٣٥.

بل كذلك بناء على الفائدة البترولية للحوض المزمع استغلاله دون إن ننسى وضعية السوق العالمية للبحث البترولي المبنية على أساس قوي السوق أين يطبق قانون العرض و الطلب الذي يدخل القلق في قوي التفاوض ما بين مختلف الأطراف.

تمضى غالبا اغلب العقود لتعهدات طويلة و التقلبات التي تحدث في المدة لا تغير مباشرة التوازن الاقتصادي العام لحيثيات العقد و لا تدخل بالضرورة إعادة النظر في العقد الذي يبرم في ظروف تقنية و مالية معينة:

- ◀ احتمال تحقيق اكتشافات،
- ◀ أخذ التكاليف التقنية بعين الاعتبار،
- ◀ تطور سعر البترول على المدى الطويل.

وعندما لا يتحقق أحد من هذه الأهداف نكون مجبرين للالتقاء و إعادة التفاوض، هذا التفاوض يعبر عن تبادل الآراء في إطار متكافئ بين الدولة و الشركة البترولية لتطوير علاقات التعاون في إطار شراكة قوية مبنية على تفهم كبير للأخطار التقنية و المالية.⁽¹⁾

٤,١,٥ طرق منح العقود البترولية

ترتبط طرق منح العقود حسب حالة تقدم البحث و التنقيب في المناطق المفتوحة و لدرجة أهمية القدرات الصناعية ففي حالة التنازل على مكامن قيد الاستغلال فان الإعلان عن مناقصة دولية هو الإجراء المعمول به غالبا. تمر عملية تشجيع الاستثمارات على تنظيم فعال للإجراءات منح محيط البحث أو التنازل لفائدة الشركات للمكامن من اجل الحصول على ظروف حسنة و مناسبة، و بالتالي فعلمية منح الرخص المنجمية أو العقود البترولية في مناطق البحث تتم بحرية و بطرق مختلفة بناء على تحقيق الإدارة العمومية و لذلك

⁽¹⁾ Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems Analysis and Design, Daniel JOHNSTON & CO., ٢٠٠١, P ١٥.

فبالأنظمة المعمول بها في الدول التي يتوفر لديها تشريع جبائي شامل و الذي تحدد فيه المناطق الغير مستغلة وبالتالي شروط الطلبات تكون مقبولة ضمن الإطار القانوني و تخص هذه الطلبات التعهد بالأشغال و المصاريف التي اقراها صاحب الامتياز و بعد عملية المداولة من قبل الإدارة العمومية لهذه العروض المقدمة تقوم الدولة بالفصل في آجال محددة لهذه الطلبات بصفة تقديرية.

١,٥,١,٤ التفاوض بالتراضي

عندما لا يوضح التشريع كل الشروط المطبقة لعقد بترولي يمكن لشركة ما أن توضع ضمن الشروط المحدد وفقا للتنظيمات و التشريعات المعمول بها ضمن عرض يغطي كل شروط بنود العقد البترولي المزمع لمنطقة غير مستغلة، في هذا الإطار يمكن للدولة أن تقرر قبول التفاوض مع الشركة من اجل الوصول إلى اتفاق ضمي مقبول.

٢,٥,١,٤ المناقصة الدولية

بالنسبة للمناقصة الدولية تقوم الدولة بفتح كتل (blocs) في إطار التشريع المعمول به و تحدد الشروط المناقصة على النحو التالي:

- طرق تعهد العروض (التاريخ، التقديم،الخ)
- توفر المعلومات و المعطيات (تقرير تقييمي للبترول)
- تزويد الشركات بعقود نوعية (type) (التعهدات بالأشغال، الآجال الاقتصادية، قسط المساهمة)^(١)

بعد عملية دراسة العروض نكون أمام حالتين ممكنة القبول بأحسن عرض دون تفاوض، أو التفاوض مع الشركة صاحبة أحسن عرض من اجل تحسين الإجراءات المعروضة و إنهاء العقد.

^(١) (Fiscalité et Contrats en Exploitation-Production, Séminaire, ENSPM-SONATRACH /CPE, du ١٦ au ١٨ juin ٢٠٠١).

٣,٥,١,٤ نظام الامتياز على ممكن

القاعدة في هذه الحالة الإعلان بالمناقصة الدولية: هناك إجراءات ممكن أن تدخل في مرحلة اختيار أولي للشركات المرخصة و التي تعرض إمكانياتها على أساس قدراتها التقنية و المالية أما في الحالات الخاصة و التي تخص مشاريع الاسترجاع المعزز لمكامن قيد الاستغلال فان قواعد الأجر لابد أن تكون مكيفة من اجل تشجيع المستثمرين الجدد بصفة عقلانية و عادلة.^(١)

٢,٤ البنود الأساسية لعقود البحث و الإنتاج

تتضمن البنود الأساسية لعقود البحث و الإنتاج دراسة التطورات الأساسية في العقود البترولية ضمن المطلب الأول، و نتناول ضمن المطلب الثاني البنود التقنية و يتناول ضمن المطلب الثالث البنود العملية و الإدارية أما المطلب الرابع فيخصص للبنود الاقتصادية و المالية و التجارية المحددة لتمويل العمليات البترولية و كيفية تحديد سعر المحروقات و عملية تسويق الإنتاج.

١,٢,٤ التطورات الأساسية في العقود البترولية

من أهم التطورات في العقود البترولية هو تدعيم الرقابة من قبل الدولة اتجاه الشركات البترولية و التي أدت إلى:

◀ تطور العوائد البترولية للدولة بحيث ارتفعت في سنوات السبعينات لتستقر في بداية الثمانينات ثم تنخفض مباشرة بعد الأزمة البترولية سنة ١٩٨٦،

^(١) (Exploration-Production des Hydrocarbures, ENSPM Formation Industrie, mars ٢٠٠١).

◀ إدخال مرونة أكثر في العقود وفي الحماية البترولية في المقابل نلاحظ ظهور تعقد كبير في البنود المتعلقة بتقاسم الربح البترولي،
 ◀ توضيح كلي لتعهدات الشركات البترولية فيما يخص الحد الأدنى للأشغال ومصاريف عملية البحث مع الأخذ في عين الاعتبار العراقيل الخاصة باستغلال الغاز الطبيعي.

٢,٢,٤ البنود التقنية

تتمثل أهم البنود التقنية بما يلي :

١,٢,٢,٤ مدة سريان مفعول فترة البحث:

إعطاء حق التصرف بدون منازع في مجال البحث لمنطقة محددة و مصرحة في العقد أو بواسطة الرخصة المنجمية و التي تكون لمدة معينة طويلة نوعا ما (متوسط من ٦ إلى ١٠ سنوات) مقسمة على عدة مراحل و يمكن تجديد حقوق فترة البحث إلى فترات أخرى ولكن ببعض الشروط كتقليص طفيف في المساحة المحصلة في الرخصة.^(١)

تتهي صلاحية هذه الرخص على المساحة الكلية للعهد الأخرى لفترة البحث ماعدا المناطق التي تتحقق فيها المحددة باكتشافات و التي تكون موضوع عملية التطوير.

٢,٢,٢,٤ الالتزام بالأشغال و مصاريف البحث

لابد أن يتحقق الالتزام بالبرنامج الأدنى للنشاط المحدد في كل من مراحل البحث (المرحلة الابتدائية و المرحلة الإضافية) من اجل الحصول على تجديد الحقوق.

^(١) Fiscalité et Contrats en Exploitation-Production, Séminaire, ENSPM-SONATRACH /CPE, du ١٦ au ١٨ juin ٢٠٠١.

يكون الالتزام بالاستثمار الأدنى المراد تحقيقه و المتوسط بالالتزامات الدنيا لأشغال حسب نوع الأعمال و بصفة إجمالية طوال مدة البحث. يؤدي الالتزام بالتعويضات فيما يخص عدم احترام التزامات البحث أو عدم احترام التزامات مصاريف البحث بالشركة إلى دفع الفارق بين التزامات المصاريف و المبالغ المستثمرة فعلا للدولة.

٣,٢,٤ البنود العملية و الإدارية

يتعهد كل مستفيد باحترام المقاييس العالمية (Good Oil Field Prqtice) في إدارة الأشغال ويتمثل هذا في الحفاظ على المحروقات، الأمن و البيئة.^(١)

١,٣,٢,٤ البرنامج السنوي للأشغال و الميزانية

تقدم الشركة صاحبة الامتياز قبل بداية كل سنة للدولة برنامج عمل و ميزانية للسنة المالية بحيث تكون مفصلة حسب نوع الأشغال (بحث، تطوير، إنتاج). يحق للدولة أن تطلب من صاحب الحق القيام بتعديلات في البرنامج و التي يأخذها بعين الاعتبار قبل تقديمها للمصادقة.

٢,٣,٢,٤ رقابة الأشغال و المتابعة الإدارية

لا بد لصاحب الرخصة أن يتحقق كل سنة من الأشغال المنصوص عليها في البرنامج السنوي و طبقا للقواعد المعمول بها في الصناعة البتروولية العالمية كما تخضع هذه الأخيرة لرقابة مستمرة من طرف الدولة غالبا الهيئة المكلفة بالمناجم و المحروقات التي تتمتع بكل الصلاحيات و بحق المتابعة المستمرة في مناطق النشاط بالإضافة إلى حقها في دراسة كل الملفات التقنية والملفات التي لا بد أن يقدمها صاحب الحق للدولة.

^(١) Institut Américain du Pétrole www.api.org

٤,٢,٣ حقوق نقل الإنتاج

صاحب الامتياز له الحق في نقل الإنتاج المستخلص من المكامن التجارية التي يستغلها إلى غاية نقاط التصدير أو الاستعمال و هذا حسب النصوص المحددة في التشريع أو العقد، هذا الحق يعطي للمستفيد إمكانية بناء الأنابيب في داخل و خارج المساحة المذكورة في العقد بناء على رخصة النقل التي تعتبر ضرورية من جهة و من جهة أخرى تنص العقود غالبا على أن صاحب الامتياز يمكن أن يستعمل المنشآت الموجودة و التي هي ملك طرف آخر مع تسديد تعريفه النقل والتي تقدم للدولة من اجل المصادقة

٤,٢,٤ البنود الاقتصادية و المالية و التجارية

٤,٢,٤,١ تمويل العمليات البترولية

إن تمويل العمليات البترولية هي على عاتق صاحب الامتياز و الذي يمول كل مصاريف البحث و التنقيب بأمواله الخاصة أما في حالة التطوير فجزء من هذه الاستثمارات يمكنه أن يغطي بواسطة القروض. في بعض الحالات تخضع هذه القروض المرخصة إلى المصادقة من طرف الدولة وهذا من اجل إعداد المصاريف المالية بمبالغ معقولة كما تحدد شروط التمويل و النسب القصوى أثناء إبرام العقود.

٤,٢,٤,٢ تحديد سعر المحروقات:

إن تحديد سعر المحروقات يكون بناء على ما يلي:

(١) **سعر البيع الحقيقي:** إن سعر البيع الحقيقي للمبيعات يعبر عن نقل الملكية لنقطة تسليم معنية (غالبا سعر فوب في نقطة التصدير أما في حالة بيع بصيغة

سيف فيعدل السعر لحساب سعر فوب) تباع هذه الكميات للغير فقط مستقلين عن البائع وفي سوق تنافسية و حرة.

في حالة ما إذا لم تكن هناك مبيعات للغير يحدد السعر الحقيقي مقارنة مع متوسط سعر السوق خلال نفس الفترة أو لبترول بنوعية مقارنة بيع في الداخل أوفي مناطق مجاورة.

ب) سعر البيع المعلن : إن السعر النظري أكبر من السعر الحقيقي (أدخل هذا النظام من قبل بعض الدول خاصة دول الاوبيك (OPEP) سنة ١٩٦٤ ثم تم التفاوض مع الشركات بعدها حدد بصفة انفرادية ابتداء من ١٦ أكتوبر ١٩٧٣^(١). إن استعمال السعر المرجعي كان الهدف منه اجتناب المحادثات من اجل تحديد سعر الحقيقي للبيع و استعمال السعر المعلن باعتباره السعر المرجعي الجبائي من اجل حساب مدا خيل الدولة (الإتاوة، ومختلف الضرائب).

ج) سعر الغاز الطبيعي: السعر المأخوذ من اجل تطبيق العقد هو سعر البيع الحقيقي للغير أما في حالة البيع المباشر للدولة أو لشركة فرعية يحدد السعر باتفاق الطرفين.

٣,٤,٢,٤ تسويق الإنتاج

إن صاحب الحق مسؤول عن تسويق نصيبه في الإنتاج المستخلص تبعا لنوع العقد لمطبق، كذلك هو مجبر لتموين بالأولوية السوق الداخلية في غالب الأحيان في هذه الحالة سعر البيع أما إن يكون سعر السوق أو بسعر اقل^(٢) ، وله الحق في بناء شبكة نقل خاصة أو هياكل تخزين كل ما دعت إليه الضرورة.

^(١) Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole (OPEP) www.opec.org

^(٢) إستراتيجية إنتاج البترول، الأوراق الفنية، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق ١٠-١٣ ماي ١٩٩٨، ص ١٥.

٣,٤ عقود الامتياز

بموجب عقود نظام الامتياز تعطي الدولة لصاحب الحق رخصة منجميه للبحث ثم في حالة اكتشافات تجارية تضاف له عدة رخص من اجل التطوير و الاستغلال في هذا الإطار يصبح صاحب الامتياز هو المالك لإجمالي المحروقات علي رأس البئر التي يضمن عملية تسويقها و في المقابل يخضع هذا الأخير للالتزامات الجبائية التالية :

- ◀ إتاوة الإنتاج
- ◀ ضريبة علي أرباح الشركات
- ◀ بالإضافة إلى ضرائب ورسوم إضافية^(١)

والأصل في عقد الامتياز يتمثل أساسا فيما يالي

ملكية الإنتاج

ملكية المنشآت

مصادر مدا خيل الدولة

ضمن هذا المبحث نتطرق إلى ملكية الإنتاج والمنشآت في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيخصص لتطور مصادر مداخيل الدولة، والمطلب الثالث لإتاوة الإنتاج، أما المطلب الرابع فيخصص للضريبة المباشرة على الأرباح والمطلب الخامس والأخير للرسم الإضافي على الأرباح البترولية.

١,٣,٤ ملكية الإنتاج و المنشآت

^(١)(La Fiscalité et les Contrats Pétrolières, Le Pétrole et le Gaz Arabes, le Centre Arabe d Etudes Pétrolières, n ٧٢٣, Vol XXXI , ١ mai ١٩٩٩, p ٤١.

إن صاحب الامتياز هو المالك لإجمالي المحروقات المنتجة شرط أن يدفع الإتاوات عينا و بمجرد أن تخرج هذه المحروقات من باطن الأرض أي على مستوى رأس البئر و يعتبر كذلك المالك الوحيد لهياكل الإنتاج حتى انتهاء حقوقه المنجمية أين ترجع ملكية هذه الهياكل في اغلب الأحيان للدولة دون أي تعويض لهذا الأخير، تحتوي بنود ملكية المنشآت في إطار نظام الامتياز غالبا علي الإجراءات التالية و التي تطبق في نهاية استغلال المكنن :

◀ الحق لصاحب الامتياز في إعادة استعمال منشآته في عمليات الإنتاج لاكتشافات أخرى داخل نفس البلد.

◀ الحق للدولة أن تطلب من صاحب الامتياز أن ينزع جزء أو كل المنشآت بمصاريفه الخاصة إذا رأت أنها لا تريد استعمالها.

٢,٣,٤ تطور مصادر مدا خيل الدولة

بالإضافة إلى إتاوة الإنتاج و الضريبة علي أرباح الشركات تتحصل الدولة على مدا خيل أخرى ضمن العناصر التالية:

١,٢,٣,٤ علاوات الإمضاء:

تنص بعض عقود الامتياز على إن يدفع صاحب الحق لصالح الدولة علاوات بتاريخ إمضاء العقد أو عند منحه الرخصة المنجمية أما في بعض البلدان الأخرى لا يعرض مثل هذا النوع أثناء الإمضاء و لكن توزيع هذه الرخص المنجمية يتم بالمزاد العلني.

خلافا لهذه العلاوات تدفع الشركة بعض المصاريف والتي تتعلق بما يلي :

- الحقوق الثابتة من اجل تقديم طلب رخصة أو امتياز أو تجديد،
- حقوق تسليم الرخصة أو الامتياز،

- حقوق مرتبطة بتغير رخصة أو امتياز.^(١)

٢,٢,٣,٤ إتاوات على المساحة:

يدفع للدولة أو لهيئة خاصة إجباريا كل سنة، إيجار يرتبط بمساحة المحيط أو برخصة البحث يمكن أن يكون في شكل توزيع تكراري تصاعدي يتناسب طرديا مع المساحة المستغلة.

٣,٢,٣,٤ علاوات الإنتاج:

تسدد دفعة أو عدة دفعات لصالح الدولة على أساس الحصول على مستويات معينة من الإنتاج من خلال الاكتشاف التجاري، تقبل هذه العلاوات لبعض الدول كتكاليف لصاحب الامتياز و تهتك على فترات متوسطة.

٣,٣,٤ إتاوة الإنتاج (Royalty):

إتاوة الإنتاج تساوي إلى نسبة تقتطع من قيمة الإنتاج و تدفع إلى الدولة من قبل صاحب الامتياز سواء نقدا أو عينا و تعتبر كضريبة على رقم الأعمال مستقلة عن الأرباح ممكن أن تكون نسبة ثابتة أو بمعدلات تصاعدية بناء على خصوصيات مكامن الاستغلال أو كمية الإنتاج المستخلصة وفقا للنصوص العقد كما يلي:^(١)

^(١) (Fiscalité et Contrats de l'Amont Pétrolier, Séminaire, ENSPM-SONATRACH/CPE, du ٢٣ au ٢٧ juin ٢٠٠١).

^(٢) (Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems and Production Sharing Contracts, Penn Well Books, ١٩٩٤, P ١٣٥).

- ◀ معدلات متغيرة على أساس الإنتاج اليومي أو السنوي (المعدلات المطبقة على فئات الإنتاج تتغير بتغير كمية الإنتاج)،
- ◀ معدلات متغيرة على أساس الإنتاج المجمع،
- ◀ معدلات متغيرة بناء على عوامل اقتصادية،

تجمع و تحسب الإتاوة في ثلاث أماكن: رأس البئر، الخروج من الحقل، نقطة

التصدير أما بالنسبة للسعر القاعدي للإنتاج فهو إما:

- ◀ السعر الحقيقي للتسويق،
- ◀ السعر المعلن،
- ◀ السعر الرسمي أو المحدد من طرف الدولة.

و غالبا تؤثر الإتاوة على صاحب الامتياز من حيث أنها ترتبط بطبيعة الحال بالطريقة المحاسبية التي تسجل بها في حساب الضريبة على الأرباح و بالتالي فهل تعتبر كقرض ضريبي أو كتكلفة مسترجعة من الدخل الخاضع للضريبة.

٤,٣,٤ الضريبة المباشرة على الأرباح :

يخضع صاحب الامتياز لضريبة مباشرة بترولية من خلال ما يحصل عليه من نشاطاته داخل الوطن و في اغلب الأحيان تحسب هذه الضريبة منفصلة عن النشاطات الأخرى (النقل، تميع الغاز الطبيعي) تحسب أرباح صاحب الامتياز سواء بالأخذ بعين الاعتبار كل نشاطاته للبحث و الاستغلال داخل الوطن أو لكل عقد امتياز منفردا.^(١)

يرتبط حساب الربح بتحديد الإيرادات للإجمالية الإنتاج و كذا كل المصاريف و التكاليف التي يمكن أن يطرحها صاحب الامتياز.

^(١) (Fiscalité et Contrats de l'Amont Pétrolier, Séminaire, ENSPM-SONATRACH/CPE, du ٢٣ au ٢٧ juin ٢٠٠١).

يتطلب حساب الضريبة على الأرباح توضيح كامل للمصاريف و التكاليف (مثلا، المصاريف، المالية) لكل نوع من الاستثمارات كما ترتبط الضريبة كذلك بالإجراءات التالية:

طرق تكوين المؤونات (في حالة التنازل) إمكانية تأخير الأرباح للسنوات الموالية (Carry Forward) أو للسنوات السابقة (Carry -Back of Losses)^(٢) في الأخير الضريبة على الأرباح و هي نسبة من الربح الخاضع للضريبة و تحسب أما على أساس معدل يحدد في القانون الجبائي أو على معدل خاص بالنشاطات البترولية (في شكل سلم أو معدل تصاعدي).

٥,٣,٤ الرسم الإضافي علي الأرباح البترولية

بعد الأزميتين البترولين لسنوات السبعينات وضعت حدة حلول من اجل رفع المداخل البترولية للدولة و هذا بإدخال بطريقة مقبولة مرجع لأسعار البترول و خصوصيات المكان (الحجم، مستوى الاستثمارات)

الحل الأول: معدل تصاعدي للإتاوة

الحل الثاني: إدخال ضريبة جديدة مرتبطة بالربحية و تعتبر اقتطاع استثنائي (Petroleum Revenue Tax)^(١)

الحل الثالث : إدخال ضريبة إضافية مرتبطة مباشرة بالربحية بناء على مبدأ و هو أن يدفع صاحب الامتياز للدولة نسبة من التدفق النقدي السنوي عندما تحقق الشركة معدل ربحيه اكبر من الحد الأدنى المتفاوض عليه في العقد أثناء تنفيذها للمشروع حيث تكون طريقة حساب المدفوعات الإضافية على النحو التالي:

^(٢)(Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems Analysis and Design, Daniel JOHNSTON & CO., ٢٠٠١, P ١٩٦.

^(١)(Fiscalité et Contrats en Exploitation-Production, Séminaire, ENSPM-SONATRACH /CPE, du ١٦ au ١٨ juin ٢٠٠١.

- تحسب التدفقات النقدية بالقيم الحالية بالنسبة لمختلف حدود المعدلات الدنيا للربحية من خلالها تطبق الضريبة الإضافية البترولية.
- عندما تكون هذه التدفقات المالية الكلية السنوية موجبة يدفع صاحب الامتياز نسبة معينة للدولة يتم التفاوض عليها عادة.

١,٥,٣,٤ مزايا الضريبة الإضافية

إن من مزايا الضريبة الإضافية يمكن ذكر:

- ◀ الاستقرار الاقتصادي الأمثل للعقود،
- ◀ إدخال عامل اقتصادي في حساب الضريبة،
- ◀ حصر الضريبة في السنوات الأولى للإنتاج لتشجيع المشاريع الحدية.

٢,٥,٣,٤ مساوئ هذه الضريبة

من المساوئ التي تترتب عن هذه الضريبة هو خطر إفشال عزيمة الشركات إذا كان نصيب الدولة على النمو الحدي للإنتاج مهم جدا مقارنة مع ما تأخذه لشركات البترولية العالمية.

٤,٤ عقود تقاسم الإنتاج

ادخل هذا النوع من العقود سنة ١٩٦٦ من قبل إندونيسيا، و في إطار هذه العقود الشركة البترولية ليست المالكة مباشرة للرخص المنجمية للمحروقات لمنطقة معينة ولكن تتدخل بموجب عقد و بدون منازع للقيام بعمليات بترولية لفائدة الدولة أو الشركة الوطنية و في مقابل نشاطاتها، و في حالة الإنتاج فقط تعوض عينا للتكاليف التي أنفقتها في عمليات الاستكشاف، التطوير والاستغلال^(١) و هي مرخصة لتسويق حصة من الإنتاج (Cost Oil) في حدود نسبة مأوية عليا و تتحصل على اجر لتشجيعها على الاستثمار في شكل حصة من الرصيد السنوي للإنتاج (Profit Oil) بناء على البنود المنصوص عليها في العقد كما يكمن نجاح نموذج تقاسم الإنتاج فيما يلي:

- الطبقة القانونية للروابط التعاقدية (الشركة البترولية ليست مالكة مباشرة للرخص المنجمية).
- صيغة تقاسم الإنتاج لمكمن^(٢) تعبر عن درجة كبيرة من الرقابة تمارسها الدولة على عمليات الشركة البترولية.

^(١) (La Fiscalité et les Contrats Pétrolières, Le Pétrole et le Gaz Arabes, le Centre Arabe d Etudes Pétrolières, n ٧٢٣, Vol XXXI, ١ mai ١٩٩٩, p ٤٢.

^(٢) المكمن: un Gisement

من خلال هذا المبحث الرابع نبحث خصائص عقود تقاسم الإنتاج ضمن المطلب الأول، والمطلب الثاني يتناول طرق تحصيل التكاليف البترولية، و نخصص المطلب الثالث لطرق تقاسم الإنتاج أما المطلب الرابع فنتطرق لمصادر مداخيل الدولة.

١,٤,٤ خصائص عقود تقاسم الإنتاج :

من الناحية القانونية : يتدعم دور الدولة في عقود تقاسم الإنتاج بتطبيق المبدأين التاليين:

- باعتبارها المالك الوحيد سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق شركتها الوطنية للرخص والحقوق المنجمية والإنتاج و بالتالي تحتكر عمليات البحث والاستغلال لمكان المحروقات أما الشركة فتتدخل بصفتها مؤدية لخدمات في إطار عقد شبيه بعقود تقديم الخدمات.
 - رغم أن الدولة تقوم بطلب الكفاءات التقنية والمالية للشركة البترولية تبقى المالك لجزء هام من الإنتاج والمتعاقد يحصل تعويضا لمصاريفه التي أداها و على أجر مقابل خدماته على حصة في هذا الإنتاج (في تقاريره السنوية يأخذ المتعاقد في حساب احتياطاته الجزء الذي يعود إليه من هذا المكن).
- إذا هذا النظام مبني على أساس مبدأ تقاسم الإنتاج بين الدولة (أو الشركة الوطنية) صاحبة الحقوق المنجمية والشركة البترولية (أو المجمع) الذي يعتبر المتعامل المسؤول على سير العمليات ومصدر التمويل.^(١)

^(١) Daniel JOHNSTON, International Petroleum Analysis The Commercial terms, Daniel

JOHNSTON & CO, Inc, USA, P ٩.

٢,٤,٤ طرق تحصيل التكاليف البترولية :

تختلف هذه الطرق حسب طبيعة كل دولة و بإمكانها أن تتغير حسب المناطق التعاقدية وتواريخ إمضاء العقود، للمتعاقد الحق في التعويض عن التكاليف البترولية التي أنفقتها مقابل الحصول على جزء من الإنتاج و يمكن تلخيص هذه الطرق فيما يلي:

- يتغير الحد الأقصى للإنتاج الذي يمكن تخصيصه لتحصيل التكاليف البترولية، حسب الدول و العقود،
- تكون عملية تحصيل باقي التكاليف البترولية الغير محصلة و القابلة للتحصيل خلال السنة أو السنوات القادمة بنفس المبدأ،
- يأخذ جزء من الإنتاج الذي يمثل التكلفة البترولية سعر السوق كمرجع بغية مقارنته مع مبلغ التكاليف القابلة للتحصيل.
- أصبح نظام التحصيل تدريجيا أكثر تعقيد وهذا بإدخال قرض الاستثمار (Uplift) (بإمكانه تعويض جزئيا التضخم) و بالتالي فان التحصيل يتم دائما بالقيمة الاسمية دون استدلال.
- تعويض مصاريف التطوير بما فيها في بعض الحالات الأعباء المالية النظرية المحسوبة باتخاذ سواء نسبة فوائد وهمية مطبقة لغاية تسديد القرض أو نسبة مؤوية متفاوض عليها في الاستثمار.
- الأعباء المالية الحقيقية مع مراعاة المستويات المطبقة، بالإضافة إلى تعريف أكثر دقة للتكاليف البترولية القابلة للتحصيل (إقصاء أم لا للعلاوات و الأعباء المالية و كذا العملة المستعملة) و أولوية التحصيل بين مختلف التكاليف (الاستكشاف، التطوير، الاستغلال، تكاليف أخرى).

٣,٤,٤ طرق تقاسم الإنتاج

بعد طرح حصة الإنتاج المناسبة لتحصيل التكاليف يقسم باقي الإنتاج ما بين الدولة و المتعاقد حسب الطرق التي آلت إليها كما انه كانت في البداية نسبة

وحيدة لتقاسم الإنتاج يتم التفاوض عليها مهما كانت خصوصيات الاكتشاف و فيما بعد ظهرت طرق على شكل سلم تدريجي حسب الإنتاج اليومي و المجمع و كذا تلك المرتبطة بميزات الاكتشافات لا سيما موقعها.⁽¹⁾

إن آليات تصحيحية ظهرت للأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار النفط قد تم اعتبارها من طرف الدول (نظام السعر الأقصى الذي يسمح برفع حصة الدولة. في الأخير ظهرت آلية جديدة لتقاسم الإنتاج مبنية ليس على الإنتاج اليومي أو المجمع بل على نسبة المرودية أو على مؤشر آخر للمرودية (مؤشر م) المحصل عليه من طرف المتعاقدين في تاريخ معين.

إن إمكانية ملاءمة أحكام عقد تقاسم الإنتاج إلى الخاصيات المحتملة لاكتشاف ما يفسر كأحد المزايا و كنتيجة لنجاح عقود تقاسم الإنتاج بالنسبة لعقود الامتياز أين هامش المرونة محدود خلال المفاوضات.

٤,٤,٤ مصادر مداخيل الدولة :

في هذا النوع من العقود مداخيل الدولة تتكون من مجموعتين :

◀ المداخيل الناتجة عن نصيب الدولة من عملية تسويق المحروقات و بالتالي فالمتعاقدين مكلف بتسويق حصة الدولة من الإنتاج أما فيما يخص نصيبه فيحسب بعد عملية تغطية التكاليف البترولية،

◀ الضرائب بمختلف أنواعها و أهمها الضريبة على الأرباح و التي لا بد أن يدفعها المتعاقد للدولة طبقا للتشريعات المعمول و بناء على بنود العقد، يمكن لهذه الضريبة أن تدخل في نصيب الدولة في الإنتاج و هناك ضرائب إضافية أخرى تتعلق لمستويات معينة من الأرباح و التي ممكن أن يخضع لها المتعاقد عند ما يصل إلي تحقيقها.

⁽¹⁾ (Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole (OPEP) www.opec.org

بالإضافة إلى مداخل أخرى ورسوم ممكن أن تنص عليها عقود تقاسم الإنتاج كالعلاوات النقدية والتزام المتعاقد بتغطية السوق الداخلية بواسطة نصيبه من الإنتاج و بسعر اقل من سعر السوق العالمي وهذا ما يعبر عليه بآليات (Price Cap).^(١)

في الأخير وبناء على الطبيعة القانونية لعقود تقاسم الإنتاج فالمتعاقد ليس المالك للحقوق المنجمية لهذا فهو غير خاضع لدفع الإتاوة إلا أن بعض العقود تدخل هذه الأخيرة و التي من المفروض عدم تطبيقها.

إن اغلب العقود المبرمة بين شركة سوناطراك و الشركات البترولية العالمية في ميدان الاستكشاف و الإنتاج هي عقود من نوع تقاسم الإنتاج.

٥,٤ عقود الخدمات:

تبرم هذه العقود بين الشركات الوطنية للبلدان المنتجة للبترول و الشركات البترولية بموجبها تخول الشركة الوطنية للشركة المتعاقدة القيام لحسابها بأعمال البحث و الاستغلال و التطوير أو الاستغلال و يوجد نوعان من العقود و هذا حسب درجة الخطورة المأخوذة على عاتق الشركة البترولية.

ويأتي هذا المبحث في مطلبين نخصص المطلب الأول لعقود الخدمات بالمخاطرة والمطلب الثاني لعقود المعونة الفنية.

١,٥,٤ عقود الخدمات بالمخاطرة :

عقد الخدمات بالمخاطرة (Risk Service Contract) و هو عقد بموجبه تقوم شركة بعمليات البحث بالمخاطرة و على حسابها لفائدة شركة وطنية.^(١)

^(١)(Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems and Production Sharing Contracts, Penn Well Books, ١٩٩٤, P ٦٦.

^(١)(La Fiscalité et les Contrats Pétrolières, Le Pétrole et le Gaz Arabes, le Centre Arabe d Etudes Pétrolières, n ٧٢٣, Vol XXXI , ١ mai ١٩٩٩, p ٤٣.

هذا النوع من العقود لا يتجاوب كثيرا في علاقات الدولة مع الشركات البترولية حيث يجد أصله غالبا في الدول التي أمتت الشركات أو التي أعطت في فترة معينة احتكار البحث و الإنتاج لشركة وطنية (إيران، العراق، قطر، فنزويلا، الخ...) إلا انه في التطور في الدولة التي تريد أن ترفع من قدراتها الإنتاجية باللجوء إلى الشركات البترولية التي لديها إمكانيات و تكنولوجيا متقدمة و القدرة على تمويل استثمارات معتبرة في أحسن الظروف.

في هذه العقود الإنتاج الكلي يرجع إلى الشركة الوطنية بينما الشركة المتعاقدة تحصل على مداخل نقدية حسب الخدمة المقدمة و تعمل الشركة في هذه العقود تحت رقابة الشركة الوطنية التي تصبح فيما بعد تدير الأشغال ابتداء من عملية التطوير أو الإنتاج.^(٢)

إن الشركة الوطنية هي المالكة للمنشآت بينما الشركة الأجنبية لها حق الاستعمال، والفرق الأساسي بين عقد تقاسم الإنتاج و عقود الخدمات يكمن في أن الشركة المتعاقدة لا تحصل مباشرة على حصة في الإنتاج بل تستفيد بمقابل نقدي و هذا من اجل تسديد النفقات المستثمرة و أجر مرتبط بالنتائج، في غالبا الأحيان هذا المقابل يعطي الضمان للمستثمر الحق في أخذ حصة مماثلة من المحروقات المستخلصة بناء على النصوص المحددة في العقد، بند يدعى (buy back).^(١)

استعمال هذا النوع من العقود قليل جدا في الجزائر هناك عقد واحد أبرم في هذا الإطار مع كل من (BHP) و (GOOG) و (PETROFAC) و هذا من اجل تطوير و استغلال احتياطات مكامن الغاز الطبيعي لمنطقة أو هانت مدته ٤٢ شهرا بالنسبة للتطوير و ١٠ سنوات بالنسبة لعملية الاستغلال و قد حددت حقوق الدخول (Cash Bonus) بـ ١٠ ملايين دولار ابتداء من تاريخ إمضاء العقد

^(٢) إستراتيجية إنتاج البترول، الأوراق الفنية، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق ١٠-١٣ ماي ١٩٩٨، ص ١٦.

^(١) Fiscalité et Contrats de l'Amont Pétrolier, Séminaire, ENSPM-SONATRACH/CPE, du ٢٣ au ٢٧ juin ٢٠٠١.

بينما قدر الغلاف المالي لعملية الاستثمارات بـ ٩٢٧,٨ مليون دولار تتحمله كلية الشركات الاجنبية.^(٢)

٢,٥,٤ عقود المعونة الفنية

عقود المعونة الفنية أو تسمى كذلك بعقود الخدمات بدون مخاطرة (Pure Service Contract) و هم عقود المعونة أو التعاون التقني بحيث لا تأخذ الشركة الأجنبية على عاتقها أي خطر و لا تمول مباشرة الأشغال، يسمح للشركة في هذا النوع من العقود بإجراء أعمال خاصة مقابل اجرا محدد و مرتبط بالنتائج المحققة تتمثل هذه العقود غالبا في أشغال لمكان قديمة أو قيد الاستغلال في بعض الأحيان على أعمال التطوير، يمكن للشركة الأجنبية أن تشتري جزء من الإنتاج، يخضع هذا النوع في العقود لحماية النظام العادي (الضريبة المباشرة على الأرباح).

٦,٤ المرونة الاقتصادية للعقود البترولية

يجسد العقد البترولي في البحث أو الإنتاج إرادة الأطراف المتعاقدة للالتزام لمدة طويلة في تحسين الموارد المحتملة في المحروقات لمنطقة جغرافية محددة و التي تظهر خصوصيات بترولية متميزة.

نجد في هذا النوع بنودا مستقلة عن خصوصيات المنطقة المراد استكشافها كتدابير القانونية، تسيير العمليات و وضع حسابات، إن من أهم البنود تلك المتعلقة مباشرة بتقدير المكان المراد استكشافها و كذا السوق البترولية لاسيما تلك المتعلقة بـ:

- ◀ مدة برنامج الاستكشاف و مساحة الرخصة Rendus،
- ◀ الالتزامات الدنيا للاستغلال و مصاريف الاستكشاف،
- ◀ طرق تقاسم الربح البترولي.^(١)

^(٢) Contrat de Service à Risques pour le Développement et l'Exploitation des Gisements de Gaz Naturel situé dans la région d'OHANET, entre SONATRACH et BHP, PETROFAC, JOOG, signé le ٠٢ juillet ٢٠٠٠, p٢٠.

^(١) Daniel JOHNSTON, International Petroleum Analysis The Commercial terms, Daniel JOHNSTON & CO, Inc, USA, P ١٣.

إنه من المستحيل إذا تطبيق هذه الإجراءات لأي منطقة مهما كانت البنود الجبائية و التعاقدية المتفق عليها في منطقة خاصة دون الأخذ في عين الاعتبار خصوصيات المنطقة و حالة السوق البترولية،

إذا لابد على العقد أن يكون ملائما للحالة المعنية و المحيط و مرنا للأخذ بعين الاعتبار التقلبات المتوقعة و غير متوقعة في الأسعار البترولية العالمية.

يأتي هذا المبحث في خمسة مطالب، يتناول المطلب الأول نقص المرونة في العقود التقليدية والمطلب الثاني مرونة السياسة البترولية أما المطلب الثالث لأهداف نظام مرن تدريجي والمطلب الرابع للمرونة في إطار نظام الامتياز والمطلب الخامس لمرونة عقود تقاسم الإنتاج.

١,٦,٤ نقص المرونة في العقود التقليدية :

يتميز نظام الامتياز بنسبة وحيدة للإتاوة و الضريبة على الأرباح و كذلك الأمر بالنسبة لعقد تقاسم الإنتاج (معدل وحيد لتقاسم الإنتاج) لهذا يتغير بصفة معتبرة معدل مرونية الشركة البترولية ونتيجة لذلك تتغير أيضا المداخل البترولية للدولة وذلك حسب خصوصيات المكنم المستغل و التي تؤثر مباشرة على التكاليف، و سعر بيع البترول الخام.

و باعتبار أن النظام التقليدي غير مرن بأحادية نسبة الضريبة أو معدل تقاسم الإنتاج المطبق عن مكامن ذات خاصيات متباينة سوف يؤدي إلى نتائج اقتصادية مبعثرة و غير متجانسة، فإذا حددت حصة الدولة بمعدل جد مرتفع فيما يخص مشاريع ذات ربحية محددة سوف يكون له أثر اتجاه مر دودية العمليات وبالتالي فمداخل الدولة لا تحفظ دائما على المدى البعيد في حالة ارتفاع قوى للأسعار.

٢,٦,٤ مرونة السياسة البترولية:

يرتبط مستوى النشاطات الاستكشافية والإنتاجية في بلد ما بمجموعة من العوامل منها خاصة، طبيعة البلد المعني والأخرى مرتبطة بالوضع الحالي والمستقبلي للسوق.^(١)

فقد تحدثت السياسة البترولية أثرا لبلد ما فيما يخص علاقاته مع الشركات البترولية فمما يخص حجم النشاطات حتى وإن كانت للعوامل الجيولوجية لها وزن في اتخاذ قرارات الاستثمار في البلدان التي تريد التعاون مع الشركات العالمية فإن نوع الحماية أو العقد المعتمد ليس هو العامل الفاصل وبالتالي فالنصوص وشروط النظام الجبائي أو التعاقدية و بالأخص البنود الاقتصادية التي تسهل أم لا هذا التعاون وبالتالي ففي تحضير النصوص لا بد من فحص عاملين أساسيين :

◀ تشجيع البحث وإدخال الاستكشافات الصعبة والباهظة في الإنتاج والتي عادة تتكرر كثيرا وفي الحالات ذات المخاطر الجيولوجية أو التكاليف العالية أو عند تدهور أسعار البترول، وهذا باختيار معدل مناسب لاقتطاع الدولة للريع البترولي.

◀ في المقابل تقدير معدل تصاعدي لاقتطاع الدولة من أجل ضمان مصلحتها في حالة ريع بترولي مرتفع راجع سواء على خصوصيات المكنم أو ناتج عن ارتفاع الأسعار تاركين بذلك حوافز مقبولة للمستثمرين.

إن هذه الأهداف صعب تسطيرها في مستقبل غامض ولكن لابد منها من أجل تشجيع الاستكشاف ومساعدة استقرار العقود والنظم الجبائية.

٣,٦,٤ أهداف نظام مرن تدريجي

على الإجراءات الضريبية و التعاقدية أن تقدم شروطا جذابة لكل من الاكتشافات الكبرى و الصغيرة و هذا بالسماح للمحافظة على مصالح الدولة في المدى البعيد، لذا تصمم الأحكام الضريبية أو التعاقدية من الناحية الاقتصادية بطريقة تحقق :

(١) إستراتيجية إنتاج البترول، الأوراق الفنية، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق ١٠-١٣ ماي ١٩٩٨، ص ٣٥ .

◀ تحسين مر دودية الاكتشافات الهامشية لتشجيع استكشافها و تطويرها و بالتالي فان نسبة اقتطاع الدولة لا يمكنها إن تطبق على حالات ذات مخاطر و تكاليف مرتفعة أو في مناطق ذات احتياطات بترولية ضعيفة.

◀ أما في حالة فوائد استثنائية وعائدات مرتفعة ترفع الدولة تدريجيا اقتطاعها لتحديد مر دودية الشركة البترولية لكي لا تتجاوز مستويات مفرطة و لا يمكن تصور إلغاء احتمال أرباح معقولة بالنسبة بالمستثمرين في نظام مرن تدريجي تشكل حصة الدولة حسب المر دودية الحقيقية للمشروع و يتم ذلك:

- بعملية البحث و استغلال الاكتشافات الصغيرة التي تؤدي إلى ارتفاع تدريجي لحصة الدولة وهذا وفقا للمر دودية، بتغير النسبة الملائمة لاقتطاع الدولة من فحص جيولوجي لأخر والتي تتواجد عامة ما بين ٣٥% و ٥٠% بالنسبة للاكتشاف الصغيرة و ٨٠% و ٩٠% بالنسبة للاكتشافات الكبيرة.^(١)

٤,٦,٤ المرونة في إطار نظام الامتياز:

تتمثل المرونة في عقود أنظمة الامتياز بما يلي :

◀ نسبة تدريجية للإتاوات والتي تحدد حسب الإنتاج، موقع المكامن، تاريخ الاكتشاف طبيعة المكامن (بترول أو غاز) و نسبة المر دودية، تعتبر هذه المتغيرات غير كافية لان الإتاوة تحدد انطلاقا من رقم الأعمال دون الأخذ بعين الاعتبار مباشرة المر دودية المحصلة فعلا.

◀ إعانات الاستثمار تهدف إلى عدم إعاقة المكامن المرتفعة التكاليف إما في شكل قرض الاستثمار أو اهتلاكات إضافية أو توسيع محيط الدعم إلى كافة أنشطة الاستكشاف و الإنتاج في البلد بحيث لا يكون محدد فقط في محيط خاص لكل عقد امتياز.

^(١) Institut Américain du Pétrole www.api.org

« معدلات تدرجية للضريبة على الإرباح مثلا حسب نسبة المرودية و نسبة تدرجية للمساهمة الدولة بالإضافة إلى ضرائب إضافية بترولية تأخذ مختلف الأشكال.

أدخلت عدة أنظمة جبائية ضرائب إضافية بترولية و التي تؤثر على مر دودية صاحب الامتياز و لكنها غير انتقائية:

ضريبة خاصة في النرويج و (Petroleum Revenue Tax) في المملكة المتحدة (Wind Fall Profit Tax) في الولايات المتحدة الأمريكية و معدل مرتفع لضريبة على الأرباح الأنشطة البترولية في دولة الاوبيك (يصل إلى ٨٥%) و يمكن اعتباره بمثابة رسم إضافي.^(١)

أسست هذه الأنظمة سواء على فائض سعر البترول بالنسبة إلى سعر قاعدي مسند (Price Cap)^(٢) أو على شبه مر دودية محسوبة من زاوية محاسبية بحتة و ليس من ناحية اقتصادية انطلاقا من المر دودية الحقيقية للعمليات البترولية في المقابل أدخلت بعض الدول رسم إضافي بترولي (Resource Return Tax) يحسب مباشرة انطلاقا من المر دودية الفعلية لمشروع ما.

تستعمل الدولة هذا الحل لجلب (زيادة على الإتاوة إذ أقيمت والرسم على الأرباح) رسم إضافي بترولي تدرجي و لكن انطلاقا من تاريخ حصول صاحب الامتياز على مستوى معين من المر دودية حيث يساوي مبلغ الرسم الإضافي جزء من التدفق النقدي الصافي من الضريبة للشركة البترولية الناتج عن رخصة أو منطقة تعاقدية أو عن كل مكن، و يحدد هذا الجزء انطلاقا من نسبة المر دودية (Internal Rate of Return)^(٣) الفعلية للشركة البترولية و المحسوب على فترة تنحصر بين تاريخ إمضاء العقد أو منح رخصة البحث و نهاية السنة المعنية.

^(١) (I.A.P, op.cit.

^(٢) (Alain PERRODON, Des Acteurs en Pleine Mutation dans l'Amont Pétrolier, Pétrole et Bassin Méditerranéen, p ١٠.

^(٣) (Fiscalité et Contrats en Exploitation-Production, Séminaire, ENSPM-SONATRACH /CPE, du ١٦ au ١٨ juin ٢٠٠١.

إن مزايا الرسم الإضافي هو إمكانية إخضاع الشركة لتسديدات ضعيفة نسبيا خلال السنوات الأولى للإنتاج مما يشكل تحفيزا للشركات و يسمح بتخفيض عتبة الرسم الإضافي حتى يصبح الاكتشاف مقبول تجاريا و بالتالي تشجيع الاستكشاف حيث انه من الملائم ربط التسديدات بالمر دودية الاقتصادية الحقيقية بدلا من مقاييس مادية مثل الإنتاج.

إلا انه و في حالة مشاريع مربحة و الناتجة عن خصوصيات الممكن أو ارتفاع قوي لأسعار النفط) فان مصالح الدولة على مدى البعيد محمية بفضل هذا الرسم الإضافي البترول التدريجي مما يؤدي إلى تحقيق ضمان استقرار البنود الضريبية و التعاقدية.

٥,٦,٤ مرونة عقود تقاسم الإنتاج:

الملاحظ هنا سهولة وضع أحكام تعاقدية مرنة لعقد تقاسم الإنتاج مقارنة مع عقد امتياز و ذلك بتبني سلم تدريجي للنسب تقاسم الربح البترولي (Profit Oil)^(١) لان هذا السلم مرتبط بالمفاوضات بين الطرفين و غير محدد بالقانون و تدرج هذه المرونة على مستويين:

١,٥,٦,٤ مرونة تحصيل التكاليف:

تتمثل مرونة تحصيل التكاليف فيما يلي:

- ◀ تغير الحصة العليا للإنتاج المزمع تخصصه لتغطية التكاليف حسب مقاييس تقنية و مستويات إنتاج بدون حد أعلى،
- ◀ تغير مدة تغطية الاستثمارات الثابتة،
- ◀ إدخال قرض الاستثمار.

^(١)(Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems and Production Sharing Contracts, Penn Well Books, ١٩٩٤, P ١٧٣.

٤,٦,٥ مرونة تقاسم الأرباح (Profit Oil):

- ◀ التفاوض حول سلم تدريجي لنسبة التقاسم حسب الإنتاج اليومي أو الإنتاج المجمع للمكمن،
- ◀ إدخال إجراء سقف السعر (Price Cap) لرفع حصة الدولة وهذا في حالة ارتفاع سعر البترول بنسب اكبر من النسبة الفعلية للتضخم،
- ◀ انتهاج إجراء يسمح بربط الحصة العائدة للمتعاقد بالمر دودية الفعلية و يتم هذا:

- مباشرة بالتفاوض حول رسم إضافي بترولي يدفعه المتعاقد نقدا من حصته في الربح البترولي،
- بالتحديد المباشر لتقاسم الربح البترولي حسب المر دودية الفعلية حيث ترتفع تدريجيا حصة الدولة بناء على المر دودية الفعلية و كذا تحديد تقاسم الربح البترولي حسب نسبة R والتي تساوي $R =$ المداخل المحققة للمتعاقد/ الاستثمارات المحققة^(١).

٤,٦,٦ توزيع الإنتاج العالمي للمحروقات حسب نوع العقود البترولية

يوضح الجدول رقم (٢٢) أن أكثر من ثلث إنتاج البترول الخام و ما يقارب نصف إنتاج الغاز هو خاضع لنظام عقود الامتياز مع مساهمة الدولة والشركات المختلطة والمطبق في الدول التالية:(الولايات المتحدة،النرويج،المملكة المتحدة، الأرجنتين،البرازيل، نيجريا،روسيا) بينما لا تغطي عقود تقاسم الإنتاج نسبة ١٠% بالنسبة للبترول والغاز واغلب الدول المطبقة لهذا النوع من العقود هي:(الجزائر،مصر،إندونيسيا،ليبيا،نيجريا،قطر،روسيا) في حين نجد عقود الخدمات بالمخاطرة لا تتعدى ٢% ومطبقة في الدول التالية:(الجزائر،إيران،قطر، فنزويلا... الخ) أما فيما يخص الشركات الوطنية التي تعتمد على الاستثمار الأجنبي فيمثل هذا النوع ٢٨% من إنتاج الخام و ٣٨% من إنتاج الغاز ونجده في الدول التالية

^(١)(Daniel JOHNSTON, op.cit, ١٧٥.

(الجزائر، البرازيل، إيران، روسيا، فنزويلا،... الخ) في الأخير يسيطر نظام الاحتكار المطلق من قبل شركات وطنية على ٢٢% من إنتاج البترول الخام و ٤% من إنتاج الغاز في العالم ونجده كثيرا (العربية السعودية، العراق، الكويت، المكسيك).

جدول رقم: (٢٢) توزيع إنتاج المحروقات لسنة ١٩٩٧
حسب نوع العقود البترولية (%)

نوع العقود	إنتاج البترول الخام	إنتاج الغاز الطبيعي
نظام الامتياز مع مساهمة الدولة أو الشركات المختلطة	٣٨	٤٩
عقود تقاسم الإنتاج	١٠	٨
عقود الخدمات بالمخاطرة	٢	١
إنتاج مباشر بواسطة شركة وطنية أو محلية (في دول مفتوحة على الاستثمار لأجنبي)	٢٨	٣٨
نظام احتكار مطلق لشركة وطنية	٢٢	٤
المجموع	%١٠٠	%١٠٠

Source : Le Pétrole et le Gaz Arabes, le Centre Arabe d'étude Pétrolière, Vol xxxI N° ٧٢٣, du ١er Mai ١٩٩٩, P ٤٥.

خلاصة

إن التطورات الحالية في عقود البحث والإنتاج كانت لها اثر كبير على الصناعة البترولية، بحيث أضفت مرونة كبيرة في القوانين والتشريعات، مما أدى تشجيع الشركات البترولية لاستثمار أكثر والعمل على تقليل التكلفة الاستثمارية، بالإضافة إلى السرعة في وضع الحقول المكتشفة على الإنتاج المبكر و كذا تنمية الحقول الهامشية الصغيرة، التي تتطلب تقنيات حديثة و متطورة و تسهيلات جبائية أثناء التعاقد وهذا لوجود عنصر المخاطرة الاقتصادية وقد أدت هذه التسهيلات إلى تحويل هذه الحقول من مشاريع خاسرة إلى مشاريع مربحة يقبل عليها المستثمرون.

إن هذه التغيرات الجوهرية في البنود التعاقدية ساهمت في دعم التكامل بين الشركات البترولية والدولة صاحبة الأملاك المنجمية، من خلال تعظيم عوائد الدولة و إيراداتها بواسطة التحكم في التكاليف وزيادة الإنتاج من جهة، و ضمان ربحية اقتصادية و عوائد معتبرة لشركات الأجنبية من جهة أخرى، كما أن إدخال التقنيات الجديدة في التعاقد سوف تفتح آفاق جديدة في الصناعة البترولية العالمية.

الخاتمة

١. ملخص الدراسة

إن دخول الجزائر في العولمة واقتصاد السوق من خلال دقها لأبواب الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الدولية فإن المنطق البسيط يفترض أن ترتب بيئتها الداخلي واقتصادها لتدخل هذه التجمعات كشريك ولا كسوق استهلاكية، وإصلاح قطاع المحروقات هو المدخل الحتمي لهذه العولمة.

ويعتبر إعادة النظر في السياسة البترولية وتكيفها مع التغيرات الحالية، هي التي تستدعي القيام بإصلاح قطاع المحروقات وفصل دور الدولة ودور المؤسسات الاقتصادية من خلال استعادة مهام وصلاحيات الدولة باعتبارها صاحبة السيادة والمالكة للثروات الوطنية وإعادة تنظيم وتشجيع الاستثمارات وتطوير عمليات البحث والتنقيب وإدارة بنوك المعلومات وتوقيع العقود بواسطة مؤسسات ووكالات حكومية جديدة ومستقلة أما سوناطراك فتصبح شركة نفطية ومؤسسة اقتصادية وتجارية تكون مهمتها الأساسية خلق المزيد من الثروات ومن القيمة المضافة.

وتعد التشريعات البترولية و النظم الجبائية عوامل أساسية في السياسة البترولية للدولة لذا كان من الضروري إعادة النظر فيها وتطويرها و الوصول إلى ملائمة الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج مع تطورات السوق العالمية وبالتالي تكيف التشريع الحالي المعمول به لكي يصبح أكثر مرونة من أجل جلب عدد أكبر من الشركات الأجنبية حتمية لا بد منها.

إن قطاع المحروقات الذي يؤمن اليوم ٩٧% من موارد التصدير ويساهم بـ ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر ٦٠% من موارد الخزينة، هذه الأرقام دلالة على شيء فعلى مدى ارتهان الاقتصاد لعوامل خارجية أساسا تحددتها السوق العالمية ومدى النمو في الغرب وما يترتب عليه من زيادة أو نقصان في حجم استهلاك الطاقة وبالتالي في أسعارها، و يكفي أن نعلم أن كل تغيير في حدود دولار واحد

للبرميل ينعكس سلبا أو إيجابا بزيادة أو خسارة أكثر من ٥٠٠ مليون دولار في مداخل الدولة.

ومن هنا فإن جذب الإستثمارات الخارجية وتشجيع نهوض صناعة نفطية خاصة من شأنها أن تزيد من الثروة الوطنية وتزيد من إمكانية تطوير قطاعات أخرى وبالتالي إلى تحقيق نمو مستديم على مدى عقد كامل بمعدل ٨ إلى ١٠%.

لقد تبين إن الصناعات البترولية رغم التطور الذي شهدته خاصة في ميدان الاستكشاف و الاستغلال يبقى غير كافي مقارنة بالثروات التي تزخر بها بلادنا و إلى المساحة الرسوبية الشاسعة غير المكتشفة حتى الآن، و بإمكان مضاعفة الجهود للوصول إلى نتائج أحسن و بالتالي تطوير الصناعات التحويلية كالتكرير و البتروكيمياة اللذين لم يشهدا نمو طيلة العشرية الأخيرة بالإضافة إلى إعادة النظر في تحديث و تطوير شبكة النقل عبر الأنابيب التي متوسط عمرها يفوق ٢٠ سنة و بالتالي فتجديدها ضروري.

وإذ البترول أصبح الآن مادة خام كباقي المواد التي تباع و تشتري في الأسواق الفورية أو الآجلة مثله مثل النحاس أو الكاكو، وبقدانه لأهميته كان راجع لتحرير الأسواق و تعدد المتعاملين على الساحة البترولية بالإضافة إلى نمو عرض خارج دول الاوبيك و كذا السيولة المتزايدة للأسواق، فان هذا يستدعي إعادة النظر في السياسة البترولية خاصة بالنظر إلى التطورات الحالية العالمية من تكتلات و اندماج قوي للشركات البترولية العالمية من اجل تحقيق أهداف مشتركة في ظروف اقتصادية صعبة و بالتالي فتضارب المصالح يؤدي إلى إنشاء موقع جديد من جغرافية سياسة الصناعة البترولية.

و فيما يستمر تطوير نمط تحديد الأسعار فان الخامات المرجعية الحالية تتأثر شيئاً فشيئاً بظهور استدلالات جديدة لا ترتبط بهذه الخامات، وبالتالي فان نمو الأسواق المالية و شفافية الأسعار السائدة بإمكانها منطقياً أن تساهم في نمو تكوين لأسعار المادية في المقابل تستمر أسواق المواد المشتقة في التطور بشكل هام

حيث يتفهم المتعاملون أكثر فأكثر ميكانيزمات أدائها و فائدتها و بالتالي فان مواد التغطية بإمكانها أيضا عرض حماية لفترات طويلة جدا إلا أن دول الاوبك حاليا لا تشارك في تنمية هذه الأسواق المالية فيجدر لهذه الدول أن تغير من موقفها لان تأثيرها أكيد على تطوير التجارة العالمية وعلى استقرار الأسعار و بالتالي على عوائدها المالية من التذبذب في المداخل، والجزائر من بين هذه الدول تعمل على الحفاظ على مستويات مقبولة من هذه العوائد وهذا باتباع سياسة الاوبك بالإضافة إلى قيامها بعدة إصلاحات جبائية.

وبرغم من التطورات التي شهدتها النظام الجبائي في قطاع المحروقات تبقى هذه التشريعات و القوانين غير مرنة و لا تتجاوب ومتطلبات الصناعة البترولية العالمية خاصة في ميدان البحث و الإنتاج و بالتالي فالطرق التقليدية مازالت تطبق في جميع التعاقدات البترولية و بالتالي فكل عقد بحث أو استرجاع مدعم أو تطوير، يكون موضوع تفاوضات تقنية و اقتصادية طويلة و التي تؤدي بخسائر هامة لقيمة هذه العقود بالإضافة إلى أو حادية معدلات الإتاوة و ضريبة الدخل و رغم انه أدخلت بعض التطورات خاصة نظام الإعلان بالمناقصة في إبرام العقود، تبقى هذه الأنظمة غير مرنة اقتصاديا و بالتالي غير مشجعة خاصة بالنسبة للمكامن الصغيرة أو المكامن الهامشية، مما يستدعي إصلاح شامل لطرق التعاقد في الجزائر و إعادة النظر كذلك في الاقتطاعات الضريبية و ملاءمتها أكثر مع التشريعات الحالية.

إن التطورات الجارية في عقود البحث والإنتاج كانت لها اثر كبير على الصناعة البترولية، بحيث أضفت مرونة كبيرة في القوانين والتشريعات، مما أدى تشجيع الشركات البترولية لاستثمار أكثر والعمل على تقليل التكلفة الاستثمارية، بالإضافة إلى السرعة في وضع الحقول المكتشفة على الإنتاج المبكر و كذا تنمية الحقول الهامشية الصغيرة، التي تتطلب تقنيات حديثة ومتطورة وتسهيلات جبائية أثناء التعاقد وهذا لوجود عنصر المخاطرة الاقتصادية وقد أدت هذه التسهيلات إلى تحويل هذه الحقول من مشاريع خاسرة إلى مشاريع مربحة يقبل عليها المستثمرون.

و لقد ساهمت هذه التغيرات الجوهرية في البنود التعاقدية في دعم التكامل بين الشركات البترولية والدولة صاحبة الأملاك المنجمية، من خلال تعظيم عوائد الدولة وإيراداتها بواسطة التحكم في التكاليف وزيادة الإنتاج من جهة، و ضمان ربحية اقتصادية و عوائد معتبرة لشركات الأجنبية من جهة أخرى، كما أن إدخال التقنيات الجديدة في التعاقد سوف تفتح آفاق جديدة في الصناعة البترولية العالمية.

٢. نتائج اختبار الفروض:

لقد تمت هذه الدراسة على أساس جملة من الفرضيات وتوصلنا من خلالها إلى النتائج التالية :

- الفرضية الأولى المتعلقة بكون الموقع الإستراتيجي للجزائر من الناحية الجغرافية و قربها من المناطق الأكثر استهلاكاً للمحروقات في العالم سوف يمكنها من تصدير كميات هائلة من البترول والغاز، فتم إثباتها من خلال العقود المبرمة مع الدول الأوروبية في هذا الإطار بإضافة إلى أنها تمون كل من إسبانيا، إيطاليا، فرنسا والبرتغال بالغاز الطبيعي عبر الأنبوبين الرئيسيين، الأول عبر تونس والثاني عبر مضيق جبل طارق والمغرب.

-الفرضية الثانية والتي مفادها أن عدم مسايرة التشريع الحالي في الجزائر فيما يخص البحث والإنتاج مع التغيرات العالمية يمثل عائق في توسيع أكثر لقطاع المحروقات فتم إثباتها من خلال أن التشريعات الحالية مازالت تتميز بالطرق التقليدية والبيروقراطية من خلال دراستنا لكل من قانون ٨٦-١٤ المتعلق بالمحروقات وقانون ٩١-٢١ المتمم والمعدل له وتوصلنا أن هذين القانونين رغم الإصلاحات التي طرأت عليهما وعلى النظم الجبائية فتبقى لا تساير التطورات العالمية الحالية.

-الفرضية الثالثة والتي تنص على اتخاذ إجراءات في مجال العقود من شأنها أن تعمل على تشجيع البحث والاستكشاف فلقد تم إثباتها من خلال دراسة مختلف

أنظمة العقود العالمية سواء تعلق ذلك بعقود تقاسم الإنتاج، أنظمة الامتياز وعقود الخدمات بالمخاطرة و التي من خلالها قدمنا كل التطورات والتقنيات الحديثة في هذا الميدان.

-الفرضية الرابعة والتي تتعلق بكون الجزائر تتمتع بثروات باطنية معتبرة يتطلب أن تكون هناك مرونة في عقود البحث والاستكشاف من أجل جلب أكثر للاستثمارات الأجنبية فتم إثباتها بكون الجزائر تتمتع بمساحة ذات نسبة شاسعة غير مستغلة استغلالا كاملا وهذا راجع لضعف الشراكة بسبب عدم مرونة هذه العقود لهذا تطرقنا إلى جملة من التسهيلات والبنود الأساسية من أجل جعل هذه العقود أكثر مرونة لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

-الفرضية الخامسة والتي تنص على أن تذبذب وتطاير الأسعار في الأسواق العالمية كان عائقا في عدم استقرار عوائد الجباية البترولية، فقدم تم إثباتها من خلال تطرقنا إلى محددات الأسواق الفورية بحيث أن هذه الأخيرة لم تصمد لتقلبات الأسعار لهذا قام البتروليين باللجوء إلى الأسواق الآجلة و الأسواق المالية و هذا من أجل الحماية أمام أخطار التقلبات الفورية للأسعار.

٣. الاقتراحات والتوصيات :

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة ومن خلال اعتماد بعض الفرضيات والتحقق منها تمكنا من صياغة مجموعة من الاقتراحات و التوصيات نلخصها فيما يلي:

١. الإلتباع الأمثل لقوانين وتشريعات بترولية مرنة ومتطورة تجعل عملية البحث وتنمية الحقول أكثر جاذبية للاستثمار.
٢. عقد اتفاقيات بترولية مرنة تحقق المصالح المشتركة لكل من المستثمر والدولة.

٣. احترام جميع الاتفاقيات البترولية المتفق عليها وتطبيقها في جميع مراحل العمليات البترولية التي تتم تحت مظلة عن التعاون الكامل لتحقيق المصالح المشتركة.
٤. الاستفادة الكاملة من المعلومات المتاحة عن حقول البترول ومناطق الاستكشاف المختلفة وجعلها متاحة أمام شركات البترول العالمية، لتشجيعهم على إجراء عمليات البحث وتنمية المصادر الهيدروكربونية بأقل تكلفة ممكنة.
٥. تشجيع الشركات على تنمية حقول البترول الصغيرة وتذليل كل الصعاب الممكنة لوضعها على الإنتاج لتحسين اقتصادياتها عن طريق الاستخدام المشترك للتقنيات الحديثة كلما أمكن ذلك.
٦. إتباع وإدماج أهم التطورات التكنولوجية وهذا من أجل خفض التكاليف في عمليات استكشاف وتحسين معامل الاستخلاص المدعم ومن ثمة زيادة الاحتياطات ورفع طاقات الإنتاج.
٧. العمل على توفير الخبرات الجزائرية عالية المستوى لإمكان التعامل مع الصناعة البترولية في أية مرحلة من مراحل الإنتاج من المنبع البترولي في باطن الأرض إلى المستهلك النهائي للمنتجات البترولية.
٨. وضع جهاز رقابي كفي لمتابعة كل مراحل جمع وتصفية الجباية البترولية خاصة في عقود تقاسم الإنتاج وأنظمة الامتياز.
٩. الاستعمال الأحسن للجباية البترولية وهذا من أجل خلق وتطوير ثروات قطاعات أخرى كالصناعة والزراعة.
١٠. تعويض استعمال الغاز الطبيعي في السوق المحلية باعتباره موجود باحتياطات هائلة وتصدير غاز البترول المسال للطلب المتزايد عليه في السوق العالمية.
١١. التحرر أكثر من الاقتصاد الريعي البحث إلى اقتصاد متكامل لمختلف القطاعات الأخرى وهذا من أجل التخلص من التبعية للأسواق البترولية العالمية.

٤. آفاق البحث :

لقد توصل الباحث إلى أن هذه الرسالة جزء من البحوث الضرورية و اللازمة في ضل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية الحالية، و أن الدراسة تفتح مجال البحث في اتجاه التساؤل التالي:

هل أن ملائمة العقود البترولية في مجال البحث والإنتاج تكفي وحدها لجلب الاستثمار وتطوير الصناعة البترولية ؟

والله ولي التوفيق

تطور إيرادات الدولة والجبائية البترولية بملايير الدولارات

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٢	١٩٩٩	١٩٩٠	
٠	٩	٨	٧			٤	٣		١		
٤٠١٥	٣٠١٤	٢٠١٣	١٠١٦	١٠١٥	٦٠١٢	٤٠١٢	٧٠١٣	٥٠١٤	٣٠١٤	٩٠١٧	إجمالي الإيرادات
٤٤٩	٤٤٨	٤٤٦	٨٤٩	١٠٩	١٠٧	٣٠٦	٩٠٧	٢٠٩	٥٠٨	٥٠٨	الجبائية البترولية
٠٠٧٦	٦٠٦٦	٧٠٥٨	٧٠٥٧	٨٠٥٤	٧٠٤٧	١٠٣٥	٤٠٢٣	٨٠٢١	٠٠١٩	٠٠٩	سعر الصرف دولار دينار
٦١,١	٥٨,٧	٤٨,٥	٦٠,٨	٦٠,٢	٥٦,٣	٥٠,٨	٥٧,٦	٦٣,٤	٥٩,٤	٤٧,٥	الجبائية البترولية / إجمالي الإيرادات %

المصدر، وزارة المالية و وزارة الطاقة و المناجم، ٢٠٠٠

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٠١	المسح الزلزالي	٠٤
٠٢	وضعية عقود الشراكة إلي غاية ٢٠٠٠/١٢/٣١	٠٦
٠٣	تطور نشاط التنقيب في الجزائر (١٩٩٠-٢٠٠٠)	٠٩
٠٤	تطور احتياطات النفط و الغاز	١٠
٠٥	الطاقات الإنتاجية للصناعة النفطية في الجزائر	١٢
٠٦	تطور إنتاج النفط والمكثفات بآلاف الأطنان	١٣
٠٧	احتياطي وإنتاج الدول المصدرة للبتروول OPEP ١٩٩٧	١٤
٠٨	إنتاج الغاز، الغاز الطبيعي المميع وغاز البترول المسال	١٥
٠٩	الإنتاج التجاري للغاز الطبيعي في العالم (مليار م ٣)	١٧
١٠	إنتاج واستهلاك غاز البترول المسال في العالم بملاين الأطنان	١٩
١١	إنتاج المشتقات البترولية بآلاف الأطنان	٢١
١٢	الخصائص الأساسية لمختلف أنواع استتجار الناقلات	٢٥
١٣	مقارنة مختلف تكاليف أنواع النقل	٢٨
١٤	شبكة نقل البترول الخام	٢٩
١٥	شبكة نقل البترول المكثفات وغاز البترول المسال	٣٠
١٦	شبكة نقل الغاز الطبيعي	٣١
١٧	تطور إجمالي الصادرات بملاين الدولارات	٣٣
١٨	تطور حجم الصادرات بملاين الأطنان المكافئة للنفط (TEP)	٣٤
١٩	تطور استهلاك المشتقات البترولية بآلاف الأطنان	٣٧
٢٠	الاستهلاك الطاقوي في العالم لسنة ١٩٩٥	٣٩

٩٦	أهم النتائج المحققة من قانون ٨٦-١٤	٢١
١٤٠	توزيع إنتاج المحروقات لسنة ١٩٩٧ حسب نوع العقود البترولية (%)	٢٢

المراجع

I- باللغة العربية

(١) الكتب

١. احمد عبد الحميد عشوش، قانون النفط، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩.
٢. سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٨.
٣. محمد دويدار، البترول العربي نعمة أم نعمة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢.

(٢) المجلات و التقارير

١. أساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة القطر العربية المصدرة البترول، العدد السادس عشر، ١٩٧٦.
٢. إستراتيجية إنتاج البترول، الأوراق الفنية، مؤتمر الطاقة العربي السادس، دمشق ١٠-١٣ ماي ١٩٩٨.
٣. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، استهلاك الطاقة في العالم، سبتمبر ١٩٩٧.
٤. الديوان الوطني للإحصائيات، ONS، الجزائر بالأرقام، ١٩٩٥.
٥. المذكرة الظرفية لشركة سوناطراك، ٢٠٠٠.

٦. المذكرة الظرفية لقطاع الطاقة والمناجم، لسنة ٢٠٠٠.
٧. النشرة الشهرية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول، العدد ١٠ ، أكتوبر، كلمة العدد.
٨. ايان سيمور، الاوبك أداة تغير، منظمة القطار العربية المصدرة للبتروول، ١٩٨٣.
٩. ثامر غضبان، غازي حيدر، صباح الجوهري، النفط و التعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول، لمجلد السابع والعشرون، العدد السابع والتسعون، ٢٠٠١.
١٠. خضر إبراهيم حرز اله ، أساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الأقطار المصدرة للبتروول، ١٩٧٦.
١١. لعمرى هلتالي، مستشار الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك، مجلة البتروول والغاز العربي، Vol. XXXVII، افريل ٢٠٠٠.
١٢. مجلة البتروول و الغاز العربي،المركز العربي للدراسات البتروولية، Vol XXXVII، مارس ٢٠٠١.
١٣. مجلة البتروول والغاز العربي، Vol. XXXV، افريل، ١٩٩٨ .
١٤. مجلة البتروول والغاز العربي،المركز العربي للدراسات البتروولية، vol XXXVII، افريل ٢٠٠٠.
١٥. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي لسنة ٢٠٠٠.
١٦. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠٠.

١٧. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، النفط والتعاون العربي، العدد التاسع والثمانون، ١٩٩٩.

(٣) مصادر تشريعية وتنظيمية

١. الأمر رقم ١١١١/٥٨ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٥٨.
٢. الأمر رقم ٧١-٢٤ المؤرخ في ١٢ افريل ١٩٧١، المعدل للأمر رقم ٥٨-١١١١، المتعلق بالبحث واستغلال، نقل المحروقات عبر القنوات و النظام الجبائي المتعلق بهذه الأنشطة.
٣. قانون ١٩٨٦-١٤ ليوم ١٩ أوت ١٩٨٦ المتعلق بنشاطات البحث، الاستكشاف، الاستغلال و النقل عبر القنوات للمحروقات، جريدة رسمية رقم ٣٥ ليوم ٢٧ أوت ١٩٨٦، ص ١٠١٩.
٤. قانون ٩١-٢١ ليوم ٤ ديسمبر ١٩٩١، المعدل و المتمم للقانون ٨٦-١٤ المؤرخ في ١٩ أوت ١٩٩١ و المتعلق بنشاطات ، البحث، الاستكشاف، الاستغلال و النقل عبر القنوات المحروقات، جريدة رسمية رقم ٦٣ ليوم ٠٧ ديسمبر ١٩٩١.
٥. قانون المالية لسنة ١٩٨٣.
٦. مشروع تعديل قانون ٨٦-١٤ المتعلق بالمحروقات، وزارة الطاقة، أكتوبر ١٩٩١.

(٤) المذكرات والرسائل

١. ابراهيم بورنان، قطاع المحروقات في ظل الإصلاحات، رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ١٩٩٥.

٢. الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر ١٩٥٢-١٩٦٢، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠.
٣. باي احمد محمد و علواني سليمان، الجباية البترولية و أثرها على ميزانية الدولة، مذكرة ليسانس، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ١٩٩٩.
٤. شهرزاد طه حسين عمر، اتجاهات البترول العربي خلال الفترة (١٩٤٩-١٩٨٣)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

II- En langue Etrangères

١) LIVRES :

١. Abdelkader SID-AHMED, l'OPEP passe et perspective, OPU, ١٩٨٠.
٢. Abdesselem BELAID, le Gaz Algérien stratégie et enjeux, Editions Bouchene, Alger, ١٩٨٩.
٣. Alain PERRODON, Des Acteurs en Pleine Mutation dans l'Amont Pétrolier, Pétrole et Bassin Méditerranéen, ١٩٩٧.
٤. Benoît Mourez, les Produits Pétroliers, Utilisations, Caractéristiques, Marchés, ENSPM, ١٩٩٨.
٥. Christian Lesne, La Logistique du Transport et expédition, ESSO, ١٩٩٧.
٦. Daniel JOHNSTON, International Petroleum Analysis The Commercial terms, Daniel JOHNSTON & CO, Inc, USA.
٧. Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems Analysis and Design, Daniel JOHNSTON & CO., ٢٠٠١.
٨. Daniel JOHNSTON, International Petroleum Fiscal Systems and Production Sharing Contracts, Penn Well Books, ١٩٩٤.
٩. Daniel JOHNSTON, Petroleum Fiscal Systems and Production Sharing Contracts, Penn Well Books, ١٩٩٤.
١٠. G.W. STOCKING, Middle East Oil, The Penguin Press, ١٩٧٠.
١١. J. DEVAUX- CHARBONNEL, l'Evolution du droit Conventionnel au Proche-Orient, Paris II, ١٩٧٤.

١٢. Jean-Pierre ANGELIER, La Rente Pétrolière, Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, ١٩٧٦.
١٣. Jean-Pierre FAVENNEC, Exploitation et Gestion de la Raffinerie, Editions Technip, ١٩٩٨.
١٤. M. MAINGUY, Recherche et Production des Hydrocarbures, Paris Mouton, ١٩٦٥.
١٥. Mohamed-Nasser THABET, le Secteur des Hydrocarbures et le Développement de l'Algérie, ENAL, ١٩٨٩.
١٦. Rachid BENDIB, Rente pétrolière et crise de l'ordre pétrolier, OPU, ١٩٩٥.
١٧. Z.MIKDASHI, A Financial Analysis of Middle Eastern Oil Concession, ١٩٦٦.

٢) REVUES ET PERIODIQUES

١. Aperçu sur la Fiscalité Algérienne, Ministère de L'énergie et des Mines, REG, ١٩٩٨.
٢. Contrat de Service à Risques pour le Développement et l'Exploitation des Gisements de Gaz Naturel situé dans la région d'OHANET, entre SONATRACH et BHP, PETROFAC, JOOG, signé le ٠٢ juillet ٢٠٠٠.
٣. Jean-Claude DUFOUR, Produits Raffinés : Perspective et Evolution du Marché, Pétrole et Technique, AFTP, N ٤٢٨, septembre-octobre ٢٠٠٠.
٤. La Fiscalité et les Contrats Pétrolières, Le Pétrole et le Gaz Arabes, le Centre Arabe d Etudes Pétrolières, n ٧٢٣, Vol XXXI , ١ mai ١٩٩٩.

٥. Le Bulletin de l'Industrie Pétrolière, Numéro, ٩٢٩٧, document ٢.
Le Pétrole et le Gaz Arabes, le Centre Arabes d'Etudes Pétrolières, N
١٤٥, ١٩٨٩.
٦. Olivier RIEBEL, L'OPEP : Une Organisation face à ses défis,
Pétrole et Technique, Association Française de Technicien et
Professionnels du Pétrole, N ٤١٨, janvier-février ١٩٩٩.
٧. OPEC bulletin, Market Review , vol XXIX, n ١٧, July ١٩٩٨.\
٨. Philippe TREPANT, Pétrole et Gaz informations, n ١٧٤٥, mars
avril ٢٠٠٠.
٩. Rilwanu Lukman, OPEC and the Crude Oil market in the early
twenty-first century, OPEC bulletin Vol XXXI n ١٠, October ٢٠٠٠.
١٠. Xavier BURUCOA, les Marchés Internationaux du Pétrole,
ENSPM, ١٩٩٨.
١١. Yves Edern, Directeur Général ELF, ANTAR- France, ١٩٩٧.

٣) FORMATION ET SEMINAIRE

١. Exploration-Production des Hydrocarbures, ENSPM Formation
Industrie, mars ٢٠٠١.
٢. Faycel ABBAS et Rachid BOULARAS, La Fiscalité pétrolière
Algérienne, Contribution au budget de l'Etat, Séminaire, Annales de
IMEDF, ١٩٩٤.
٣. Fiscalité et Contrats de l'Amont Pétrolier, Séminaire, ENSPM-
SONATRACH/CPE, du ٢٣ au ٢٧ juin ٢٠٠١.

٤. Fiscalité et Contrats en Exploitation-Production, Séminaire, ENSPM-SONATRACH /CPE, du ١٦ au ١٨ juin ٢٠٠١.

٤) THESEES ET MEMOIRES

١. GUIDOUCHE Mohamed, Evolution de la Fiscalité des hydrocarbures en Algérie, Mémoire de fin d études, IEDF, ١٩٨٤.
٢. Salah KALOUNE, Production Sharing Agreement, Cas de l'Algérie, IEDF, ١٩٩٧.

٥) SITES ET ADRESSES ELECTRONIQUES

١. Institut Américain du Pétrole www.api.org.
٢. Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole (OPEP) www.opec.org.
٣. Organisation Mondiale du Commerce (OMC) www.omc.org.